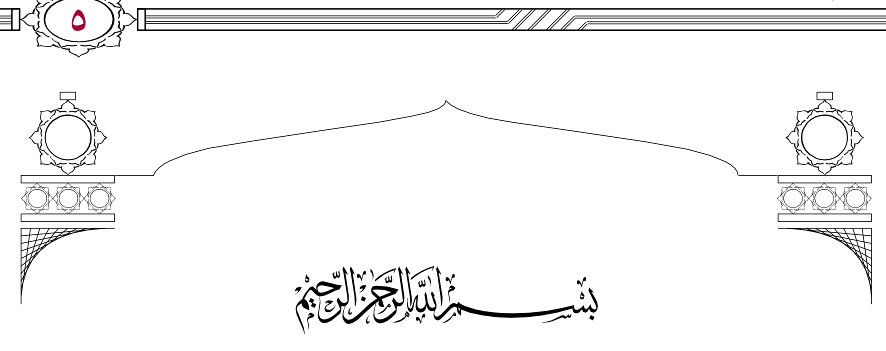
مدخل إلى علم علل الحديث

تأليف

د. منصور بن محمد الصقعوب





الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام علىٰ نبينا محمد وعلىٰ آله وصحبه أجمعين، **أما بعد:**

فهذا مدخلٌ في علم العلل، كان نواةً لدورة ألقيتها في جامع الراجحي ببريدة، بعنوان: مقدمات في علم العلل، واستفدت فيه من عدد من المصنفات في الباب، ومما درسته وأفدته من مشايخي الكرام، وبقي عندي مُدَّةً من الزمن، وأنا متردد في طباعته.

ولما عزمت علىٰ طباعته، استعنت بالله تعالىٰ، وأعدت النظر فيه وراجعت، وزدت فيه ونقصت، وأنا علىٰ يقينٍ أنه لم يبلغ درجة الكمال، بل ولم يُقارب، ولكنه بضاعةٌ من ذي بضاعة مزجاة، وأحرفٌ يسيرة من مُقِرٍّ بالقصور، ولكن لعل أحدًا أن يفيد منه، وناقدًا أن يتمم النقص ويصوب الخطأ، ليستفيد منه بعد ذلك مستفيد، وهكذا هي الأعمال العلمية، تُطرَحُ فيقومها القارئ والمطالع، حتىٰ تستقيم علىٰ سوقها بإذن الله.

ولا يغيب عن البال أن هذا المدخل إنما هو للمبتدئ في هذا العلم، الذي يريد أن يتعرف علىٰ بعض مباحثه، فأما العارف المتضلع من علم الحديث فإنه لن يجد فيه ما يشفي غليله، والله المستعان.

هذا، وقد تناولت في هذا المدخل عدة مباحث:

المبحث الأول: مقدماتٌ في علم العِلل وهي:

المقدمة الأولىٰ: أصلُ كلمة (عِلل).

المقدمة الثانية: تعريف علم العلل.

المقدمة الثالثة: منزلة علم العلل.

المقدمة الرابعة: تقسيمات للأحاديث المعلّة.

المقدمة الخامسة: قواعد في العلل ذكرها ابن رجب.

المقدمة السادسة: معالم من جُهدِ نُقّادُ الحديثِ في تنقيح السنة، وبيان صحيحها من ضعيفها.

المبحث الثاني: خطوات معرفة علّة حديث.

المبحث الثالث: مسارات الاختلافات بين الرواة.

المبحث الرابع: تحديد من عليه الاختلاف.

المبحث الخامس: مسالك العلماء تجاه الوجوه المختلفة.

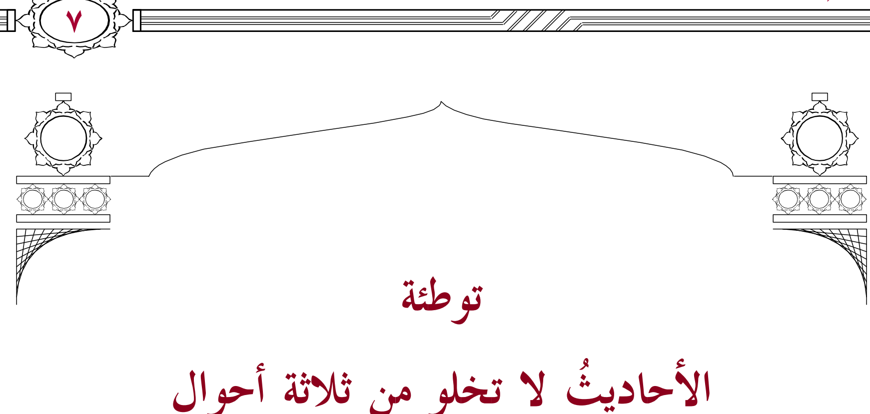
المبحث السادس: قرائنُ إعلال الحديث الواحد.

المبحث السابع: حكم زيادة الثقة.

المبحث الثامن: لمحةٌ عن كتب العلل، وأقسامها، والتعريف بأبرزها.

أسأل الله أن ينفع بهذا العمل اليسير، وأن يطرح له القبول والبركة، وأن يجعله خالصًا لوجهه، وأن يرزقنا العلم النافع، والعمل الصالح، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

وصلىٰ الله وسلم علىٰ نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين.



توطئة

الأحاديثُ لا تخلو من ثلاثة أحوال

١- حديث صحيح ظاهر الصحة: وللأحاديث الصحيحة مظانها، كصحيحي البخاري ومسلم.

٢- حديث ضعيف ظاهر الضعف: وهذا يتبين بالنظر لتراجم الرجال والاتصال والانقطاع ونحوه، وبعض الضعف ظاهر جدًّا، وبعضه يحتاج لمزيد بحث، وللأحاديث الضعيفة مظانها.

وقد يعود الضعف إلىٰ أمر متعلق بالعدالة، أو إلىٰ الضبط، وغالبًا لا يحتاج لجهد كبير، بل يعرف بالنظر في العدالة والضبط واتصال السند.

ومن أمثلة ذلك: ما ورد عن يَعْلَىٰ بْنِ مُرَّةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**مَنْ الْتَقَطَ لُقَطَةً يَسِيرَةً دِرْهَمًا أَوْ حَبْلًا أَوْ شِبْهَ ذَلِكَ فَلْيُعَرِّفْهُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَإِنْ كَانَ فَوْقَ ذَلِكَ فَلْيُعَرِّفْهُ سِتَّةَ أَيَّامٍ**»[(١)].

وإسناده ضعيف جدًّا؛ فيه عمر بن عبد الله بن يعلىٰ بن مرة، ضعيفٌ متروك

(١) أخرجه أحمد (١٧٥٦٦)، وابن حبان في الثقات (٤/ ١٩٥- ١٩٦)، والطبراني في الكبير (٢٢/ ٢٧٣/ ح٧٠٠)، والبيهقي في الكبرىٰ (١٢٢٢٨) من طريق إسرائيل بن يونس السبيعي، عن عمر بن عبد الله بن يعلىٰ بن مرة، عن جدته حكيمة الثقفية، عن أبيها أو زوجها يعلىٰ بن مرة.

الحديث عند عامة النقاد[(١)]، وفيه حكيمة مجهولة، حكم عليها بالجهالة **ابن القطان الفاسي، وقال ابن حزم:** عمر مجهول، وحكيمة أنكر وأنكر، ظلمات بعضها فوق بعض[(٢)].

٣- حديث مختلف فيه: إما أن لا يكون له إلا طريق واحد، أو أن يكون له طرق متعددة، وهنا يُحتاج لعلم العلل.

وسيرد في هذه الرسالة أمثلة كثيرة، ***ومن الأمثلة كذلك:*** ما رواه حُميد الأعرج، عن محمد بن المنكَدِر، عن جابر بن عبد الله، قال: خَرَجَ علينا رسول الله ﷺ ونحن نقرأُ القرآنَ وفينا الأعرابي والعَجَمي، فقال: «**اقرَؤوا، فكُل حَسَنٌ، وسيَجيءُ أقوام يُقِيمُونَه كما يقامُ القِدْحُ، يَتَعجلونَه ولا يَتأجّلونَه**»[(٣)].

فهذا الطريق موصولٌ كما ترىٰ، وقد تابع حميدًا عليه أسامة بن زيد الليثي[(٤)].

بينما رواه سفيان بن عيينة، وسفيان الثوري، عن محمد بن المنكدر مرسلًا، وهو الصواب.

قال البيهقي: هكذا رواه الثوري مرسلًا، وكذلك رواه ابن عُيينة عن ابن المُنكدِر مُرسلًا[(٥)]

وقال الدارقطني حين ذكر علة الحديث: والمرسل أشبه[(٦)].

(١) ينظر: تهذيب الكمال (٢١/ ٤١٨-٤٢٠)، تهذيب التهذيب (٧/ ٤٧٠).
(٢) ينظر: المحلىٰ لابن حزم (٧/ ١١٩)، بيان الوهم والإيهام لابن القطان الفاسي (٣/ ٢٦٣).
(٣) أخرجه أبو داود (٨٣٠).
(٤) أخرجه أحمد (٣/ ٣٥٧).
(٥) «شعب الإيمان» (٢٦٤١).
(٦) «العلل» (٣٢٠٩).



المبحث الأول
مقدمات في علم العلل

◈ المقدمة الأولىٰ: أصلُ كلمة عِلل:

وأصل الكلمة اختلف فيها أهل العلم علىٰ ثلاثة أقوال:

القول الأول: أنها من معلول؛ وهذا ظاهر في إطلاق المتقدمين وغيرهم كالبخاري، وأبي داود، والترمذي، والدارقطني، والحاكم، والبيهقي[(١)] وقد يشهد له المعنىٰ اللغوي، حيث **قال الجوهري:** العِلَّةُ: المرض.. واعتلَّ؛ أي مَرِض، فهو عليلٌ... وعُلَّ الشيء فهو معلول[(٢)(٣)].

---

(١) ينظر: سنن الترمذي (١/ ١٥٨) و(٢/ ٤١٩)، العلل الكبير للترمذي (ص ٢٠٦)، رسالة أبي داود إلىٰ أهل مكة (ص: ٣٤)، السنن الكبير للبيهقي (٢/ ١٠٦)، النفح الشذي، لابن سيد الناس (٢/ ١٠٤)، التقييد والإيضاح، للعراقي (ص ١١٨)، تدريب الراوي (١/ ٢٩٤).

(٢) الصحاح (٥/ ١٧٧٤).

(٣) **وفي المصباح المنير للفيومي (٢/ ٤٢٦) في مادة (ع ل ل) قال:** عُلّ الإنسان بالبناء للمفعول مرض ومنهم من يبنيه للفاعل من باب ضرب فيكون المتعدي من باب قَتَل، فهو عليل والعلة المرض الشاغل والجمع علل مثل سدرة وسدر وأعله الله فهو معلول.

وقد جرىٰ علىٰ هذا بعضُ الفقهاء والأصوليين[(١)].

القول الثاني: أنها من مُعلّل، لأنه مأخوذ من العلة وهي المرض، فمعلّ أو معلل هو اسم مفعول من عل يعلّ، ولذا يقال: أعلّه فلان بكذا، ولا يقال: علّله بكذا، وبه قال المتأخرون، ومنهم ابن الصلاح[(٢)] وابن حجر[(٣)]، **قال العراقي في ألفيته:**

وسم ما بعلة مشمول — معللًا ولا تَقُلْ معلول

والإشكال عندهم: التنافي بين التعريف اللغوي والاصطلاحي؛ إذ العِلّةُ المرض، وحينها فيناسب أن نقول: معللّ أو معلّ، لا معلول.

أقول: وحتىٰ هذا الثاني مِن أهل العلم من لم يرتضيه؛ من جهة أن (معلّل) لا يصح أن تكون اسم مفعول من (أعلّ) بالمعنىٰ الذي يريده المحدثون، فهي مفعول (علّله) بمعنىٰ سقاه الشربة الثانية، وبمعنىٰ ألقاه بالشيء شغله به فهو معلل، ومنه تعليل الصبي بالطعام[(٤)(٥)].

(١) ينظر: أحكام القرآن لابن العربي (٤/ ١٦٩)، أصول السرخسي (٢/ ١٤٥)، تحفة الفقهاء لعلاء الدين السمرقندي (١/ ١٦٩)، بدائع الصنائع للكاساني (١/ ١٣٠)، التقييد والإيضاح للعراقي (ص ١١٥)، فتح المغيث (١/ ٢٧٤).

(٢) مقدمة ابن الصلاح (ص: ٨٩).

(٣) انظر: تدريب الراوي (١/ ٣٠٣).

(٤) فتح المغيث (١/ ٢٧٤).

(٥) **قال السيوطي:** «(النوع الثامن عشر: المعلل، ويسمونه المعلول)، كذا وقع في عبارة البخاري، والترمذي، والحاكم، والدارقطني، وغيرهم، (وهو لحنٌ) لأن اسمَ المفعول من أعلّ الرباعي لا يأتي علىٰ مفعول، بل والأجود فيه أيضًا مُعَلّ بلام واحدة؛ لأنه مفعول أعل قياسا، وأما معلل فمفعول علل، وهو لغة بمعنىٰ =

لكن **السخاوي** اعتذر للمحدثين باستخدام (معلول) بأنه على طريق الاستعارة؛ **حيث قال:** وما يقع من استعمال أهل الحديث له؛ حيث يقولون: علّله فلان، فعلى طريق الاستعارة، قال القاري: وجه الشبه الشغل، فإن المحدث يشتغل بما فيه من العِلل[1].

القول الثالث: مُعَلّ بالتشديد؛ وإليه جنح السخاوي، حيث قال: الأعرف أن فِعلَه من الثلاثي المزيد، تقول: أعلّه الله فهو مُعَلٌّ، ولا يقال: معلل، فإنهم إنما يستعملونه من علله بمعنى ألهاه بالشيء وشغله به، ومنه تعليل الصبي بالطعام، وقريب منه كلام العراقي والشيخ زكريا الأنصاري[2].

ولعل الأقرب أن يقال: بأن كل الألفاظ تصح؛ أما الأول فلما سبق من كلام الجوهري، واستعمال كبار الأئمة المتقدمين وهم أهل فصاحة ولغة، وأما الثاني فلتوجيه السخاوي، ولكن **أفصحها الثالث؛ فهو ظاهرٌ من لفظه.**

◈ المقدمة الثانية: تعريف علم العلل:

عرّفه ابن الصلاح بقوله: «علل الحديث: عبارة عن أسباب خفية غامضة قادحة فيه»... ثم عرّف الحديث المُعَلّ بأنه: «**الحديث الذي اطلع فيه على علة تقدح في صحته مع أن ظاهره السلامة منها**»[3].

= ألهاه بالشيء، وشغله، وليس هذا الفعل بمستعمل في كلامهم». تدريب الراوي (١/ ٢٩٤).

(١) ينظر: فتح المغيث (١/ ٢٧٤)، شرح النخبة لعلي القاري (ص ٤٥٩).

(٢) فتح المغيث (١/ ٢٧٤)، التقييد والإيضاح للعراقي (ص ١١٧)، فتح الباقي بشرح ألفية العراقي للأنصاري (١/ ٢٦١).

(٣) مقدمة ابن الصلاح (ص ٩٠).

وهذا يعتبر - حسب علمي- أول تعريف للمعلل.

ولعل الأحسن أن نقول: **هو القواعدُ التي تُكتَشف بها الأسبابُ الخفية القادحة في صحة الحديث.**

وأما الحديث المُعَلّ فهو: **الحديثُ الذي اطلع فيه علىٰ سببٍ يقدح في صحته، مع أن ظاهره السلامة منه**(١).

وقال البقاعي: «هو خبرٌ ظاهره السلامة اطلع فيه بعد التفتيش علىٰ قادح»(٢).

وهذا التعريف اختاره السخاوي(٣).

ويتبين من تعريف العلل تقييدها بأمرين:

١- أن الأصل في العلة أن تكون خفيةً لا ظاهرة، فتخرج الأشياء الظاهرة ككذب الراوي وفسقه ونحو ذلك.

٢- أن تكون قادحة؛ فخرج غير القادح في صحة الحديث، كما لو اختلف في حديث بين وصل وإرسال، والرواية المرسلة لا تقدح في الحديث(٤).

---

(١) انظر: قواعد العلل وقرائن الترجيح، للدكتور عادل الزرقي (ص١١).

(٢) النكت الوفية بما في شرح الألفية (١/ ٥٠١).

(٣) فتح المغيث (١/ ٢٧٦).

(٤) يمكن أن يمثل لذلك بحديث النُّعْمَانَ بْنَ بَشِيرٍ رضي الله عنه قال: «أَعْطَانِي أَبِي عَطِيَّةً فَقَالَتْ عَمْرَةُ بِنْتُ رَوَاحَةَ: لاَ أَرْضَىٰ حَتَّىٰ تُشْهِدَ رَسُولَ اللهِ ﷺ، فَأَتَىٰ رَسُولَ اللهِ ﷺ فَقَالَ إِنِّي أَعْطَيْتُ ابْنِي مِنْ عَمْرَةَ بِنْتِ رَوَاحَةَ عَطِيَّةً فَأَمَرَتْنِي أَنْ أُشْهِدَكَ يَا رَسُولَ اللهِ، قَال: «**أَعْطَيْتَ سَائِرَ وَلَدِكَ مِثْلَ هَذَا؟**» قَالَ: لاَ، قَالَ: «**فَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْدِلُوا بَيْنَ أَوْلاَدِكُمْ**». قَالَ: فَرَجَعَ فَرَدَّ عَطِيَّتَهُ». فهذا الحديث مداره علىٰ عامر الشعبي، عن النعمان بن بشير، ورواه عن =

هذا في الأصل؛ أن المعلّ لا يطلق علىٰ الأسباب الظاهرة، **قال الحاكم:** «وإنما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل، فإن حديث المجروح ساقط واه، وعلة الحديث، تكثر في أحاديث الثقات أن يحدثوا بحديث له علة، فيخفىٰ عليهم علمه، فيصير الحديث معلولًا»[(١)].

ولكن **يُشْكِلُ عليه** أن المحدثين يتوسعون في الإطلاق أحيانًا، وفي كتب العلل من ذلك شيء، فكيف يجاب عن هذا؟

= يجاب عن هذا بأجوبة منها:

١- أنه نَظَرٌ منهم إلىٰ كونِ الحديث بهذا السبب الظاهر انتقل من حال الصحة إلىٰ حال الضعف، نظرًا إلىٰ ما تفيده كلمة العِلَّةِ في الأصل وهو الضعف والمرض، وإلىٰ هذا نحا ابن الصلاح[(٢)].

= الشعبي ثمانية رواة، كلهم رواه عن الشعبي، عن النعمان، عن النبي ﷺ موصولًا، بألفاظ متقاربة، ما عدا زكريا بن أبي زائدة -وروايته عند النسائي- فقد رواه عن الشعبي، عن عبد الله بن عتبة بن مسعود مرسلًا.

وزكريا؛ قال عنه يحيىٰ بن سعيد: ليس به بأس، وقال ابن معين: صالح، وقال أبو زرعة: صويلحٌ يُدلِّسُ كثيرًا عن الشعبي، وقال أبو حاتم: ليّن الحديث، كان يدلس، يقال: إن المسائل التي يرويها زكريا عن الشعبي لم يسمعها منه إنما أخذها عن أبي حريز، ولأجل هذا فروايته معلولة، والصواب في الحديث أنه موصول.

(١) معرفة علوم الحديث للحاكم (ص ١١٢)، النكت علىٰ كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٢/ ٧١٠).

(٢) المقدمة (ص٩٢-٩٣).

٢- جواب آخر ذكره **ابن حجر**، جمع فيه بين التعريف للمعلول وبين ممارسة أصحاب علم العلل في كتبهم **بقوله:** «وطريق التوفيق بين ما حققه المصنف وبين ما يقع في كلامهم أن اسم العلة إذا أطلق علىٰ حديث لا يلزم منه أن يسمىٰ الحديث معلولًا اصطلاحا، إذ المعلول ما عِلَّتُه قادحةٌ خفيةٌ، والعِلَّةُ أعمُّ من أن تكون قادحة أو غير قادحة خفيّة أو واضحة، ولهذا **قال الحاكم:** «وإنما يُعَلُّ الحديثُ من أوجهٍ ليس فيها للجرح مدخل»[١].

ومعنىٰ كلامه أنه يقول: إن لفظة: «معلول» هي التي تقتضي كون العلة خفية قادحة، أما قولهم: «علته كذا»، ونحو ذلك فقد يتسمحون فيها، وقد يُطلِقونها علىٰ العلة القادحة وغيرها، والخفية والظاهرة.

٣- جواب ثالث ذكره **الصنعاني، حيث قال** معقبًا علىٰ تعريف ابن الصلاح: «**وكأن هذا تعريف أغلبي للعلة**، وإلا فإنه سيأتي أنهم قد يعلون بأشياء ظاهرة غير خفية ولا غامضة، ويعلون بما لا يؤثر في صحة الحديث»[٢].

والخلاصة: أننا يمكن أن نقول بأن لأهل العلم إطلاقين في العلة:

إطلاق عام؛ فيذكرون فيه كل سبب يقدح في صحة الحديث، فالحديث إذا تخلل متنه أو سنده سبب يمنع من قبوله والعمل به فهو معلّ، وهذا موجود عند المتقدمين كما سبق، وفي كتب العلل من ذلك كثير، ولعله بالنظر للإطلاق اللغوي.

وإطلاق خاص؛ وهو ما ذكره ابن الصلاح ونحوه أنه سبب غامض خفيٌّ

---

(١) النكت علىٰ كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٢/ ٧٧١).
(٢) توضيح الأفكار للصنعاني (٢/ ٢٧).

يقدح في أصل الحديث، وهذا المعنىٰ هو مرادُ من تكلم عَنْ أهمية العلل ودِقَّتِه وقِلَّةِ مَن برز فيه، وهو المعنىٰ الذي يتكلم عنه من كتب في علوم الحديث[(١)].

◈ المقدمة الثالثة: منزلة العلم:

الناظر لهذا العلم يجد أنه يتجلىٰ فيه أمور:

١- أنه من أجلّ العلوم، لأمور:

١. ارتباطُه بأشرفِ العلوم بعد القرآن، وهو السنة، والعِلمُ يَشرُف بشرفِ أصله، وقد **قال ابن أبي العز الحنفي:** «شرفُ العلمِ بشرف المعلوم»[(٢)].

٢. حصول الخلط في بعض المصطلحات الحديثية، وسببُ الخلط: أن بعض مباحث المصطلح أثرت فيها المباحث الأصولية، فصار يقرر فيها بعض العلماء قواعد في حقيقتها لا تستقيم مع عمل نقاد الحديث، **كمثل قاعدة:** إذا تعارض الوصل والإرسال، والرفع والوقف، فالحكم لمن وَصل ورفع؛ لأنها زيادة ثقة، وهذا يقوله عدد من العلماء، كالخطيب البغدادي، ومن بعده كالنووي وغيرهم[(٣)].

---

(١) ينظر كتاب علم علل الحديث من خلال كتاب بيان الوهم والإيهام لإبراهيم الصديق (١/ ٢٨) وبحث بعنوان جهود المحدثين في بيان علل الحديث للدكتور علي الصياح (٦).

(٢) شرح الطحاوية (ص: ١٧).

(٣) الكفاية في علم الرواية للخطيب (ص: ٤١١، ٤٢٤- ٤٢٥)، شرح صحيح مسلم للنووي (١/ ٣٢)، فتح المغيث (١/ ٢١٤)، وينظر قواعد العلل وقرائن الترجيح للدكتور عادل الزرقي (ص: ٥٩ - ٦٦).

وقال ابن رجب تعقيبا على هذا: «ثم إن الخطيب تناقض، فذكر في كتاب الكفاية للناس مذاهب في اختلاف الرواة في إرسال الحديث ووصله، كلها لا تعرف عن أحد من متقدمي الحفاظ إنما هي مأخوذة من كتب المتكلمين، ثم إنه اختار أن الزيادة من الثقة تقبل مطلقًا، كما نصره المتكلمون وكثير من الفقهاء»(١).

٣. وجود مناهج تناولت نقد المرويات على خلاف منهج نقاد الحديث، وخلاصة عملهم: النظر إلى الإسناد المفرد، بغض النظر عن تأثير بعض الأسانيد على بعض، لا سيما حين يقع اختلاف، وهذا من شأنه أن يلغي علم العلل.

ونحن بما أننا نتناول جانبًا حديثيًا فالمردّ فيه إلى أهل الحديث.

● وتجدر الإشارة هنا إلى أن هناك مدرسةً يسميها بعضهم: مدرسة فقهاء المحدثين، أو محدثي الفقهاء: وهؤلاء ينحى كثيرٌ منهم إلى تصحيح كل وجهٍ رواهُ ثقات، باعتبار أنه ثقة، وقد يحتمل عقلًا أن تصح كل هذه الطرق، ولذا فهم حين يأتون لحديثٍ روي على عدة أوجه يصححونها كلها.

وهؤلاء منهم أئمة كبار -كمثل ابن الجوزي، والكرماني، وابن دقيق العيد، والنووي، والسيوطي وغيرهم- لكنك حين تنظُر إلى ظاهرِ السند فقد ترى ثقة رجاله، بينما هو في الحقيقة معلول.

والإشكال حين ترى أن هذا العمل هو المقدم، ولا التفات لإعلال أئمة النقد للحديث، ومن ذلك ما ذكره **ابن الجوزي** رحمه الله **حيث قال:** «قد ذكرنا أن مذهب المحدثين إيثار قول من وقف الحديث احتياطًا، وليس هذا بشيء»(٢).

(١) شرح علل الترمذي (٢/ ٦٣٨).

(٢) التحقيق في أحاديث الخلاف (١/ ١٦٩).

وقال عند حديثٍ أعلّه الدارقطني بالإرسال: «أبو كامل لا نعلم أحدًا طعن فيه، والرفع زيادة، والزيادة من الثقة مقبولة، كيف وقد وافقه غيره، فإن لم يُعتَدَّ برواية الموافق اعتبر بها، ومِن عادة المحدثين أنهم إذا رأوا من وقف الحديث ومن رفعه وقفوا مع الواقف احتياطًا، وليس هذا مذهب الفقهاء»(١).

وقد تعقبه ابن عبد الهادي فقال: «وهذه الطَريقة التي سلكها المؤلف ومن تابعه في أنَّ الأخذ بالمرفوع في كل موضع طريقة ضعيفة، لم يسلكها أحد من المحققين وأئمة العلل في الحديث»(٢).

٤. أنه لما صَعُب علم العلل -كما سيأتي الإشارة له-، وكان النظر للأحاديث وإجرائها علىٰ علم العلل يحتاج لوقت، جعل البعضُ يُعرِضُ عنه، ويَسلُك مسلك النظر لظاهر الإسناد، ولهذا فقد ترىٰ بعض الأئمة يحكم علىٰ أحاديث كثيرة، بالآلاف، كالهيثمي، والبوصيري، والسيوطي وهو نظرٌ لظاهر الإسناد، باستصحاب أحكام النقاد علىٰ الرواة، وهؤلاء أئمة أجلة، ربما عُذرهم في عدم الولوج فيه كون الواحد منهم يحكم علىٰ مئات أو آلاف الأسانيد في الزمن اليسير، فكان النهج عندهم النظر لظاهر السند، أو لغير ذلك.

ثم جاء مِن بعدهم في الأزمان المتأخرة مَن توسع في هذا، ودخل فيه محققون للكتب، يُصَحِّحون بالنظر لترجمة الراوي من خلال كتاب (تقريب التهذيب) لابن حجر، فحسب، ومعلومٌ أن من أراد دراسة حديثٍ دراسة علىٰ منهج نقاد الحديث فإنه سيحتاج منه إلىٰ وقت، ولا يمكنه الحكم بهذه السهولة، وهذا العلم شريف، ومن أراد التضلع فيه فليعلم أنه لا يقبل الشركة كما يقال.

(١) التحقيق في أحاديث الخلاف (١/ ١٥٤).

(٢) تنقيح التحقيق (١/ ٢٠٧).

وأنت إذا نظرت لتراجم المحدثين تجد أن كثيرًا منهم لم يكن له كثير ذكر في العلوم الأخرىٰ، لأن علم الحديث والنظر في الرواة والطرق أخذ جلّ وقته -إلا أفرادًا منهم، كأحمد والبخاري-؛ لأن الاطلاع الواسع، واستعراض المرويات والرواة يحتاج لطول نفس وجهد، فكيف بمن جاء بعدهم.

والإشكال الذي يقع أحيانًا أن ترىٰ من يُنكِر علىٰ من يُعِلُّ حديثًا، ويَردُّ عليه بأن العالم الفلاني صححه، ويغفل أن هذا العالم -علىٰ جلالة قدره- لديه قواعد يسير عليها، ويستصحبها، خالف في بعضها نقاد الحديث.

فكان لابد من الرجوع إلىٰ عمل الأوائل من نقاد الحديث، وبعث هذا المنهج.

٥. في علم العلل يتبين لك الاطلاع علىٰ عمق المحدثين في نقدهم، وأنهم لم يكونوا ينقدون بالاتصال والضبط فحسب.

كما في قصة شعبة مع نصر بن حماد الوراق ولطمه، ورحلته الطويلة إلىٰ مكة والمدينة والبصرة، ليتحقق من حديث واحد، وقوله في آخر رحلته بعد معرفة خطأ الحديث من الطريق الذي حكاه نصر بن حماد: «لو صحّ لي مثل هذا عن رسول الله كان أحب إلىٰ من أهلي ومالي والناس أجمعين»[(١)].

وعلم العلل يشحذ الذهن، وينمي الموهبة، ويعمق النظر.

٢- أن علم العلل من أعسر علوم الحديث، قال ابن حجر عن هذا العلم: «هو من أغمض أنواع علوم الحديث، وأدقِّها، ولا يقوم به إلا من رزقه الله تعالىٰ فهما ثاقبًا، وحفظًا واسعًا، ومعرفة تامة بمراتب الرُّواة، وملكة قوية بالأسانيد والمتون، ولهذا لم يتكلم فيه إلا القليل من أهل هذا الشَّأن، كعلي بن المديني، وأحمد بن

---

(١) المجروحين لابن حبان (١/ ٣٢)، الكفاية في علم الرواية للخطيب (ص: ٤٠٠).

حنبل، والبخاري، ويعقوب بن شيبة، وأبي حاتم، وأبي زرعة، والدَّارقطني»[١].

وقال العلائي: «التعليل أمر خفي لا يقوم به إلا نقاد أئمة الحديث دون الفقهاء الذين لا اطلاع لهم علىٰ طُرقِه وخفاياها»[٢].

وتكمن صعوبته من جهتين:

الجهة الأولىٰ: أنه يتناول الأسباب الخفية التي لا يقدر كل أحدٍ علىٰ الكلام فيها، فكثير من طلبة العلم قد يتسنىٰ له النظر في عدالة الرواة، وضبطهم، ولكن تحقيق الاتصال من عدمه[٣]، وانتفاء العلة والشذوذ يحتاج لكثرة ممارسة واطلاع، برغم أن هذه الأمور قد تُسقِط الاستدلال بالحديث.

والجهة الثانية: أنه خلاصة دراسة وممارسة قواعد وضوابط علوم الحديث بأكمله، ثم إن الإعلال يحتاج لجهد وبحث وتحري وتنقيب ومقارنة بين الرواة والمرويات.

ولهذا -لأجل صعوبته- ربما لم تتبين عِلَّةُ الحديثِ إلا بعد فترة، لكنك إذا ظفرت بعلة حديث فستشعر بشعور جميل، **قال الخطيب البغدادي:** «فمن الأحاديث ما تخفىٰ عِلَّتُه، فلا يوقف عليها إلا بعد النَّظر الشَّديد، ومُضي الزَّمن البعيد»، ثم أسند عن ابن المديني قوله: «**ربما أدركت عِلَّة حديثٍ بعد أربعين سنة**»[٤].

---

(١) نزهة النظر (ص: ٩٢)، النكت علىٰ كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٢/ ٧١١-٧٧٧).

(٢) النكت علىٰ كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٢/ ٧١٤).

(٣) من أهم المراجع في باب الاتصال والانقطاع كتاب شيخنا الدكتور إبراهيم بن عبد الله اللاحم وهو مطبوع.

(٤) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/٢٥٦- ٢٥٧).

وقال أبو حاتم الرازي عن حديث سفيان بن عيينة، عن إبراهيم بن أبي خداش، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ في المملوكين: أطعموهم مما تأكلون...، الحديث؟: «لم أزل أفتش عن هذا الحديث، وهمني جدًّا حتىٰ رأيته في موضع عن ابن عيينة، عن إبراهيم بن أبي خداش، عن ابن عباس، موقوف؛ فقلت: إن رفعه ليس له معنىٰ؛ والصحيح موقوف»[١].

٣- أنه نُقِل عن علماء الشأن حين يقف الواحد منهم علىٰ علّة حديث أنه يفرح لذلك؛ إذ للظفر بعلة الحديث نشوة في القلب، حتىٰ **قال ابن مهدي:** «لأن أعرف علة حديث هو عندي؛ أحب إلي من أن أكتب حديثا **ليس عندي**»[٢].

وقال أيضا: «لأن أعرف عِلَّةَ حديثٍ هو عندي أحبّ إلي من أن أكتب عشرين حديثا ليس عندي»[٣].

٤- أن هذا العلم **فيه غموض وخفاءٌ، بحيث يخفىٰ علىٰ كثير من المشتغلين بالحديث فضلًا عن غيرهم،** حتىٰ **قال ابن كثير: فنّ خفي علىٰ كثير من علماء الحديث** حتىٰ قال بعض حفاظهم: معرفتنا بهذا كهانة عند الجاهل، وإنما يهتدي إلىٰ تحقيق هذا الفن الجهابذة النقاد منهم، يميزون بين صحيح الحديث وسقيمه، ومعوجه ومستقيمه»[٤].

---

(١) العلل لابن أبي حاتم (٦/ ٤٩).

(٢) مقدمة علل الحديث لابن أبي حاتم (١/ ٣٧٨- ٣٨٨).

(٣) معرفة علوم الحديث للحاكم (ص ١١٢)، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب (٢/ ٢٩٥).

(٤) اختصار علوم الحديث لابن كثير (ص ١٦٧- ١٦٨).

وقال عبد الرحمن بن مهدي: «إنكارنا الحديث عند الجهال كِهانة»[(١)].

وقال ابن حجر: «هذا الفن أغمض أنواع الحديث وأدقها مسلكًا، ولا يقوم به إلا من منحه الله تعالىٰ فهمًا غايصًا واطلاعًا حاويًا، وإدراكًا لمراتب الرواة ومعرفة ثاقبة، ولهذا لم يتكلم فيه إلا أفراد أئمة هذا الشأن وحذاقهم، وإليهم المرجع في ذلك، لما جعل الله فيهم من معرفة ذلك، والاطلاع علىٰ غوامضه دون غيرهم ممن لم يمارس ذلك»[(٢)].

وقال ابن القيم: «معرفة هذا الشأن وعلله ذوق ونور يقذفه الله في القلب يقطع به من ذاقه ولا يشك فيه، ومن ليس له هذا الذوق لا شعور له به، وهذا كنقد الدراهم لأربابه فيه ذوق ومعرفة ليستا لكبار العلماء»[(٣)].

وقد كانوا يشبهون معرفتهم بهذا العلم . لمن هو ليس من أهله . بمعرفة الصيرفي للذهب، **قال الخطيب البغدادي:** «المعرفة بالحديث ليست تلقينا وإنما هو علم يحدثه الله في القلب أشبه الأشياء بعلم الحديث معرفة الصرف ونقد الدنانير والدراهم فإنه لا يعرف جودة الدينار والدراهم بلون ولا مس ولا طراوة ولا دنس ولا نقش ولا صفة تعود إلىٰ صغر أو كبر ولا إلىٰ ضيق أو سعة وإنما يعرفه الناقد عند المعاينة فيعرف البهرج والزائف والخالص والمغشوش وكذلك تمييز الحديث فإنه علم يخلقه الله تعالىٰ في القلوب بعد طول الممارسة له والاعتناء به»[(٤)].

---

(١) العلل لابن أبي حاتم (١/ ١٩).

(٢) النكت علىٰ كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٢/ ٧١١).

(٣) الفروسية (ص ٢٣٥).

(٤) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ٢٥٥).

وقد قيل لابن مهدي: كيف تعرف صحيح الحديث من خطئه؟ **فقال:** «كما يعرف الطبيب المجنون»[(١)].

ولهذا فإن البعض ممن لم يُمارِس هذا العلم **قد لا يحتمل إعلال بعض الأحاديث؛ لأنه لم يتبين له وجه الرد والإعلال فيه**، كما سيأتي ذكر أمثلة، ومما يروىٰ في هذا ما ذكره **ابن المديني قال:** «أخذ عبد الرحمن بن مهدي علىٰ رجلٍ من أهل البصرة - لا أسميه - حديثًا، قال فغضب له جماعة، قال: فأتوه، فقالوا: يا أبا سعيد من أين قلت هذا في صاحبنا؟ قال: فغضب عبد الرحمن بن مهدي وقال: أرأيت لو أن رجلًا أتىٰ بدينار إلىٰ صيرفي فقال: انتقد لي هذا، فقال: هو بهرج، يقول له: من أين قلت لي: إنه بهرج؟ الزم عملي هذا عشرين سنة حتىٰ تعلم منه ما أعلم»[(٢)].

وقال أحمد بن صالح المصري: «معرفةُ الحديث بمنزلة معرفة الذهب والشَّبَهِ[(٣)]، فإن الجوهر إنما يعرفه أهله، وليس للبصير فيه حجةٌ إذا قيل له: كيف قلت: إن هذا بائن -يعني الجيد أو الرديء-؟»[(٤)].

ومن هذا ما حكاه أبو زرعة الرَّازي، وسأله رجل: «ما الحُجَّة في تعليلكم الحديث؟» قال: «الحجة أن تسألني عن حديث له علة، فأذكر علته ثم تقصد

---

(١) المجروحين لابن حبان (١/ ٣٥)، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب (٢/ ٢٥٥).

(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب (٢/ ٢٥٦).

(٣) الشَّبَهُ ضربٌ من النّحاس يُلْقَىٰ عليه دواءٌ فيَصْفرّ، وسُمّي شَبَها، لأنه شُبِّهَ بالذّهب. قاله الخليل بن أحمد في كتاب العين (٣/ ٤٠٤).

(٤) العلل لابن أبي حاتم (١/ ٣٨٩)، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب (٢/ ٢٥٦).

ابن وارة، يعني محمد بن مسلم بن وارة، وتسأله عنه ولا تخبره بأنك قد سألتني عنه، فيذكر علته، ثم تقصد أبا حاتم فيعلله، ثم تميز كلام كل منا علىٰ ذلك الحديث، فإن وجدت بيننا خلافًا في علته فاعلم أن كُلًّا منا تكلم علىٰ مراده، وإن وجدت الكلمة متفقة فاعلم حقيقة هذا العلم» قال: ففعل الرجل فاتفقت كلمتهم عليه، فقال: أشهد أن هذا العلم إلهام»[(١)].

ويُشكِلُ هذا الباب بسبب أمورٍ منها:

١/ أن يَرىٰ أن راوي الحديث الذي أعلّ الحديث به ثقة مشهود له بالعدالة، أو خرج حديثه في الصَّحيح، فيظن أن أحاديثه كلها لا بد أن تصحح، وكلَّ ما رواه علىٰ شرط الصَّحيح.

وهذا غلطٌ ظاهر، فإنه إنَّما يكون علىٰ شرط الصَّحيح إذا انتفت عنه العلل والشُّذوذ والنَّكارة وتوبع عليه، فأما مع وجود ذلك أو بعضه فإنه لا يكون صحيحًا، ولا علىٰ شرط الصَّحيح.

٢/ أن يرىٰ الرَّجل قد تُكُلِّمَ في بعضِ حديثه وَضُعِّفَ في شيخٍ، فيجعل ذلك سببًا لتعليل حديثه وتضعيفه أين وجد، وهذا أَيضًا غلط، فإن تضعيفَه في رجل أو في حديث ظهر فيه غلطُه لا يوجب التَّضعيف لحديثه مطلقًا، وأئمَّةُ الحديثِ علىٰ التَّفصيل والنَّقد واعتبار حديث الرَّجل بغيره، والتفريق بين ما انفرد به أو وافق فيه الثِّقات.

وها هنا أنبه إلىٰ أمر مهم، وهو أن الأحكام التي أطلقها النقاد علىٰ الرواة هي أحكام مجملة، وقد يختلف الأمر فيها عند التفصيل، فحين يحكم إمام علىٰ راوٍ بأنه ثقة، فإن هذا الإمام نفسه قد يضعفه أحيانًا، إما في حال دون حال،

(١) معرفة علوم الحديث للحاكم (ص١١٣).

أو بالنسبة لشيخ أو تلميذ وهكذا، وكما قيل: لهم في كل حديثٍ حديثٌ.

وهذا مما يؤكد أهمية هذا العلم الشريف، فهو علمٌ لا تضبطه ضوابط وقواعد مطردة دائمًا وأبدًا، ولا يدخل تحت قاعدة كلية تندرج تحتها جميع الجزئيات، بل التعليل يدور عندهم مع القرائن والترجيحات.

قال ابن الصلاح عن العلل: «ويستعان علىٰ إدراكها بتفرُّد الرَّاوي، وبمخالفة غيره له، مع قرائن تنضمُّ إلىٰ ذلك تنبِّه العارف بهذا الشَّأن...»(١).

وقال ابن دقيق العيد عن قبول الزيادة: «إن من حكىٰ عن أهل الحديث - أو أكثرهم -: أنه إذا تعارض رواية مرسل ومسند، أو واقف ورافع، أو ناقص وزائد: أن الحكم للزائد، فلم نجد في هذا الإطلاق، فإن ذلك **ليس قانونا مطردًا**، ومراجعة أحكامهم الجزئية تعرف صواب ما نقول، وأقربُ الناس إلىٰ اطراد هذه القواعد بعض أهل الظاهر»(٢).

وقال البقاعي: «ثم إن ابن الصلاح خلط هنا طريقة المحدثين بطريقة الأصوليين، علىٰ أن لحذاق المحدثين في هذه المسألة نظرا آخر لم يحكه، وهو الذي لا ينبغي أن يعدل عنه، وذلك أنهم لا يحكمون فيها بحكم مطرد، وإنَّما يديرون ذلك علىٰ القرائن»(٣).

وقال العلائي عندما تكلم عن الاختلاف في السند: «... فإن استوىٰ-أي العدد- مع استواء أوصافهم وجب التَّوقف حتىٰ يترجَّح أحد الفريقين بقرينة من القرائن، فمتىٰ اعتضدت إحدىٰ الطَّريقين بشيء من وجوه التَّرجيح حكم

---

(١) مقدمة ابن الصلاح (ص: ٩٠).

(٢) شرح الإلمام بأحاديث الأحكام (١/ ٢٨).

(٣) النكت الوفية بما في شرح الألفية للبقاعي (١/ ٤٢٦).

بها، ووجوه التَّرجيح كثيرة لا تنحصر، ولا ضابط لها بالنسبة إلىٰ جميع الأحاديث، بل كلُّ حديث يقوم به مرجح خاص، لا يخفي علىٰ الممارس الفطن، الذي أكثر من جمع الطرق»[١].

وقال ابن حجر في الكلام علىٰ زيادة ثقة في حديث: «الذي يجري علىٰ قواعد المحدثين أنهم لا يحكمون عليه بحكم مستقل من القبول والرد، بل يرجحون بالقرائن»[٢].

ولهذا من الخطأ الشائع لدىٰ البعض أن يقول: هذا الراوي وثّقه فلان -كابن معين أو أبو حاتم-، فما باله ضعّف حديثه هنا!!

والجواب أن نقول: لا تعارض بين الأمرين، فالثقة قد يغلط، والضعيف قد يحفظ، ولذا فبعض كبار الحفاظ قد غلط في مواضع[٣].

والنقاد حين ذكروا الأحكام علىٰ الرواة فإنما نظروا لمروياتهم واستخلصوا من ذلك أحكامًا عليهم، فالناقد يحكم علىٰ الراوي بالنظر لحديثه، فلا عجب أنه قد يوثقه، وهو نفسه يعلّ بعض حديثه، ومن نظر في كتب التراجم الموسعة وجد أن الناقد له كلام علىٰ هذا الراوي الثقة، وتوهين حديثه في أحوال مثلًا، أو بالنسبة لبعض الشيوخ وهكذا.

---

(١) النكت علىٰ كتاب ابن الصلاح (٢/ ٧١٢)، توضيح الأفكار للصنعاني (٢/ ٣٨).

(٢) النكت علىٰ كتاب ابن الصلاح (٢/ ٦٨٧).

(٣) ومن المراجع المهمة جدا في هذا الباب: كتاب أوهام المحدثين الثقات، وهو مطبوع في ١١ مجلد، وكتاب الزيادات الشاذة في حديث الثقات، في مجلدين كلاهما لسعيد بن عبد القادر با شنفر.

وأما كثيرٌ من المتأخرين فعكَس الأمر، فحين ينظر في حديثٍ يستصحب حكم النقاد علىٰ رواته، فيحكم عليه بمقتضىٰ تلك الأحكام المجردة.

٥- ينبه إلىٰ أن أهمية علم العلل لا يعني نشر هذا العلم بين العامة، لعدم فهمهم حقيقته، ولاحتمال ورود الشك عندهم في الحديث وأصوله.

قال أبو داود: «ضررٌ علىٰ العامة أن يكشف لهم كلُّ ما كان من هذا الباب فيما مضىٰ من عيوب الحديث، لأن علم العامة يقصر عن مثل هذا»(١).

قال ابن رجب معقبًا: «وهذا كما قال أبو داود، فإن العامة تَقصُر أفهامهم عن مثل ذلك، وربما ساءَ ظنهم بالحديث جملة، إذا سمعوا ذلك»(٢).

٦. تعلم علم العلل لا يوقع في نفوسنا شكًا في ما صحّ من السنة، **قال ابن رجب:** «وأما أهل العلم والمعرفة والسنة والجماعة، فإنما يذكرون علل الحديث نصيحة للدين وحفظًا لسنة النبي ﷺ وصيانة لها، وتمييزًا مما يدخل علىٰ رواتها من الغلط والسهو والوهم ولا يوجب ذلك عندهم طعنًا في غير الأحاديث المعلنة، بل تقوي بذلك الأحاديث السليمة عندهم لبراءتها من العلل وسلامتها من الآفات»(٣).

ولربما رأيت بعض الطاعنين في السنة يردّ بعض النصوص مستندًا علىٰ إعلالات بعض النقاد، وليس مراده بهذا التثبت في الحديث بل الطعن، وفي الغالب أنه يعلّ بما لا يصح، **قال ابن رجب:** «وقد تسلط كثير ممن يطعن في أهل الحديث عليهم بذكر شيء من هذه العلل، وكان مقصوده بذلك

---

(١) «رسالة أبي داود إلىٰ أهل مكة» (ص٣١- ٣٢).

(٢) شرح علل الترمذي (٢/ ٨٩٢).

(٣) شرح علل الترمذي (٢/ ٨٩٤).

الطعن في أهل الحديث جملة، والتشكيك فيه أو الطعن»[١].

◈ المقدمة الرابعة: تقسيمات للأحاديث المعلّة:

الأحاديث المعلّة تنقسم إلىٰ قسمين:

الأول: أحاديث أعلّ العلماء وجهًا منها دون غيره، وهذا يقع عند الاختلاف في الحديث، فيروىٰ علىٰ أكثر من وجه، فيعلُّ العلماء وجهًا منها دون غيره.

الثاني: أحاديث ليس لها إلا طريق واحد، وفيه علّة، أو له طرقٌ ولكنها غير معلولة، إلا واحدًا منها، فيعلّ العلماء هذا الطريق.

فالأول يَظهر من عمل العلماء أن لديهم قواعد وقرائن للترجيح بين الأوجه.

والثاني يَظهر من عملهم أنهم يُعمِلون قرائن لإعلال الحديث، وسيتبين هذا بالأمثلة.

وسأشير إلىٰ كل هذا فيما يأتي -إن شاء الله تعالىٰ-.

وتنقسم الأحاديث المعلّة كذلك بالنسبة إلىٰ قوة العلة، وإسقاطها الاستدلال بالحديث وعدمه إلىٰ قسمين:

الأول: أحاديث أُعِلَّت بعللٍ تورثه ضعفًا، وتُسقِط الاستدلال به، لقوتها.

الثاني: أحاديث أعلت بعللٍ لا تورثه ضعفًا.

وفي هذه **قال الذهبي:** «فإن كانت العلة غير مؤثرة، بأن يرويه الثبت علىٰ وجه، ويخالفه واهٍ: فليس بمعلول، وقد ساق الدارقطني كثيرًا من هذا النمط في كتاب «العلل» فلم يصب، لأن الحكم للثبت»[٢].

---

(١) شرح علل الترمذي (٢/ ٨٩٢).

(٢) الموقظة (ص٥٢).

فهنا صرح الذهبي أن بعض العلل غير مؤثرة، وأن الحديث مع وجود مثل هذه العلل -الغير مؤثرة- ليس بمعلول.

فإن لم يكن للحديث إلا هذا الطريق المعلول، وكانت العلّة فيه قادحة، فإنه لا يستدل به، وهذا القسم الأول.

مثاله:

١- حديث العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**إذا انتصف شعبان فلا تصوموا حتىٰ يجئ رمضان**»[(١)].

فهذا الطريق معلول بالتفرد.

قال الإمام أحمد: «العلاء ثقة، لا يُنكَرُ مِن حديثه إلا هذا»[(٢)].

وقال أيضًا: سألتُ ابن مهدي عنه فلم يحدثني به وكان يتوقاه ثم قال أبو عبد الله هذا خلاف الأحاديث التي رويت عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ[(٣)]، واستنكره ابن معين أيضًا[(٤)].

وقال الخليلي عنه: «مختلف فيه لأنه يتفرد بأحاديث لا يتابع عليها، كحديثه عن أبيه، عن أبي هريرة عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إذا كان النصف من شعبان فلا صوم حتىٰ رمضان**»[(٥)].

(١) أخرجه أبو داود (٢٣٣٧)، والترمذي (٧٣٨)، والنسائي في الكبرىٰ (٢٩٢٣)، وابن ماجه (١٦٥١).

(٢) نصب الراية للزيلعي (٢/ ٤٤١)، المغني لابن قدامة (٤/ ٣٢٧).

(٣) العلل ومعرفة الرجال لأحمد -رواية المروذي وغيره- (ص١١٨).

(٤) فتح الباري لابن حجر (٤/ ١٢٩).

(٥) الإرشاد في معرفة علماء الحديث (١/ ٢١٨).

وهذا الحديث مخالف لما هو أصحُّ منه، وهو حديث أبي هريرة عند البخاري (١٩١٤)، ومسلم (١٠٨٢) من طريق يحيىٰ بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا تقدموا رمضان بصوم يوم ولا يومين إلا رجل كان يصوم صوما، فليصمه**».

٢- زيادة (إنك لا تخلف الميعاد) رواها عليّ بن عيّاش قال: حدثنا شعيب، عن محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**من قال حين يسمع النّداء: اللهمّ ربّ هذه الدّعوة التّامة، والصّلاة القائمة، آت محمّدًا الوسيلة والفضيلة، وابعثه مقامًا محمودًا الذي وعدته؛ حلّت له الشّفاعة يوم القيامة**»[١].

ورواها عن علي بن عياش جماعة من الحفاظ بهذا اللفظ.

ورواه محمد بن عوف الطائي، عن علي بن عياش به وزاد في آخره: «**إنك لا تخلف الميعاد**» أخرجه البيهقي[٢].

وهي زيادة معلّة بالشذوذ؛ لأنها لم ترد في جميع طرق الحديث عن علي ابن عيّاش، وقد رواه جمع، يزيد عددهم علىٰ العشرة، وهم ثقات حفاظ أثبات، ولم يذكروا هذه الزيادة.

◈ **المقدمة الخامسة: ذكر ابن رجب في كتابه شرح علل الترمذي[٣] جملةً من القواعد النافعة في علم العلل، وخصوصًا في خاتمته، ومن هذه القواعد:**

قاعدة: الصالحون غير العلماء يغلب علىٰ حديثهم الوهم والغلط.

(١) أخرجه البخاري (٦١٤، ٤٧١٩).

(٢) أخرجه البيهقي في السنن الكبير (١٩٥٤)، والسنن الصغير (٢٩٦)، والدعوات الكبير (٤٩).

(٣) ينظر شرح العلل (٢/ ٢٧٨ - ٣٠٦).

وقال يحيىٰ بن سعيد القطان: «ما رأيت الصالحين أكذب منهم في الحديث»[(١)].

قاعدة: الفقهاء المعتنون بالرأي، وغلب عليهم الاشتغال به، لا يكادون يحفظون الحديث كما ينبغي، ولا يقيمون أسانيده، ولا متونه، ويخطئون في حفظ الأسانيد كثيرًا، ويروون المتون بالمعنىٰ ويخالفون الحفاظ في ألفاظه، وربما يأتون بالألفاظ تشبه ألفاظ الفقهاء المتداولة بينهم.

كحديث رواه شريك النخعي بسنده إلىٰ أنس: أن النبي ﷺ كان يتوضأ برطلين من ماء.

وهذا رواه بالمعنىٰ الذي فهمه، فإن لفظ الحديث: «أنه كان يتوضأ بالمد» والمد عند أهل الكوفة رطلان.

والصواب حديث وكيع عن مسعر، عن ابن جبر، عن أنس قال: «يتوضأ بالمد، ويغتسل بالصاع إلىٰ خمسة أمداد»[(٢)].

قاعدة: إذا روىٰ الحفاظ الأثبات حديثا بإسناد واحد، وانفرد واحد منهم بإسناد آخر، فإن كان المنفرد منهم ثقة حافظًا فحكمه قريب من حكم زيادة الثقة في الأسانيد أو في المتون».

قاعدة: ذكر الأسانيد التي لا يثبت منها شيء أو لا يثبت منها إلا شيء يسير مع أنه قد روي بها أكثر من ذلك: قتادة، عن الحسن، عن النبي ﷺ.

هذه السلسلة **قال البرديجي:** «لا يثبت منها حديث أصلًا من رواية الثقات»[(٣)].

---

(١) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٢/ ٤٤٨).

(٢) ينظر: مصنف ابن أبي شيبة (٧١٥، ٧٤٠)، وشرح علل الترمذي (٢/ ٢٧٩).

(٣) شرح علل الترمذي لابن رجب (٢/ ٨٤٥).

قاعدة: حذاق النقاد من الحفاظ لكثرة ممارستهم للحديث ومعرفتهم بالرجال وأحاديث كل واحد منهم لهم فهم خاص يفهمون به أن هذا الحديث يشبه حديث فلان، ولا يشبه حديث فلان، فيعللون الأحاديث بذلك، وهذا مما لا يعبر عنه بعبارة تحصره وإنما يرجع فيه أهله إلىٰ مجرد الفهم، والمعرفة، التي خصوا بها عن سائر أهل العلم. . . .

مثال: سعد بن سنان، ويقال سنان بن سعد: يروىٰ عن أنس، ويروي عنه أهل مصر، **قال الإمام أحمد:** «تركت حديثه، حديثه حديث مضطرب»(١).

وقال أيضا: «يشبه حديثه حديث الحسن لا يشبه أحاديث أنس»(٢).

وقال ابن رجب: «مراده أن الأحاديث التي يرويها عن أنس مرفوعة، إنما تشبه كلام الحسن البصري أو مراسيله»(٣).

وقال الجوزجاني: «أحاديثه واهية لا تشبه أحاديث الناس عن أنس»(٤).

وقد أطال **الحافظ ابن رجب** في ذكر الأمثلة الدالة علىٰ هذه القاعدة.

وكل واحدة من هذه القواعد تستحق الوقوف معها، وفهمما، والتمثيل لها أكثر، ولعل في مراجعة تعليقات العلماء علىٰ قواعد ابن رجب غنية، لأن القصد من هذا البحث الإيجاز.

(١) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٢/ ٥١٧).
(٢) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٢/ ٥١٧).
(٣) شرح علل الترمذي (٢/ ٣٠٦).
(٤) أحوال الرجال (ص٢٦٥).

◈ **المقدمة السادسة: بَذل نُقّادُ الحديثِ جُهدًا واضحًا وكبيرًا في تنقيح السنة، وبيان صحيحها من ضعيفها، تجلىٰ ذلك في أمور كثيرة منها:**

١- تتبّعهم للأحاديث يسمعونها من رواتها، ولو ترتب علىٰ ذلك سفر أو عناء، ومن ذلك ما حصل في حديث فضائل السور[(١)]، وكما في قصة جابر ابن عبد الله مع عبد الله بن أنيس في حديث المظالم[(٢)]، وقصة شعبة مع

---

(١) ذكرها **الخطيب البغدادي في الكفاية في علم الرواية (ص٤٠١) بسنده عن محمد بن غيلان، قال:** «سمعت المؤمل، ذكر عنده الحديث الذي يروىٰ عن أبي، عن النبي ﷺ في فضل القرآن، قال: لقد حدثني رجل ثقة، سماه، قال: حدثني رجل ثقة سماه، قال: أتيت المدائن فلقيت الرجل الذي يروي هذا الحديث، فقلت له: حدثني فإني أريد أن آتي البصرة، فقال هذا الرجل الذي سمعناه منه: هو بواسط في أصحاب القصب، قال: فأتيت واسطا فلقيت الشيخ فقلت: إني كنت بالمدائن فدلني عليك الشيخ، وإني أريد أن آتي البصرة، قال: إن هذا الذي سمعت منه هو بالكلاء، فأتيت البصرة فلقيت الشيخ بالكلاء، فقلت له: حدثني فإني أريد أن آتي عبادان، فقال: إن الشيخ الذي سمعناه منه هو بعبادان، فأتيت عبادان فلقيت الشيخ فقلت له: اتق الله ما حال هذا الحديث؟ أتيت المدائن فقصصت عليه ثم واسطا ثم البصرة فدللت عليك، وما ظننت إلا أن هؤلاء كلهم قد ماتوا، فأخبرني بقصة هذا الحديث، فقال: أنا اجتمعنا هنا، فرأينا الناس قد رغبوا عن القرآن وزهدوا فيه، وأخذوا في هذه الأحاديث، فقعدنا فوضعنا لهم هذه الفضائل حتىٰ يرغبوا فيه.

(٢) أخرجه البخاري في الأدب المفرد (٩٧٠) من طريق القاسم بن عبد الواحد، عن ابن عقيل، أن جابر بن عبد الله حدثه، أنه بلغه حديث عن رجل من أصحاب النبي ﷺ، فابتعت بعيرا فشددت إليه رحلي شهرا، حتىٰ قدمت الشام، فإذا عبد الله ابن أنيس، فبعثت إليه أن جابرا بالباب، فرجع الرسول فقال: جابر بن عبد الله؟ فقلت: نعم، فخرج فاعتنقني، قلت: حديث بلغني لم أسمعه، خشيت أن أموت =

نصر بن حماد الوراق[١]، وكذا في قصة يحيىٰ بن معين مع أبي نعيم الفضل

= أو تموت، قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «**يحشر الله العباد – أو الناس – عراة غرلا بهما**»، قلت: ما بهما؟ قال: «**ليس معهم شيء، فيناديهم بصوت يسمعه من بعد** – أحسبه قال: **كما يسمعه من قرب –: أنا الملك، لا ينبغي لأحد من أهل الجنة يدخل الجنة وأحد من أهل النار يطلبه بمظلمة، ولا ينبغي لأحد من أهل النار يدخل النار وأحد من أهل الجنة يطلبه بمظلمة**»، قلت: وكيف؟ وإنما نأتي الله عراة بهما؟ قال: «**بالحسنات والسيئات**».

(١) **ذكرها ابن حبان في المجروحين (١/ ٣٢)، والخطيب البغدادي في الرحلة في طلب الحديث (١٤٨)** بالإسناد عن أبي الحارث نصر الوراق، قال: جلسنا علىٰ باب شعبة نتذاكر السند فقلت: حدثنا إسرائيل، عن أبي إسحاق عن عبد الله بن عطاء عن عقبة ابن عامر عن النبي ﷺ، قال: «**من توضأ فأحسن الوضوء دخل من أي أبواب الجنة شاء**» فخرج شعبة بن الحجاج وأنا أحدث بهذا الحديث فصفعني ثم، قال: يا مجنون، سمعت أبا إسحاق يحدث عن عبد الله بن عطاء عن عقبة بن عامر، فقلت: يا أبا إسحاق: سمعت عبد الله بن عطاء يحدث عن عقبة بن عامر؟ قال: سمعت عبد الله ابن عطاء، قلت: عبد الله سمع عقبة بن عامر؟ فقال: اسكت، فقلت: لا أسكت، فالتفت إلىٰ مسعر بن كدام فقال: يا شعبة عبد الله بن عطاء حي بمكة، فخرجت إلىٰ مكة فلقيت عبد الله بن عطاء، فقلت: حديث الوضوء، فقال: عقبة بن عامر؟ قلت: يرحمك الله سمعت منه؟ قال: لا، حدثني سعد بن إبراهيم، فمضيت، فلقيت سعد ابن إبراهيم، فقلت: حديث الوضوء، فقال: من عندكم خرج، حدثني زياد بن مخراق، فانحدرت إلىٰ البصرة، فلقيت زياد بن مخراق وأنا شحب اللون وسخ الثياب كثير الشعر، فقال: من أين؟ فحدثته الحديث، فقال: ليس هو من حاجتك، قلت: فما بد، قال: حتىٰ تذهب تدخل الحمام، وتغسل ثيابك ثم تجيء فأحدثك به، قال: فدخلت الحمام، وغسلت ثيابي ثم أتيته، فقال: حدثني شهر بن حوشب، قلت: شهر بن حوشب عمن؟ قال: عَن أَبِي ريحانه، قلت: هذا حديث صعد ثم نزل دمروا عليه ليس له أصل.

ابن دكين[(١)]، وغيرهم.

٢- استعراضهم لأحاديث الرواة حتىٰ يميزوا حديثه، ويحددوا حاله.

ومن ذلك: ما نقل عن **أبي زرعة أنه قال:** «نظرت في نحو ثمانين ألف حديث من أحاديث ابن وهب بمصر، فلا أعلم أني رأيت حديثا له لا أصل له، وهو ثقة»[(٢)].

---

(١) ذكر هذه القصة الخطيب البغدادي في تاريخه (١٤/ ٣٠٧) بإسناده عن أَحْمَد بْن منصور الرمادي، قال: خرجت مع أَحْمَد بْن حنبل، ويحيىٰ بْن معين إلىٰ عبد الرَّزَّاق، خادما لهما، فلما عدنا إلىٰ الكوفة، قَالَ يحيىٰ بْن معين لأحمد بْن حنبل: أريد أختبر أبا نعيم، فقال له أَحْمَد بْن حنبل: لا تريد، الرجل ثقة، فقال يحيىٰ بْن معين: لا بد لي، فأخذ ورقة، فكتب فيها ثلاثين حديثا من حديث أبي نعيم، وجعل علىٰ رأس كل عشرة منها حديثا ليس من حديثه، ثم جاءوا إلىٰ أبي نعيم، فدقوا عليه الباب، فخرج، فجلس علىٰ دكان طين حذاء بابه، وأخذ أحمد بن حنبل فأجلسه عَنْ يمينه، وأخذ يحيىٰ بْن معين فأجلسه عَنْ يساره، ثم جلست أسفل الدكان، فأخرج يحيىٰ بْن معين الطبق، فقرأ عليه عشرة أحاديث، وأبو نعيم ساكت، ثم قرأ الحادي عشر، فقال له أَبُو نعيم: ليس من حديثي اضرب عليه، ثم قرأ العشر الثاني، وأبو نعيم ساكت، فقرأ الحديث الثاني، فقال أَبُو نعيم: ليس من حديثي، فاضرب عليه، ثم قرأ العشر الثالث، وقرأ الحديث الثالث، فتغير أَبُو نعيم، وانقلبت عيناه، ثم أقبل علىٰ يحيىٰ بْن معين، فقال له: أما هذا، وذراع أَحْمَد في يده، فأورع من أن يعمل مثل هذا، وأما هذا يريدني، فأقل من أن يفعل مثل هذا، ولكن هذا من فعلك يا فاعل، ثم أخرج رجله فرفس يحيىٰ بْن معين، فرمىٰ به من الدكان، وقام فدخل داره، فقال أَحْمَد ليحيىٰ: ألم أمنعك من الرجل، وأقل لك: إنه ثبت، قَالَ: وَاللَّه لرفسته إلي أحب إلي من سفري.

(٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٥/ ١٩٠).

وقال أبو طالب: قال أحمد بن حنبل: «عبد الله بن وهب صحيح الحديث يفصل السماع من العرض والحديث من الحديث، ما أصح حديثه وأثبته»، قيل له أليس كان يسيء الأخذ؟ قال: «قد كان يسيء الأخذ ولكن إذا نظرت في حديثه وما روىٰ عن مشايخه وجدته صحيحا»[(١)].

وقال الحاكم عن عيسىٰ بن موسىٰ البخاري: «هو إمام عصره، ومسجده ومسكنه ببخاري مشهور، وقد صليت في مسجده، وأما طلبه للعلم أكثره علىٰ كبر السن بالحجاز، والشام، والعراق، وخراسان، وهو في نفسه صدوق، محتج به في الجامع الصحيح، إلا أنه إذا روىٰ عن المجهولين كثرت المناكير في حديثه، وليس الحمل فيها عليه، فإني تتبعت رواياته عن الثقات فوجدتها مستقيمة»[(٢)].

وقال الخطيب في ترجمة عبد الله بن خيران: «قد اعتبرت من رواياته أحاديث كثيرة فوجدتها مستقيمة تدل علىٰ ثقته والله أعلم»[(٣)].

٣- عدم الاكتفاء بالنظر الظاهر للراوي، حتىٰ يحكموا علىٰ كل أحاديثه، بل ينظرون في كل حديث باستقلاله، وكم من حديث ثقة ضعفوه، وضعيف قووه، ولهم في كل حديثٍ حديثٌ.

قال ابن رجب: «أكثر الحفاظ المتقدمين فإنهم يقولون في الحديث إذا انفرد به واحد وإن لم يرو الثقات خلافه أنه لا يتابع عليه، ويجعلون ذلك علة فيه، اللهم إلا أن يكون ممن كثر حفظه واشتهرت عدالته وحديثه كالزهري

---

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٥/ ١٨٩- ١٩٠).
(٢) تهذيب الكمال للمزي (٢٣/ ٤٠).
(٣) تاريخ بغداد (١١/ ١١٧).

ونحوه، وربما يستنكرون بعض تفردات الثقات الكبار أيضًا، ولهم في كل حديث نقد خاص، وليس عندهم لذلك ضابط يضبطه»[١].

٤- مناصحتهم للراوي الذي لا يضبط، فإن استجاب وإلا تركوا حديثه.

قال ابن معين: ما رأيتُ علىٰ رجل خطأً إلا سَترتُه، وأحببتُ أن أُزَيِّن أمره، وما استقبلت رجلًا في وجهه بأمرٍ يكرهه، ولكن؛ أُبَيِّن له خطأه فيما بيني وبينه، فإن قبل ذلك؛ وإلا تركته»[٢].

وقد ورد أن سفيان بن وكيع تركه الأئمة ومنهم أبو حاتم وابن خزيمة، والسبب: أن ورّاقه أدخل عليه أحاديث، فرواها، قالوا: وكلمناه، فلم يرجع عنها، فاستخرنا الله، وتركنا الرواية عنه[٣].

٥- رجوع الرواة إلىٰ النقاد في بيان حالهم ودرجة أحاديثهم.

ومن ذلك: ما ذكر ابن معين: قال لي إسماعيل بن عُلَيَّةَ يومًا: كيف حديثي؟ قال قلت: أنت مستقيم الحديث، قال فقال لي: وكيف علمتم ذاك؟ قلت له: عارضنا بها أحاديث الناس فرأيناها مستقيمة، قال فقال: الحمد لله، فلم يزل يقول: الحمد لله، ويحمد ربه، حتىٰ دخل دار بشر بن معروف، أو قال دار أبي البختري[٤].



(١) شرح علل الترمذي (٢/ ٥٨٢).

(٢) سير أعلام النبلاء (١١/ ٨٣).

(٣) تهذيب الكمال للمزي (١/ ٣٨٩).

(٤) تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز (٢/ ٣٩).



المبحث الثاني
خطوات معرفة علّة حديث

مما سبق يتبين أنه ليس بالضرورة أن يكون في كل حديثٍ علةّ، فإن كان فيه علة فضع نصب عينيك هذه الخطوات.

١- جمع طرق الحديث المختلفة بتوسعٍ عند الحاجة:

وهذا من أهم الأمور، وهو أول خطوة، فلا تتضح عِلّة حديثٍ حتىٰ تجمع طرقه، وتنظر من أين جاء الخلل.

فإن قيل: ماهي الأحاديث التي تحتاج لتخريج؟

فالجواب: كل حديث تريد النظر فيه لا بد من تخريجه، ومعرفة هل في الحديث علّة أو لا، لن يتبين لك إلا بعد تخريجه غالبًا، فأنت محتاج لتخريجه، ثم إن ظهر فيه علة فأنت محتاج للتوسع في تخريجه.

واعلم أنك هنا محتاج لكل طريق ولو بَعُدَ مصدره، ولو كان معلقًا، كي يتبين لك علة الحديث.

قال أحمد: «الحديث إذا لم تجمع طرقه لم تفهمه»[١].

وقال يحيىٰ بن معين: «لو لم نكتب الحديث من ثلاثين وجهًا ما عقلناه»[٢].

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب (٢/ ٢١٢).

(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب (٢/ ٢١٢).

وقال ابن المديني: «الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه»[(١)].

وقال أبو حاتم: «لو لم نكتب الحديث من ستين وجهًا ما عقلناه»[(٢)].

ومن نظر في صنيع العلماء تبين له لماذا يكثرون من السماع، برغم أن الحديث موجود عندهم، فقد يسمعونه من طرق عديدة، ومن هذا ما وقع لابن معين، فقد جاء يحيىٰ بن معين إلىٰ عفان، ليسمع منه حديث حماد بن سلمة، فقال: سمعتَه من غيري؟ فقال نعم سمعته من سبعة عشر رجلًا، فأبىٰ عفّان أن يحدثه به، فقال يحيىٰ: إنما هو درهم وأنحدر إلىٰ البصرة وأسمعه من التبوذكي، فذهب للتبوذكي، فقال له التبوذكي: سمعتَه من غيري؟ فقال نعم سمعته من سبعة عشر رجلا، فقال: ما تريد بذلك؟ قال: **أريد أن أميز خطأ حماد بن سلمة من خطأ من روىٰ عنه، فإذا اتفق لي الجميع علىٰ خطإٍ عرفت أنه من حماد بن سلمة، وإذا انفرد به بعض الرواة عنه عرفت أنه منه**[(٣)].

وهنا: تجد أن المحدثين لا ينتقون في سماعهم، بل يسمعون بدون انتقاء، لأنهم ربما وجدوا منقطعًا عند فلان يعلّون به الموصول، وهكذا.

قال ابن المبارك: «ما انتخبتُ علىٰ عالم قطُّ إلا ندمت»[(٤)].

وقال يحيىٰ بن معين: «سيندم المُنْتَخِبُ في الحديث حيث لا تنفعه الندامة»[(٥)].

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب (٢/ ٢١٢).

(٢) شرح التبصرة والتذكرة للعراقي (٢/ ٤٧)، وفتح المغيث بشرح ألفية الحديث للسخاوي (٣/ ٢٩٩).

(٣) المجروحين لابن حبان (١/ ٣٤)، والتعديل والتجريح للباجي (١/ ٢٨١).

(٤) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب (٢/ ١٥٦).

(٥) تاريخ دمشق لابن عساكر (٦٥/ ١٤)، وسير أعلام النبلاء (١١/ ٨٥).

وقال الميموني: «تَعجَّب إليَّ أبو عبد الله ممن يكتب الإسناد ويدع المنقطع، ثم قال: وربما كان المنقطع أقوىٰ إسنادا، أو أكثر، قلت: بينه لي كيف؟ قال: يكتب الإسناد متصلا وهو ضعيف، ويكون المنقطع أقوىٰ إسنادًا منه وهو يرفعه ثم يسنده، وقد كتبه هو علىٰ أنه متصل، وهو يزعم أنه لا يكتب إلا ما جاء عن النبي ﷺ، معناه لو كتب الإسنادين جميعا عرف المتصل من المنقطع يعني ضعف ذا، وقوة ذا»[1].

وقال الأثرم: رأىٰ أحمد بن حنبل يحيىٰ بن معين بصنعاء في زاوية، وهو يكتب صحيفة معمر عن أبان، عن أنس، فإذا اطلع عليه إنسان كتمه، فقال له أحمد: تكتب صحيفة معمر عن أبان، عن أنس وتعلم أنها موضوعة؟ فلو قال لك قائل: أنت تتكلم في أبان، ثم تكتب حديثه علىٰ الوجه؟. فقال: رحمك اللَّه يا أبا عبد اللَّه، أكتب هذِه الصحيفة عن عبد الرزاق، عن معمر علىٰ الوجه، فأحفظها كلها، وأعلم أنها موضوعة، حتىٰ لا يجيء إنسان بعده، فيجعل أبان ثابتًا، ويرويها عَنْ معمر، عَنْ ثابت، عَنْ أَنَس، فأقوال له: كذبت إنما هُوَ عَنْ معمر، عن أبان لا عَنْ ثابت[2].

تنبيه: هذه الطرق في أحيانٍ كثيرة لن يخدمك الحاسب في كثير منها، لأن برامج التخريج تجلب لك الطرق المعتبرة، لكن ربما طريق تحته فيه ذكر للإسناد فقط من دون المتن لا تذكره.

ومن هنا كان لزامًا علىٰ المعتني بتخريج الحديث، وجمع طرقه، أن يراجع المظانّ بعد الاستفادة من برامج التخريج الإلكترونية، فسيجد فيها

(١) الكفاية في علم الرواية للخطيب (ص٣٩٥).
(٢) تهذيب الكمال (٣١/ ٥٥٧).

طرقًا قد تفوت، وقد يكون فيها ما يجلي له علّة الحديث إن وُجِدت.

٢- تحديد مدار الحديث الذي اختلفت عليه الطرق، ومعرفة حاله، ووفاته، ونحو ذلك:

وهذا يجعلك تعتني بمعرفة حال روايته، وضبطه في نفسه، ومَن وثقه ومن ضعفه، ومن وثقه هل قيّد توثيقه ببعض شيوخه، والعكس، وحاله مع شيوخه، وهل حديثه اعتراه تغيّر إما في بلد أو في عمر أو نحو ذلك.

والمقصود بالمدار: الراوي الذي تدور عليه أسانيد الحديث كلها، وهذا يسمىٰ بالمدار المطلق، **قال شيخنا إبراهيم اللاحم:** «المدار المطلق معناه أن الحديث كل طرقه ترجع إلىٰ صاحب المدار، ولا يخرج عن هذا الإطلاق شيء، وفي المقابل هناك مدارات نسبية، ليس لها ضابط معين، فالمدار بالنسبة لشيء معين، كأن يكون أحد رواة الإسناد، فلو افترضنا مثلا أن هناك حديثا عن ابن عمر، ورواه عن ابن عمر جماعة، كسالم ابنه، ونافع، وعبد الله ابن دينار، وسالم يرويه عنه الزهري فقط، ومن الزهري تفرعت الأسانيد، فنقول حينئذ عن إسناد سالم: مداره علىٰ الزهري، وهكذا في إسناد نافع لو تفرد بالحديث عنه مالك، فهذا كله مدار نسبي، وإلا فأصل الحديث مداره المطلق صحابيه، وهو ابن عمر...»[(١)].

وللعلماء في هذا جهود كبيرة تظهر من الاطلاع على إعلالاهم.

تنبيه: أنت هنا محتاج لرسم شجرة الحديث؛ لتتصور طرقه، ومداره.

وتشجير الإسناد يعطي تصورًا واضحًا للمدار، ومواطن الاختلاف بين

(١) مقارنة المرويات (١/ ٤٣- ٤٤).

الطرق، وهو أمرٌ كان موجودًا في السابق لدىٰ بعض الأئمة، فقد **قال ابن رُشيد وهو يتكلم عن محب الدين الطبري:** ورأيت له صورة شجرة مغصنة كتب فيها أسانيده في سنن أبي داود[١].

وأما الحفاظ النقاد فإن شجرة الإسناد متصورة في أذهانهم لسعة حفظهم رحمهم الله.

٣- النَّظر في الرواة عن المدار:

فتنظر في كل رواية، وحال رواتها وبلدانهم واختصاصهم بالرَّاوي المختلف عليه.

قال ابن حجر: «مدار التعليل في الحقيقة علىٰ بيان الاختلاف»[٢].

ويتنبه إلىٰ أمرين:

١/ التأكد من صحة الإسناد إلىٰ الراوي الذي عليه المدار.

فأحيانًا يحصل اختلاف بين طريقين، وحين تنظر تجد أن الطريق إلىٰ أحدهما ضعيف، فلا تحتاج للمقارنة بين الرواة عن المدار.

مثاله: حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «**مِنَ الْحِنْطَةِ خَمْرٌ، وَمِنَ التَّمْرِ خَمْرٌ، وَمِنَ الشَّعِيرِ خَمْرٌ، وَمِنَ الزَّبِيبِ خَمْرٌ، وَمِنَ الْعَسَلِ خَمْرٌ**»[٣].

أخرجه أحمد من طريق سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه.

---

(١) ملء العيبة، لابن رُشيد (ص٢٣٧).

(٢) النكت علىٰ كتاب ابن الصلاح (١/ ١١٤).

(٣) أخرجه أحمد (٥٩٩٢).

وأخرجه البخاري ومسلم من طريق أبي حيان، عن الشعبي، عن ابن عمر، عن عمر، من قوله[١].

وبهذا يتبين أن الحديث يروىٰ عن ابن عمر من طريقين:

الطريق الأول: سالم بن عبد الله بن عمر؛ وجعله مرفوعًا إلىٰ النبي ﷺ.

الطريق الثاني: الشعبي؛ وجعله موقوفًا علىٰ عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

والطريق الثاني أصح؛ فإن المرفوع فيه ابن لهيعة وهو متكلم فيه[٢]، وأما الموقوف فرجاله ثقات.

وقد اختار هذا الطريق الموقوف علىٰ عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ البخاري ومسلم في صحيحهما - كما سبق تخريجه-.

والخلاصة: أن الحديث المرفوع معلول، وأن الثابت جَعلُه موقوفًا علىٰ عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فهنا تَبيَّن لك أن أحد الطريقين سنده ضعيف، فلم تحتج للمقارنة بين الرواة عن المدار، لأجل ضعف أحد الرواة عنه.

٢/ إذا كان الاختلاف بين ثقة وضعيفٍ فالعبرةُ برواية الثقة، ولا حاجة لنا إلىٰ النظر في أوجه الترجيح الأخرىٰ.

قال الذهبي: «فإن كانت العلة غير مؤثرة، بأن يرويه الثبت علىٰ وجه، ويخالفه واهٍ: فليس بمعلول. وقد ساق الدارقطني كثيرًا من هذا النمط في كتاب «العلل» فلم يصب، لأن الحكم للثبت، فإن كان الثبت أرسله مثلا والواهي وصله، فلا عبرة بوصله لأمرين: لضعف راويه، ولأنه معلول بإرسال

---

(١) أخرجه البخاري (٥٥٨١) ومسلم (٣٠٣٢).

(٢) ينظر: تهذيب الكمال (١٥/ ٤٩١- ٥٠٣).

الثبت له»[١].

مثال ذلك: عَن ابنِ عُمَرَ رضي الله عنهما قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «**أُحِلَّتْ لَنَا مَيْتَتَانِ وَدَمَانِ، فَأَمَّا المَيْتَتانِ: فَالْجَرَادُ والْحُوتُ، وَأَمَّا الدَّمَانِ: فَالطِّحالُ وَالْكَبِدُ**»[٢].

الحديث مداره علىٰ زيد بن أسلم، عن ابن عمر، وروي عنه:

موقوفًا من طريق سليمان بن بلال.

ومرفوعًا من طريق عبد الرحمن بن زيد بن أسلم.

والمرفوع ضعيف؛ لضعف عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، **قال عبد الله بن أحمد:** «سمعت أبي يضعف عبد الرحمن، وقال: روىٰ حديثًا منكرًا: «أحلت لنا ميتتان ودمان»»[٣]، وضعفه ابن المديني جدًّا[٤]، وضعفه غيرهما[٥].

وعليه فالصواب في الحديث وقفه علىٰ ابن عمر، وصحح وقفه أبو زرعة[٦] والدارقطني[٧] والبيهقي[٨] وابن القيم[٩]، لكن **قال ابن حجر**[١٠]: هي في

(١) الموقظة (ص٥٢).

(٢) أخرجه ابن ماجه (٣٢١٨، ٣٣١٤)، وأحمد (٥٧٢٣).

(٣) العلل ومعرفة الرجال -رواية عبد الله (١٧٩٥، ٥٢٠٤).

(٤) التاريخ الكبير للبخاري (٥/ ٢٨٤).

(٥) ينظر: تهذيب الكمال (١٧/ ١١٦- ١١٩).

(٦) العلل لابن أبي حاتم (٤/ ٤١١).

(٧) العلل (٥/ ٤٣٧).

(٨) السنن الكبير (٢/ ٢٦٠) (١٩/ ٢٤٢، ٥٩٩).

(٩) **زاد المعاد (٣/ ٣٤٥- ٣٤٦) وقال:** «وهذا الموقوف في حكم المرفوع؛ لأن قول الصحابي: أحل لنا كذا، وحرم علينا، ينصرف إلىٰ إحلال النبي ﷺ وتحريمه».

(١٠) التلخيص الحبير (١/ ٥٣).

حكم المرفوع، لأن قول الصحابي «أحل لنا كذا. .» مثل قوله أمرنا بكذا.

مثال آخر: حديث النعمان بن بشير في هبة الولد، مداره علىٰ الشعبي، عن النعمان، وفيه أن أباه أهدىٰ له حين كبر[١]، وفي بعض الروايات أنه أهداه غلامًا[٢]

وورد في رواية عند ابن حبان[٣] أن الهِبةَ كانت حديقةً لا غلامًا، وأنها كانت للنعمان حين ولد، فجمع ابن حبان[٤] بين اللفظ المشهور وهذا بأن الواقعة وقعت مرتين، إحداهما عند ولادة النعمان وكانت العطية حديقة، والأخرىٰ بعد أن كبر النعمان وكانت العطية عبدًا.

لكن هذا الجمع فيه بُعد؛ **قال ابن حجر:** «يَبعُد أن ينسىٰ بشير بن سعد مع جلالته الحكم في المسألة حتىٰ يعود إلىٰ النبي ﷺ فيستشهده علىٰ العطية الثانية بعد أن قال له في الأولىٰ لا أشهد علىٰ جور»[٥].

والإشكال يزول هنا حين تعلم أن راوي اللفظ عند ابن حبان هو أبو حَرِيز عبد الله بن الحسين الأزدي، رواه عن الشعبي، وقد خالف جماعة من أصحاب الشعبي يبلغون العشرة.

---

(١) أخرجه مسلم (١٦٢٣).

(٢) أخرجه مسلم (١٦٢٣) من غير طريق الشعبي وكانت للنعمان، فقال: حدثنا يحيىٰ بن يحيىٰ، أخبرنا إبراهيم بن سعد، عن ابن شهاب، عن حميد بن عبد الرحمن، ومحمد ابن النعمان، عن النعمان بن بشير، قال: أتىٰ بي أبي إلىٰ رسول الله ﷺ، فقال: إني نحلت ابني هذا غلاما، فقال: «**أكل بنيك نحلت؟**» قال: لا، قال: «**فاردده**».

(٣) الصحيح (٥١٠٧).

(٤) الصحيح (١١/ ٥٠٧).

(٥) فتح الباري (٥/ ٢١٢- ٢١٣).

وأبو حَرِيز قال عنه ابن معين والنسائي ضعيف[١]، وقال أبو داود: «ليس حديثه بشيء»[٢]، ووثقه ابن معين مرةً وكذا أبو زرعة[٣]، وقال أحمد: «حديثه منكر، روىٰ معتمر عن فضيل، عَن أبي حريز أحاديث مناكير»[٤]، والرواية هنا هي عن معتمر عن فضيل عنه، وقد ذكره ابن عدي في الضعفاء[٥].

مثال آخر: سئل الدارقطني[٦] عن حديث أبي صالح، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال رسول الله ﷺ: «**أفطر الحاجم والمحجوم**»[٧].

فقال: يرويه الأعمش، واختلف عنه؛ فرواه عبد الله بن بشر، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قاله عنه معمر بن سليمان.

---

(١) الضعفاء للعقيلي (٣/ ١٩٣)، الكامل لابن عدي (٦/ ٤٤١، ٤٤٢).

(٢) تهذيب الكمال (١٤/ ٤٢٢).

(٣) الجرح والتعديل (٥/ ٣٥).

(٤) الضعفاء للعقيلي (٢/ ٢٤٠)، الكامل في الضعفاء لابن عدي (٦/ ٤٤١).

(٥) الكامل (٦/ ٤٤٠).

(٦) علل الدارقطني (١٩٦٣).

(٧) أخرجه ابن ماجه (١٦٧٩)، والنسائي في الكبرىٰ (٣١٦٤) من طريق معمر بن سليمان، عن عبد الله بن بشر، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، مرفوعا.
وأخرجه ابن عدي (٧/ ١٠٦) من طريق شعبة، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، مرفوعا.
وأخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٧/ ٢٤٣) من طريق أبي عوانة، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، مرفوعا.
وأخرجه النسائي في الكبرىٰ (٣١٦٥) من طريق إبراهيم بن طهمان، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، قوله.

وروي عن أبي عوانة وشعبة، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، ولا يصح عنهما.

ورواه إبراهيم بن طهمان، عن الأعمش، فوقفه علىٰ أبي هريرة، ولم يرفعه، وهو أشبههما بالصواب.

فمن الملاحظ أن الدارقطني لم يلتفت لرواية أبي عوانة وشعبة المرفوعة، لأنه لم يصح عنهما، وحين رجّح قارن بين ابن بشر -الذي رواه بالرفع-، وبين ابن طهمان -الذي رواه بالوقف-، فرجّح الرواية الموقوفة.

٤- التَّرجيح بين الرُّواة، والأوجه:

وهذه أهم الخطوات، ولابد أن يكون هذا الترجيح قائمًا علىٰ أساس علمي، مستنبط من صنيع علماء العلل السَّابقين.

قال الخطيب البغدادي: «والسَّبيل إلىٰ معرفة علة الحديث: أن يجمع بين طرقه، وينظر في اختلاف رواته، ويعتبر بمكانهم من الحفظ، ومنزلتهم في الإتقان والضَّبط»(١).

وهذا الأمر له أثر كبير في الإعلال، بل جلّ العلل تتبين من المقارنة بين الرواة.

وهنا يقال: الترجيح بين الرواة يقوم علىٰ **البحث في أخطاء الرواة**، فلو وجد اختلاف بين راويين عن مدار، يصح السند إليهما، وهم ثقات أو متقاربون، فكيف يكون الترجيح بينهما، وتقوية أحد الوجهين علىٰ الآخر؟.



(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ٢٩٥).



المبحث الثالث
مسارات الاختلافات بين الرواة

للاختلافات بين الرواة مساران رئيسيان، تحت كل مسارٍ صور[١]:

فالاختلاف يكون في إسناد الحديث أو متنه.

◈ المسار الأول: الاختلاف في إسناد الحديث:

وتحته صور أهمها ما يلي:

١. الاختلاف بين وصل الحديث وإرساله.

مثاله: ما رواه معمر، عن يحيىٰ بن أبي كثير، عن محمد بن عبد الرحمن ابن ثوبان، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: «**أقام رسول الله ﷺ بتبوك عشرين يوما يقصر الصلاة**»[٢] موصولًا.

بينما رواه علي بن المبارك وغيره عن يحيىٰ بن أبي كثير، عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان، مرسلًا، ولذا قال أبو داود بعده: «غير معمر يرسله، لا يسنده».

مثال آخر: ما رواه الفضل بن موسىٰ السيناني، عن ابن جريج، عن عطاء، عن عبد الله بن السائب، قال: «شهدت مع رسول الله ﷺ العيد، فلما قضىٰ

---

(١) أشار إلىٰ هذه الصور شيخنا اللاحم في مقارنة المرويات (١/ ٣٨١).

(٢) أخرجه أبو داود (١٢٣٥) وأحمد (١٤١٣٩).

الصلاة قال: إنا نخطب، فمن أحب أن يجلس للخطبة فليجلس، ومن أحب أن يذهب فليذهب»(١).

ورواه عبدالرزاق، وهشام بن يوسف، وسفيان الثوري، عن ابن جريج، عن عطاء مرسلا.

ولذا **قال أبو داود عقبه:** «هذا مرسل عن عطاء، عن النبي ﷺ».

٢. الاختلاف بين رفع الحديث ووقفه.

مثاله: ما رواه أبو خالد الأحمر، عن الضحاك بن عثمان، عن مخرمة بن سليمان، عن كريب مولىٰ ابن عباس، عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا ينظر الله إلىٰ رجل أتىٰ رجلا أو امرأة في الدبر**»(٢).

ورواه وكيع بن الجراح، عن الضحاك بن عثمان، عن مخرمة بن سليمان، عن كريب، عن ابن عباس قوله(٣).

مثال آخر: ما رواه مصعب بن شيبة، عن طلق بن حبيب، عن عبد الله بن الزبير، عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «**عشر من الفطرة: قص الشارب، وإعفاء اللحية، والسواك، واستنشاق الماء، وقص الأظفار**»(٤).

ورواه سليمان التيمي، وأبو بشر جعفر بن إياس، عن طلق بن حبيب من قوله(٥).

---

(١) أخرجه أبو داود (١١٥٥) وابن ماجه (١٢٩٠).

(٢) أخرجه الترمذي (١١٦٥) والنسائي في الكبرىٰ (٨٩٥٢).

(٣) أخرجه النسائي في الكبرىٰ (٨٩٥٣).

(٤) أخرجه مسلم (٢٦١).

(٥) أخرجه النسائي (٥٠٤١) وفي الكبرىٰ (٩٢٤٢، ٩٢٤٣).

٣. الاختلاف بين ذكر راوٍ في الإسناد وحذفه: فإن ثبت ذكره فقد تبين أن أحد الوجهين فيه انقطاع، وإن تبين أن الصواب عدم ذكره فهذا ما يسمىٰ بالمزيد في متصل الأسانيد.

مثاله: قال الترمذي(١): حدثنا هناد قال: حدثنا عبد الله بن المبارك، عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، عن بسر بن عبيد الله، عن أبي إدريس الخولاني، عن واثلة بن الأسقع، عن أبي مرثد الغنوي ﵁ قال: قال النبي ﷺ: «**لا تجلسوا علىٰ القبور، ولا تصلوا إليها**» حدثنا محمد بن بشار قال: حدثنا عبد الرحمن ابن مهدي، عن عبد الله بن المبارك بهذا الإسناد نحوه.

حدثنا علي بن حجر، وأبو عمار قالا: أخبرنا الوليد بن مسلم، عن عبد الرحمن ابن يزيد بن جابر، عن بسر بن عبيد الله، عن واثلة بن الأسقع، عن أبي مرثد الغنوي ﵁، عن النبي ﷺ نحوه وليس فيه عن أبي إدريس، وهذا الصحيح(٢).

قال محمد - أي البخاري -: «وحديث ابن المبارك خطأ، أخطأ فيه ابن المبارك وزاد فيه: (عن أبي إدريس الخولاني)، وإنما هو بسر بن عبيد الله، عن واثلة، هكذا روىٰ غير واحد عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، وليس فيه عن أبي إدريس، وبسر بن عبيد الله قد سمع من واثلة بن الأسقع(٣).

فأنت ترىٰ أن البخاري يرىٰ أن الصواب في الحديث رواية من رواه بدون ذكر الخولاني، وخَطَّأ من ذكره -وهو ابن المبارك-.

---

(١) السنن (١٠٥٠).

(٢) السنن (١٠٥١).

(٣) سنن الترمذي (٢/ ٣٥٩).

٤. الاختلاف في تسمية الرواة بعد من عليه المدار.

وذلك بأن يختلف الرواة علىٰ المدار في تسمية شيخ من عليه المدار، كلٌ يسلك مسلكًا آخر، فيحصل الاختلاف بين أي الوجهين أصح، هل المدار يرويه عن هذا أو هذا.

مثاله: ما ورد في علل الدارقطني: سُئل عن حديث ثابت، عن أنس رضي الله عنه، أن رجلًا قال للنبي ﷺ إني أحب فلانا، قال: «**هل أعلمته؟**» قال: لا، قال: «**أعلمه**».

فقال: يرويه مبارك بن فضالة، وعبد الله بن الزبير الباهلي، والحسين بن واقد، عن ثابت، عن أنس.

وخالفهم حماد بن سلمة، فرواه عن ثابت، عن حبيب بن سُبَيعَة، عن الحارث، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ، والقول قول حماد[(١)].

وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن حديث رواه المبارك بن فضالة، عن ثابت، عن أنس، عن النبي ﷺ أنه قال: «إذا أحب الرجل أخاه فليعلمه».

قال أبي: ورواه حماد بن سلمة، عن ثابت، عن حبيب بن سبيعة الضبعي، عن رجل حدثه، عن النبي ﷺ، مرسل.

قال أبي: هذا أشبه، وهو الصحيح، وذاك لزم الطريق[(٢)].

٥. الاختلاف في صيغ الأداء: فيكون أحد الرواة عن المدار يرويه عنه، عن شيخه مصرحًا بالسماع منه، وآخر يرويه بالعنعنة، ونحو ذلك، وهذا يحتاج

---

(١) علل الدارقطني (٢٣٦١).

(٢) علل ابن أبي حاتم (٢٢٣٧).

إليه إذا كان الراوي موصوفا بالتدليس[(١)].

◈ المسار الثاني: الاختلاف في متن الحديث:

من أهم أسباب الاختلاف بين الرواة في متون الأحاديث: الرواية بالمعنىٰ، وينتج عنها اختصار الحديث، واجتزاء بعضه ونحو ذلك، وربما كان بسبب عدم سوق متن الحديث، والاكتفاء بسنده، والإحالة علىٰ متن سابق، **وتحته صور أهمها ما يلي:**

١. الاختلاف بين الرواة في الزيادة من المتن والنقص منه: وله أمثلة كثيرة.

ومن أمثلته: حديث أَبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**طُهُورُ إِنَاءِ أَحَدِكُمْ إِذَا وَلَغَ فِيهِ الْكَلْبُ أَنْ يَغْسِلَهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ، أُولَاهُنَّ بِالتُّرَابِ**»[(٢)]. وَفِي لَفْظٍ: «**فَلْيُرِقْهُ**»[(٣)].

الحديث روي عن أبي هريرة من طريق عدد من الرواة يبلغون تسعة، منهم الأعمش، عن أبي صالح وأبي رزين، وهي عند مسلم[(٤)].

ورواه عن الأعمش عشرة منهم شعبة، وأبو معاوية الضرير، وغيرهم، كلهم لم يذكر في روايته الإراقة «**فليرقه**» ما عدا علي بن مسهر.

ومن باب الفائدة أقول: رواية «**فليرقه**» معلولة لأمرين:

١- أن بقية الرواة عن الأعمش -وهم تسعة- لم يذكروها، وهم أكثر

---

(١) يراجع المبحث الرابع من كتاب شيخنا اللاحم: الاتصال والانقطاع ففيه أمثلة كثيرة (ص ٢٦٣- ٣٠٧).

(٢) أخرجه مسلم (٢٧٩).

(٣) أخرجه مسلم (٢٧٩).

(٤) صحيح مسلم (٢٧٩).

وأحفظ، وعلىٰ رأسهم شعبة، وأبو معاوية الضرير -وهو من أخصِّ أصحاب الأعمش-.

٢- أن بقية الطرق عن أبي هريرة لم تذكر هذه اللفظة.

ومن أمثلة ذلك أيضًا: ما سبق في لفظة: «**إنك لا تخلف الميعاد**»[(١)].

فقد رواه جماعة من الحفاظ عن عليّ بن عيّاش عن شعيب عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**من قال حين يسمع النّداء: اللهمّ ربّ هذه الدّعوة التّامة، والصّلاة القائمة، آت محمّدًا الوسيلة والفضيلة، وابعثه مقامًا محمودًا الذي وعدته؛ حلّت له الشّفاعة يوم القيامة**»[(٢)].

ورواه محمد بن عوف الطائي، عن علي بن عياش به، وزاد في آخره: «**إنك لا تخلف الميعاد**». فهي زيادة شاذة.

وزيادة لفظة: «**من المسلمين**» في حديث زكاة الفطر[(٣)].

هي من رواية مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «فرض زكاة الفطر من رمضان علىٰ الناس صاعا من تمر أو صاعا من شعير، علىٰ كل حُرٍّ أو عبدٍ، ذكر أو أنثىٰ من المسلمين».

فزاد مالك فيه: (من المسلمين) ورواه أيوب السختياني وعبيد الله بن عمر وغير واحد عن نافع، عن ابن عمر، ولم يذكروا فيه من المسلمين.

---

(١) أخرجه البيهقي في السنن الكبير (١٩٥٤)، والسنن الصغير (٢٩٦)، والدعوات الكبير (٤٩).

(٢) أخرجه البخاري (٦١٤، ٤٧١٩).

(٣) أخرجه أبو داود (١٦١١) والترمذي (٦٧٦)، والنسائي (٢٥٠٣) ومالك في الموطأ (٥٣٠٣) وغيرهم.

وزيادة لفظة: «**والحيضة**» في حديث نقض المرأة شعرها[١].

قال الإمام مسلم: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، وعمرو الناقد، وإسحاق بن إبراهيم، وابن أبي عمر، كلهم عن ابن عيينة - قال إسحاق: أخبرنا سفيان - عن أيوب بن موسىٰ، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن عبد الله بن رافع مولىٰ أم سلمة، عن أم سلمة، قالت: قلت يا رسول الله إني امرأة أشد ضفر رأسي فأنقضه لغسل الجنابة؟ قال: «**لا. إنما يكفيك أن تحثي علىٰ رأسك ثلاث حثيات ثم تفيضين عليك الماء فتطهرين**».

وحدثنا عمرو الناقد، حدثنا يزيد بن هارون، ح، وحدثنا عبد بن حميد، أخبرنا عبد الرزاق، قالا: أخبرنا الثوري، عن أيوب بن موسىٰ، في هذا الإسناد. وفي حديث عبد الرزاق فأنقضه **للحيضة** والجنابة، فقال: «**لا**» ثم ذكر بمعنىٰ حديث ابن عيينة. اهـ.

هكذا رواه عبد الرزاق، عن الثوري، عن أيوب بن موسىٰ عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن عبد الله بن رافع مولىٰ أم سلمة، عن أم سلمة. وقال فيه (للحيضة).

وخالفه يزيد بن هارون ومخلد بن يزيد وغيرهما فرووه عن الثوري، عن أيوب بن موسىٰ عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن عبد الله بن رافع مولىٰ أم سلمة، عن أم سلمة. ولم يذكروا فيه (الحيضة).

وزيادة لفظة: «**ولا وجهه**» في حديث الذي وقصته ناقته[٢].

---

(١) أخرجه مسلم (٣٣٠).

(٢) أخرجه مسلم (١٢٠٦) بإسناده عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رجلا أو قصته راحلته، وهو محرم، فمات، فقال رسول الله ﷺ: «**اغسلوه بماء وسدر، وكفنوه في ثوبيه، ولا تخمروا رأسه ولا وجهه، فإنه يبعث يوم القيامة ملبيا**».

هكذا رواه سفيان، عن عمرو بن دينار، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، وخالفه حماد بن زيد وابن عيينة وابن جريج وغيرهم بلفظ: (ولا تخمروا رأسه). ولم يذكروا (ولا وجهه).

وزيادة لفظة: «**والنهار**»[١] في حديث ابن عمر مرفوعًا: «**صلاة الليل مثنىٰ مثنىٰ**»[٢]، فجميع الرواة عن ابن عمر -وهم عشرون راويًا-لم يذكرها، عدا علي البارقي الأزدي ذكرها.

ومن أمثلته كذلك: ما يقع بسبب اختصار المتن، والمراد به أن يختصر بعض الرواة المتن وبعضهم يتمه، فيعلّ المختصر بالتام، ولهذا أمثلة أذكر منها مثالين:

أ/حديث الرجل الذي جامع في رمضان.

مداره علىٰ الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة، ورواه عنه أربعة وعشرون راويًا، جلّهم باللفظ المشهور، وفيه خبر الرجل الذي قال (هلكت)، ورواه ابن جريج ومالك وآخران بلفظ: «**أَنَّ النَّبِي ﷺ أَمَرَ رَجُلًا أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ أَنْ يُعْتِقَ رَقَبَةً، أَوْ يَصُومَ شَهْرَيْنِ، أَوْ يُطْعِمَ سِتِّينَ مِسْكِينًا**»[٣].

وهذا اللفظ معلول بأمرين: مخالفةُ الأكثر له، وهم تسعة عشر راويًا.

وبقرينة الحفظ؛ ففيهم كبار أصحاب الزهري، وبأن مالكًا روي عنه علىٰ

(١) أخرجه أبو داود (١٢٩٥) والترمذي (٥٩٧) والنسائي (١٦٦٦) وابن ماجه (١٣٢٢) من طريق شعبة، عن يعلىٰ بن عطاء، عن علي بن عبد الله البارقي، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ قال: «**صلاة الليل والنهار مثنىٰ مثنىٰ**».

(٢) أخرجه البخاري (٩٩٠)، ومسلم (٧٤٩)

(٣) أخرجه مسلم (١١١١).

وفق رواية الجماعة، ووجه الإعلال في الحديث أن من رواه علىٰ الوجه الآخر اختصره، **فالصواب مع من أتمه.**

قال البيهقي: «ورواية الجماعة عن الزهري مقيدة بالوطء ناقلة للفظ صاحب الشرع أولىٰ بالقبول لزيادة حفظهم وأدائهم الحديث علىٰ وجهه كيف وقد روىٰ حماد بن مسعدة هذا الحديث عن مالك عن الزهري نحو رواية الجماعة»[(١)].

وقال ابن حجر: «ورجّح الترتيب أيضًا بأن راويه حكىٰ لفظ القصة علىٰ وجهها فمعه زيادة علم من صورة الواقعة، وراوي التخيير حكىٰ لفظ راوي الحديث فدل علىٰ أنه من تصرف بعض الرواة إما لقصد الاختصار أو لغير ذلك»[(٢)].

ب/ مثال آخر: ما أخرجه أبو داود عن علي بن عياش حدثنا شعيب بن أبي حمزة، عن محمد بن المنكدر، عن جابر رضي الله عنه قال: «**كان آخر الأمرين من رسول الله** ﷺ ترك الوضوء مما مست النار»[(٣)].

ذهب نُقَّادُ الحديث إلىٰ أن راويه اختصره، وأن اللفظ المذكور معلول، وأن اللفظ التام فيه «**قربت للنبي** ﷺ **خبزًا ولحما فأكل، ثم دعا بوضوء فتوضأ به، ثم صلىٰ الظهر، ثم دعا بفضل طعامه فأكل، ثم قام إلىٰ الصلاة ولم يتوضأ**»[(٤)].

قال أبو داود حين ساق المتنين: «هذا-يعني آخر الأمرين- اختصار من الحديث الأول»[(٥)].

---

(١) السنن الكبير (٨/ ٤٩٠).

(٢) فتح الباري (٤/ ١٦٧- ١٦٨).

(٣) أخرجه أبو داود (١٩٢)، والنسائي (١٨٥).

(٤) أخرجه أبو داود (١٩١).

(٥) سنن أبي داود (١/ ٤٩).

وقال ابن أبي حاتم: «سألت أبي عن هذا الحديث -ثم ساقه بسنده، فسمعت أبي يقول: هذا الحديث مضطرب المتن، إنما هو: «**أن النبي ﷺ أكل كتفا ولم يتوضأ**»، كذا رواه الثقات عن ابن المنكدر عن جابر، ويحتمل أن يكون شعيب حدث به من حفظه فوهم فيه»[(١)].

٢. الاختلاف بين الرواة في جعل الحديث مِن فعل النبي ﷺ أو قوله.

ومن أمثلته: ما رواه الوليد بن مسلم، قال: حدثنا الأوزاعي، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن ابن عباس رضي الله عنهما، أن النبي ﷺ قال: «**مضمضوا من اللبن فإن له دسما**»[(٢)].

بينما رواه جماعة منهم: يحيىٰ القطان، وأيوب بن خالد، وهقل بن زياد، عن الأوزاعي به، بلفظ: «**أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ شَرِبَ لَبَنًا ثُمَّ دَعَا بِمَاءٍ فَتَمَضْمَضَ وَقَالَ إِنَّ لَهُ دَسَمًا**»[(٣)]، وكذا رواه جماعة عن الزهري، عن النبي ﷺ من فعله[(٤)].

٣. اختلافٌ بين الرواة ينتج عنه قلب المتن: فكل راوٍ يرويه علىٰ وجهٍ عكس ما يرويه به الآخر.

ومن أمثلته: ما رواه القاسم بن محمد، عن عائشة، عن النبي ﷺ أنه قال: «**إن بلالا يؤذن بليل، فكلوا واشربوا حتىٰ يؤذن ابن أم مكتوم**»[(٥)].

---

(١) علل ابن أبي حاتم (١٦٨).
(٢) أخرجه ابن ماجه (٤٩٨).
(٣) أخرجه البخاري (٥٦٠٩) ومسلم (٣٥٨).
(٤) انظر المسند الجامع (٨/ ٣٨١).
(٥) أخرجه البخاري (٦٢٢، ١٩١٩) ومسلم (٣٨٠، ١٠٩٢).

ورواه الدراوردي عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، مرفوعًا بلفظ: «**كلوا واشربوا حتىٰ يؤذن بلال**»[(١)].

ومن أمثلته كذلك: حديث: «**حتىٰ لا تعلم يمينه ما تنفق شماله**»[(٢)].

قال مسلم (١٠٣١): حدثني زهير بن حرب، ومحمد بن المثنىٰ، جميعا عن يحيىٰ القطان، قال زهير: حدثنا يحيىٰ بن سعيد، عن عبيد الله، أخبرني خبيب بن عبد الرحمن، عن حفص بن عاصم، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «**سبعة يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله: الإمام العادل، وشاب نشأ بعبادة الله، ورجل قلبه معلق في المساجد، ورجلان تحابا في الله اجتمعا عليه وتفرقا عليه، ورجل دعته امرأة ذات منصب وجمال، فقال: إني أخاف الله، ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتىٰ لا تعلم يمينه ما تنفق شماله، ورجل ذكر الله خاليا، ففاضت عيناه**».

كذا رواه يحيىٰ بن سعيد، عن عبيد الله، عن خبيب بن عبد الرحمن، عن حفص بن عاصم، عن أبي هريرة.

وخالفه عبد الله بن المبارك وحماد ين زيد وغيرهما فرووه عن عبيد الله بن عمر، عن خبيب بن عبد الرحمن، عن حفص بن عاصم، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، قال: «**...ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتىٰ لا تعلم شماله ما صنعت يمينه**»[(٣)].

قال ابن خزيمة: «هذه اللفظة (لا تعلم يمينه ما تنفق شماله) قد خولف فيها يحيىٰ بن سعيد فقال: من روىٰ هذا الخبر غير يحيىٰ، لا يعلم شماله ما ينفق

---

(١) أخرجه أبو يعلىٰ (٤٣٨٥)، وابن خزيمة (٤٠٦)، وابن حبان (٣٤٧٣).

(٢) أخرجه مسلم (١٠٣١).

(٣) أخرجه البخاري (٦٨٠٦).

يمينه»[١].

وقال البيهقي: «رواه مسلم عن محمد بن المثنىٰ. وسائر الرواة عن يحيىٰ القطان، قالوا فيه: «لا تعلم شماله ما تنفق يمينه»[٢].

وقال النووي: «قوله ﷺ (ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتىٰ لا تعلم يمينه ما تنفق شماله) هكذا وقع في جميع نسخ مسلم في بلادنا وغيرها. وكذا نقله القاضي عن جميع روايات نسخ مسلم «لا تعلم يمينه ما تنفق شماله» والصحيح المعروف «حتىٰ لا تعلم شماله ما تنفق يمينه» هكذا رواه مالك في الموطأ، والبخاري في صحيحه، وغيرهما من الأئمة، وهو وجه الكلام؛ لأن المعروف في النفقة فعلها باليمين»[٣].

وقال ابن حجر: «قوله (حتىٰ لا تعلم شماله ما تنفق يمينه) هكذا وقع في معظم الروايات في هذا الحديث في البخاري وغيره، ووقع في صحيح مسلم مقلوبًا (حتىٰ لا تعلم يمينه ما تنفق شماله)»[٤].

تنبيه: قد رواه يحيىٰ القطان مرة أخرىٰ علىٰ الصواب كما عند البخاري (٦٦٠، ١٤٢٣)، فيكون يحيىٰ قد رواه علىٰ الوجهين، مما يجعل الاحتمال أن الحمل فيه علىٰ من رواه عنه علىٰ الوجه المخالف لا علىٰ يحيىٰ القطان، وكأن البيهقي يشير إلى هذا.

٤. الاختلاف في تغيير معنىٰ الحديث: بأن يرويه كل راوٍ بلفظ مختلف،

---

(١) صحيح ابن خزيمة (١/ ١٨٥).

(٢) السنن الكبير (١٦/ ٥٧٨).

(٣) شرح صحيح مسلم (٧/ ١٢٢).

(٤) فتح الباري (٢/ ١٤٦).

فيأتي إمام من أئمة النقد ويعلّ أحد اللفظين بالآخر، ويقول الصواب هو رواية فلان.

وهذا نوع فيه صعوبة، ويحتاج لإمامٍ مُطَّلِعٍ، وَلِنَظر من ذي بصيرة.

ومن أمثلته: ما أخرجه أبو داود (٧٤٨) قال: حدثنا عثمان بن أبي شيبة، حدثنا وكيع، عن سفيان، عن عاصم يعني ابن كليب، عن عبد الرحمن بن الأسود، عن علقمة، قال: قال عبد الله بن مسعود: «ألا أصلي بكم صلاة رسول الله ﷺ قال: فصلىٰ فلم يرفع يديه إلا مرة».

قال أبو داود: «هذا حديث مختصر من حديث طويل، وليس هو بصحيح علىٰ هذا اللفظ»[١].

وقال ابن أبي حاتم: «سألت أبي عن حديث رواه الثوري، عن عاصم بن كليب، عن عبد الرحمن بن الأسود، عن علقمة، عن عبد الله: أن النبي ﷺ قام، فكبر فرفع يديه، ثم لم يعد؟

قال أبي: هذا خطأ؛ يقال: وهم فيه الثوري، وروىٰ هذا الحديث عن عاصم جماعة، فقالوا كلهم: إن النبي ﷺ افتتح، فرفع يديه، ثم ركع، فطبق، وجعلها بين ركبتيه. ولم يقل أحد ما رواه الثوري»[٢].

مثال آخر: ما أخرجه الترمذي (١٥٣٢) قال: حدثنا يحيىٰ بن موسىٰ، قال: حدثنا عبد الرزاق، قال: أخبرنا معمر، عن ابن طاووس، عن أبيه، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «**من حلف علىٰ يمين، فقال: إن شاء الله لم يحنث**».

(١) سنن أبي داود (١/ ١٩٩).

(٢) العلل لابن أبي حاتم (٢٥٨).

ثم **قال الترمذي:** سألت محمد بن إسماعيل -البخاري- عن هذا الحديث، فقال: هذا حديث خطأ، أخطأ فيه عبد الرزاق، اختصره من حديث معمر، عن ابن طاووس، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «**إن سليمان ابن داود قال: لأطوفن الليلة علىٰ سبعين امرأة تلد كل امرأة غلاما فطاف عليهن فلم تلد امرأة منهن إلا امرأة نصف غلام** فقال رسول الله ﷺ: **لو قال: إن شاء الله، لكان كما قال**»، هكذا روي عن عبد الرزاق، عن معمر، عن ابن طاووس، عن أبيه، هذا الحديث بطوله، وقال سبعين امرأة، وقد روي هذا الحديث من غير وجه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: قال سليمان بن داود لأطوفن الليلة علىٰ مائة امرأة[1].



(١) سنن الترمذي (٣/ ١٦١)، العلل الكبير للترمذي (٤٥٦).



المبحث الرابع
تحديد من عليه الاختلاف

عند وجود الاختلاف في الحديث يفتُرِضَ أحدُ أمرين:

١/ أن يكون سببُ الاختلاف هو الراوي الذي عليه المدار نفسه: فبعض الرواة يروي الحديث علىٰ أكثر من وجه، إما لسعة حفظه، فيكون قد سمعه من عدد من الشيوخ، أو لأنه وَهِم واضطرب في روايته، وإما أن يكون سمعه مِن عدد من الشيوخ.

ويتبين هذا بأن تجد بعض الرواة عنه يروونه علىٰ الوجهين جميعًا، وهذا يتبين بالقرائن.

واحتمالُ صحة الوجهين في الطبقات العالية كعصر التابعين، أكثر منه في الزمن المتأخر، لأنه بعد ذلك صارت الرواية مقصودة لذاتها، وصار الراوي يحدث ممن سمع منه هو وغيره، فإذا حدّث بما ليس عند أصحابه عُرِف أنه غير محفوظ.

٢/ أن يكون سببُ الاختلافِ هم الرواةُ عن المدار: فهنا تحتاج للنظر بين الطرق، وحينها ستخرج بأحد نتائج ثلاث:

١- أن هذه الأوجه كلها تصح: وهذا له ارتباطٌ بما سبق، ويتبين صحة أكثر من وجه بالقرائن.

مثاله: قال الترمذي: حدثنا بشر بن هلال البصري الصواف، قال: حدثنا عبد الوارث بن سعيد، عن عبد العزيز بن صهيب، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد، أن جبريل أتىٰ النبي ﷺ، فقال: «**يا محمد اشتكيت؟ قال: نعم، قال: باسم الله أرقيك، من كل شيء يؤذيك، من شر كل نفس، وعين حاسدة، باسم الله أرقيك والله يشفيك**»[(١)].

وقال: حدثنا قتيبة قال: حدثنا عبد الوارث بن سعيد، عن عبد العزيز بن صهيب، قال: دخلت أنا وثابت علىٰ أنس بن مالك، فقال ثابت: يا أبا حمزة اشتكيت، فقال أنس: أفلا أرقيك برقية رسول الله ﷺ؟ قال: بلىٰ، قال: «**اللهم رب الناس، مذهب الباس، اشف أنت الشافي، لا شافي إلا أنت، شفاء لا يغادر سقما**»[(٢)].

قال الترمذي: «حديث أبي سعيد حديث حسن صحيح، وسألت أبا زرعة عن هذا الحديث، فقلت له: رواية عبد العزيز، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد أصح، أو حديث عبد العزيز، عن أنس؟

قال: «كلاهما صحيح، أخبرنا عبد الصمد بن عبد الوارث، عن أبيه، عن عبد العزيز بن صهيب، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد، وعن عبد العزيز بن صهيب، عن أنس»[(٣)].

فهنا تبين لك أن مدار الحديثين علىٰ عبد الوارث بن سعيد، عن عبد العزيز ابن صهيب، وروي عنه من وجهين، أحدهما جعل الحديث عن أنس، والآخر عن أبي سعيد، وقد صححّ الأئمة كلا الطريقين، فصارا حديثين.

---

(١) أخرجه الترمذي (٩٧٢).

(٢) أخرجه الترمذي (٩٧٣).

(٣) سنن الترمذي (٢/ ٢٩٥).

مثال آخر: قال الترمذي: حدثنا أحمد بن منيع، قال: حدثنا سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، أنه سمع النبي ﷺ يقول: «**من أتىٰ الجمعة فليغتسل**»[(١)].

قال الترمذي: وروي عن الزهري، عن عبد الله بن عبد الله بن عمر، عن أبيه، عن النبي ﷺ هذا الحديث أيضا، حدثنا بذلك قتيبة، قال: حدثنا الليث بن سعد، عن ابن شهاب، عن عبد الله بن عبد الله بن عمر، عن أبيه، أن النبي ﷺ مثله[(٢)].

قال الترمذي: «قال محمد -أي البخاري-: وحديث الزهري، عن سالم، عن أبيه، وحديث عبد الله بن عبد الله، عن أبيه، كلا الحديثين صحيح»[(٣)].

٢- أن هذه الأوجه كلها لا تصح: وهذا له أمثلة:

منها: ما ورد في علل الدارقطني، أنه سئل عن حديث زاذان، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ قال: «**ثلاثة علىٰ كثبان المسك يوم القيامة: رجل أَمَّ قومًا هم به راضون، ورجل كان يؤذن في كل يوم وليلة، وعبد أدىٰ حق الله، وحق مواليه**».

فقال: اختُلِفَ فيه علىٰ زاذان؛ فرواه أبو اليقظان عثمان بن عمير، عن زاذان، عن ابن عمر، وخالفه منصور بن زاذان، فرواه عن زاذان، عن أبي هريرة، وأبي سعيد، عن النبي ﷺ، وكلاهما غير محفوظ[(٤)].

فالحديث كما ترىٰ مداره علىٰ زاذان، واختلف عليه فيه، وكلا الوجهين

---

(١) أخرجه الترمذي (٤٩٢).

(٢) أخرجه الترمذي (٤٩٣).

(٣) سنن الترمذي (١/ ٦٢٢).

(٤) علل الدارقطني (٧/ ١٥٩).

غير محفوظ.

مثال آخر: ما ورد في علل الدارقطني، أنه سئل عن حديث أبي صالح، عن أبي هريرة، قال رسول الله ﷺ: «**إن أمتي لن يخزوا أبدا ما أقاموا شهر رمضان**» فقال: ما خزيهم؟ فقال: «**من إضاعتهم شهر رمضان: انتهاك المحارم**» الحديث بطوله.

فقال: يرويه الأعمش، واختلف عنه؛ فرواه خلف بن خليفة، عن عبيد الله ابن عبد الله بن أبي مليكة، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة.

وخالفه أبو طيبة الجرجاني رواه عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أم هانئ، عن النبي ﷺ، قاله أحمد بن أبي طيبة، عن أبيه، وكلاهما غير محفوظ[١].

مثال آخر: قال النسائي: أخبرني عثمان بن عبد الله، قال: حدثنا أحمد بن جناب، قال: حدثنا عيسىٰ بن يونس، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «**غيّروا الشيب، ولا تشبهوا باليهود**»[٢].

أخبرنا حميد بن مخلد بن الحسين، قال: حدثنا محمد بن كناسة، قال: حدثنا هشام بن عروة، عن عثمان بن عروة، عن أبيه، عن الزبير قال: قال رسول الله ﷺ: «**غيروا الشيب، ولا تشبهوا باليهود**»[٣]. «وكلاهما غير محفوظ»[٤].

٣- أن يصح أحدّ الوجهين: وهذا يكون بالقرائن، وهو ما سأشير إليه الآن.

---

(١) علل الدارقطني (٥/ ٨٨).

(٢) أخرجه النسائي (٥٠٧٣)، وفي الكبرىٰ (٩٢٩١).

(٣) أخرجه النسائي (٥٠٧٤) وفي الكبرىٰ (٩٢٩٢).

(٤) سنن النسائي (٨/ ١٣٧) وفي الكبرىٰ (٨/ ٣٢٥).



المبحث الخامس
مسالك العلماء تجاه الوجوه المختلفة

العلماء تجاه الوجوه التي يحصل بينها اختلافٌ يسلكون مسلك الترجيح أولًا، فإن تعذّر سلكوا مسلك الجمع.

ولهم في الترجيح قرائن عديدة أسوق أهمها:

◈ **أولًا: الإعلالُ بروايةِ الأكثر.**

فالحديث الذي يروىٰ من أكثر من طريق، ويكون بين طرقه اختلاف، وأحد الأوجه يرويه عددٌ من الرواة أكثر ممن يروي الوجه الآخر، يقدم العلماء رواية الأكثر، لأن احتمال الوهم في حقهم أقل.

قال ابن المبارك: «الحُفّاظُ عن ابن شهاب ثلاثةٌ: مالك ومعمر وابن عيينة، **فإذا اجتمع اثنان عَلَىٰ قولٍ أخذنا بِهِ، وتركنا قَوْل الآخر**»[١].

وقال الدارقطني في حديث نهىٰ رسول الله ﷺ عن بيع الرطب بالتمر نسيئة: «واجتماع هؤلاء الأربعة علىٰ خلاف ما رواه يَحْيَىٰ يدلُّ علىٰ ضبطهم للحديث»[٢].

(١) السنن الكبرىٰ للنسائي (٢/ ٤٣٠).
(٢) السنن (٣/ ٤٤).

وقال البيهقي: «والجماعة أولىٰ بالحفظ من الواحد»[١].

وقال أيضا: «إنما يغلط الرجل بخلاف من هو أحفظ منه، أو يأتي بشيء في الحديث يشركه فيه من لم يحفظ منه ما حفظ منه هم عدد وهو منفرد»[٢].

وقال الخطيب البغدادي: «ويرجح بكثرة الرواة لأحد الخبرين، لأن الغلط عنهم والسهو أبعد، وهو إلىٰ الأقل أقرب»[٣].

وقال العلائي: «مدار قبول خبر الواحد علىٰ غلبة الظن، وعند الاختلاف فيما هو مقتضٍ لصحة الحديث أو لتعليله يرجع إلىٰ قول الأكثر عددًا، لبُعدهم عن الغلط والسهو، وذلك عند التساوي في الحفظ والإتقان، فإن تفارقوا واستوىٰ العدد فإلىٰ قول الأحفظ والأكثر إتقانًا، وهذه **قاعدة متفق علىٰ العمل بها عند أهل الحديث**»[٤].

والأمثلة كثيرة جدًّا، وسأكتفي بمثالين:

أ/ حديث سهل بن سعد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في قصة الواهبة نفسها، فقد ورد في الصحيحين بألفاظ مختلفة، فورد بلفظ: «**أَنْكَحْتُكَهَا**»[٥]، وبلفظ: «**زَوَّجْتُكَهَا**»[٦]، وبلفظ: «**ملّكتكها**»[٧]، والقول بالتعدد هنا بعيد، بل إن هذا مما مثّل به

(١) السنن الكبير (١٤/ ٢٠٣)، شعب الإيمان (٦/ ٨٠).

(٢) القراءة خلف الإمام (ص ١٣٨).

(٣) الكفاية في علم الرواية (ص٤٣٦).

(٤) نظم الفرائد (ص٣٦٧).

(٥) صحيح البخاري (٥١٤٩).

(٦) صحيح البخاري (٥٠٢٩)، ومسلم (١٤٢٥).

(٧) صحيح البخاري (٥٠٣٠).

ابن دقيق العيد لما لا يتأتّىٰ معه الجمع بين الألفاظ، وقال: «فهذا لا يتأتىٰ أن تكون هذه الألفاظ كلها قالها الرسول ﷺ في تلك الواقعة وتلك الساعة، إلا علىٰ سبيل التجويز العقلي المخالف للظن القوي جدًّا، فينبغي علىٰ هذا أن ينظر إلىٰ الترجيح»(١).

والترجيح هنا برواية الأكثر هو للفظة «**زَوّجتُكَها**» لأن من رواها أكثر، وقد نص علىٰ ذلك غير واحد من أهل العلم.

قال الدارقطني: «رواية من رواه (**مَلّكتُكها**) وَهْم، ورواية من قال: (**زوّجتكها**) الصواب، **وهم أكثر وأحفظ**»(٢)

وقال البيهقي: فرواية الجمهور علىٰ لفظ التزويج، إلا رواية الشاذ منها، **والجماعة أولىٰ بالحفظ من الواحد**(٣).

ب/ في علل ابن أبي حاتم: «سألت أبي عن حديث رواه دحيم، عن عبد الله ابن نافع الصائغ، عن ابن أبي ذئب، عن عقبة بن عبد الرحمن بن أبي معمر، عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان، عن جابر بن عبد الله، عن النبي ﷺ قال: «**من مس ذكره، فليتوضأ؟**».

قال أبي: هذا خطأ؛ الناس يروونه عن ابن ثوبان، عن النبي ﷺ مرسلًا؛ لا يذكرون جابرًا»(٤).

ومن أمثلة ذلك أيضًا ما سبق في الخلاف في لفظة: «**فليرقه**»(٥).

(١) شرح الإلمام في أحاديث الأحكام لابن دقيق العيد (٣/ ٥٦٣-٥٦٤)
(٢) اكمال المعلم للقاضي عياض (٤/ ٥٨٣)، شرح صحيح مسلم للنووي (٩/ ٢١٤).
(٣) السنن الكبير (١٤/ ٢٠٣).
(٤) علل ابن أبي حاتم (٢٣).
(٥) ونستفيد من هذه اللفظة أنه عند الترجيح نستفيد من المتابعات التي في طبقة =



◈ ثانيًا: الإعلال برواية الأحفظ:

وذلك لأن تقدم هذا الراوي في الحفظ سواء حفظ الصدر أو حفظ الكتاب تجعل النفس إلىٰ روايته أسكن عند الاختلاف وتعذر الجمع.

قال الخطيب البغدادي: «وقد يرجح بضبط راويه وحِفظه وقِلَّةِ غلطه، لأن الظنَّ يقوىٰ بذلك»[١].

وقال الدراقطني في علّة حديث: «وخالفهم محمد بن مسلم الزهري، وهو أحفظ من جميعهم، . . . والقول قول الزهري، لأنه أحفظ الجماعة»[٢].

مثال ذلك: عن محمد بن عمرو، عن ابن جريج، عن أبي الزبير، عن جابر رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: «**لاَ يَرِثُ الْمُسْلِمُ النَّصْرَانِي إِلاَّ أَنْ يَكُونَ عَبْدَهُ أَوْ أَمَتَهُ**»[٣].

وأخرجه الدارقطني في سننه (٤٠٨٢) من طريق عبد الرزاق الصنعاني، عن ابن جريج به بنحوه موقوفًا علىٰ جابر، وقد صرّح فيه ابن جريج بالسماع من أبي الزبير.

وبهذا يتبين أن الحديث مداره علىٰ ابن جريج، وقد روي عنه موقوفًا - وهي رواية محمد بن عمرو عنه-، وروي مرفوعًا - وهي رواية عبد الرزاق عنه-.

والموقوف عنه أصحُّ، فعبد الرزاق إمام ثقة، فيقدم علىٰ محمد بن عمرو، وهذا اختيار الدارقطني، حيث قال بعد ذكر رواية عبد الرزاق: «موقوفٌ،

= المختلف عليه، ومن فوقه، وهذا ظاهر في الخلاف حول لفظة (فليرقه).

(١) الكفاية في علم الرواية (ص ٤٣٥).

(٢) العلل (٣/ ٤٧).

(٣) أخرجه النسائي في الكبرىٰ (٦٣٥٦).

وهو المحفوظ»[١].

وقال أيضًا: «يرويه ابن جريج، واختلف عنه؛ فرواه محمد بن عمرو اليافعي، عن ابن جريج، عن أبي الزبير، عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ مرفوعًا.

وغيره يرويه عن ابن جريج، عن أبي الزبير، عن جابر موقوفًا، **والموقوفُ أصحّ**»[٢].

مثال آخر: قال ابن أبي حاتم: «سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه سفيان، وإسرائيل، عن أبي إسحاق، عن أبي ليلىٰ الكندي، عن سلمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: لا نؤمكم، ولا ننكح نساءكم.

قلت: ورواه شعبة، عن أبي إسحاق، عن أوس بن ضمعج، عن سلمان.

قلت: أيهما الصحيح؟

فقالا: سفيان أحفظ من شعبة، وحديث الثوري أصح»[٣].

مثال آخر: قصة إحصاء من تلفظ بالإسلام، فإن الحديث يرويه الأعمش، عن أبي وائل، عن حذيفة بن اليمان، واختلف علىٰ الأعمش فيه، فرواه الثوري، وأبو معاوية، وأبو حمزة السكري، كلٌّ علىٰ لفظٍ يخالف لفظ الآخر، فلفظ الثوري: «**نَخَافُ وَنَحْنُ أَلْفٌ وخمسمائة**»[٤]، ولفظ أبي حمزة السكري: «**فَوَجَدْنَاهُمْ خمسمائة**»[٥]، ولفظُ أبي معاوية: «**أَتَخَافُ عَلَيْنَا وَنَحْنُ مَا بَيْنَ السِّتِّمِائَةِ**

(١) السنن (٥/ ١٣١).
(٢) العلل (٧/ ٣٥١).
(٣) العلل لابن أبي حاتم (٢٩٩).
(٤) أخرجه البخاري (٣٠٦٠).
(٥) أخرجه البخاري (٣٠٦٠).

إِلَىٰ السَّبْعِمِائَةِ»[١]، وقد رجّح ابنُ حجر رواية الثوري؛ لأنه أحفظ، وأشار إلىٰ أن هذا هو رأيُ البخاري.

قال ابن حجر: «وكأن رواية الثوري رجحت عند البخاري، فلذلك اعتمدها؛ **لكونه أحفظهم مطلقًا**، وزاد عليهم، وزيادة الثقة الحافظ مقدمة»[٢].

● وهنا يحتاج الناظر إلىٰ قضية غاية في الأهمية في علم العلل، وعليها مدار كثير منه، وهي طبقات الرواة، فالرواة المكثرون تجد أن العلماء يجعلون تلاميذهم طبقات، فإذا اختلف الرواة فإنه يقدم رواة الطبقة الأولىٰ علىٰ غيرهم.

● **وتتعرف علىٰ طبقات الرواة من خلال:**

- كتب التراجم، حيث تذكر ذلك في ترجمة الشيخ أو التلميذ، وتذكر أحيانًا مقارنات بين بعضهم فيقال مثلًا: فلان أحفظ من فلان في هذا الشيخ.

- وفي كتب العلل تجد من هذا كثيرًا.

- وهناك كتب تكلمت عن طبقات الرواة أبرزها ابن رجب في شرح العلل.

مثال ذلك: قسّم النسائي أصحاب نافع تسع طبقات[٣]، وأصحاب الأعمش سبع طبقات[٤]، وأصحاب الزهري سبع طبقات[٥].

---

(١) أخرجه البخاري (٣٠٦٠).
(٢) فتح الباري (٦/ ١٧٨).
(٣) شرح علل الترمذي (٢/ ٦١٨).
(٤) شرح علل الترمذي (٢/ ٦٢٠).
(٥) شرح علل الترمذي (٢/ ٦٢٠).

- وهناك كتب معاصرة تكلمت عن أصحاب راوٍ من المكثرين[١].

● وربما كان **الراوي ثقة، لكنه ضعيف عن هذا الشيخ**، كسفيان بن حسين عن الزهري[٢]، وكابن عيينة، فإن في روايته عن الزهري اضطراب شديد[٣].

● وربما كان عندنا **ثقتان، لكن أحدهما أقوىٰ في هذا الشيخ من الآخر**، ولا يلزم منه أنه أقوىٰ منه دائمًا.

مثاله: حماد بن سلمة أقوىٰ من حماد بن زيد في ثابت البناني، وإن كان ابن زيد أقوىٰ منه في غيره[٤].

● **وأحيانًا تكون رواية أهل بلدٍ عن راوٍ معين أقوىٰ من رواية غيرهم عنه.**

مثاله: قال أبو حاتم الرازي: «أهلُ المدينةِ أعلمُ بحديثِ نافعٍ من أهل الكوفة»[٥].

وقال أيضا: «أهلُ الشام أضبط لحديثهم من الغرباء»[٦].

---

(١) مثل: معرفة أصحاب شعبة للدكتور محمد التركي، ومعرفة أصحاب الأعمش له أيضًا، ومعرفة أصحاب أيوب للدكتور علي الصياح، ومعرفة أصحاب الأوزاعي للدكتور سلطان الطبيشي، والأخير منشور بمجلة جامعة سعود، والثلاثة الأول مطبوعة، وثمة كتب عامة: ككتاب معرفة الرواة المكثرين وأثبت أصحابهم، للشيخ فهد العمار، وطبقات المكثرين من رواية الحديث، للدكتور عادل الزرقي.

(٢) **قال يعقوب بن شيبة في تاريخ بغداد (١٠/ ٢١٥):** «سفيان بن حسين مشهور، وقد حمل الناس عنه، وفي حديثه ضعف ما روىٰ عن الزهري».

(٣) شرح علل الترمذي (٢/ ٦٧٤).

(٤) **قال ابن المديني في علله (ص١٢٠):** «لم يكن في أصحاب ثابت أثبت من حماد بن سلمة، ثم بعده سليمان بن المغيرة، ثم بعده حماد بن زيد، وهي صحاح».

(٥) العلل لابن أبي حاتم (٩٣٢).

(٦) العلل لابن أبي حاتم (١٠٩٢).

● **وأحيانًا يُقوَّىٰ راوٍ في روايته عن أهل بلد، أو يضعّف عنهم.**

مثاله: إسماعيل بن عياش روايته عن الشاميين قوية، وعن غيرهم ضعيفة.

قال البخاري: «إسماعيل بن عياش إنما هو ما روىٰ عن الشاميين، وروىٰ عن أهل العراق، وأهل الحجاز مناكير»[(١)].

وقال المروذي: «سألته -يعني الإمام أحمد- عن إسماعيل بن عياش فحسّن روايته عن الشاميين وقال: هو فيهم أحسن حالًا مما روىٰ عن المدنيين وغيرهم»[(٢)].

وقال أبو حاتم الرازي: «يحيىٰ بن حمزة أفهم بأهل بلده»[(٣)].

وقال أيضا: «الأوزاعي أعلمُ به، لأن شداد دمشقي وقع إلىٰ اليمامة، والأوزاعي من أهل بلده، والأوزاعي أفهم به»[(٤)].

◈ **ثالثًا: الإعلال بروايةِ مَن ضبط، علىٰ من لم يضبط:**

فالراوي قد يكون ثقة، ولكنه قد يروي حديثًا معينًا، ويتبين أنه لم يضبطه، إما أن يَنُصَّ هو علىٰ ذلك، أو يتبين ذلك بقول أحد الرواة عنه، ونحو ذلك، وحينها فإن العلماء يُرَجِّحون رواية غيره عليه، وهذه القرينة راجعة لقرينة الحفظ التي سبقت، فإن من ضبط قد حفظ.

ومن أمثلة ذلك: حديث أنس بن مالك في الإسراء والمعراج[(٥)]، فقد رواه عنه جماعة، منهم شريك بن عبد الله بن أبي نمر، وخالفه غيره ممن

(١) العلل الكبير للترمذي (ص٣٩٠).
(٢) العلل ومعرفة الرجال لأحمد -رواية المروذي وغيره- (ص ١٠٤).
(٣) العلل لابن أبي حاتم (٤/ ٥٦١).
(٤) العلل لابن أبي حاتم (٢/ ٤٣٦).
(٥) أخرجه البخاري (٧٥١٧) ومسلم (١٦٢).

روىٰ الحديث في أمور عديدة في سياق القصة، وقد ورد في سياق روايته ما يدل علىٰ أنه لم يضبط تلك القصة، حيث وقع في روايته ثلاثة عشرة أمرًا خالف فيه غيره ممن ضبط القصة، ومن ذلك أنه لم يضبط منازل الأنبياء، وقد أُعِلَّتْ روايته بأنه لم يضبط.

قال البيهقي: «قد ذكر شريك بن عبد الله بن أبي نمر في روايته هذه ما يستدل به علىٰ أنه لم يحفظ الحديث كما ينبغي له، من نسيانه ما حفظه غيره، ومن مخالفته في مقامات الأنبياء الذين رآهم في السماء من هو أحفظ منه»[(١)].

وقال عبد الحق الأشبيلي: «زاد فيه -يعني شريكًا- زيادةً مجهولة، وأتىٰ فيه بألفاظ غير معروفة، وقد روىٰ حديث الإسراء جماعة من الحفاظ، المتقنين والأئمة المشهورين، كمثل ابن شهاب، وثابت البناني، وقتادة فلم يأت أحد منهم بما أتىٰ به شريك، وشريك ليس بالحافظ عند أهل الحديث»[(٢)].

وقال ابن رجب: «هذا كله إنما جاء من عدم ضبط منازلهم، كما صرح به في الحديث نفسه»[(٣)].

وقال ابن القيم: «قد غلّط الحفاظُ شَريكا في ألفاظ من حديث الإسراء»[(٤)].

وقال ابن حجر حين تكلم عن رواية شريك: «وسياقه يدل علىٰ أنه لم يضبط منازلهم أيضًا، كما صرح به الزهري، ورواية من ضبط أولىٰ، ولا سيما مع اتفاق قتادة وثابت»[(٥)].

---

(١) الأسماء والصفات (٢/ ٣٥٥).

(٢) الجمع بين الصحيحين (١/ ١٢٧).

(٣) فتح الباري لابن رجب (٢/ ٣١٧).

(٤) زاد المعاد (٣/ ٣٨).

(٥) فتح الباري لابن حجر (٧/ ٢١٠).

◈ رابعًا: الإعلال بسلوك الجادة:

الجادة: الطريق المسلوكة، وهي هنا: سلسلة السند المعهودة المشهورة مثل نافع عن ابن عمر، وسالم عن ابن عمر، ومحمد بن المنكدر عن جابر، وثابت عن أنس، وعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وبهز بن حكيم عن أبيه عن جده.

ومِن عادة النُقَّادِ أنهم يُعِلُّون بهذا عند الاختلاف، فعند الاختلاف بين وجهين، وأحدُهما سلكَ الطريق المعتاد، والآخرُ سلك طريقًا غير مشهور، وقد يكون طريقًا وعِرًا، فإنهم يُعِلّون روايةَ من سلك الجادة بهذا؛ لأن من خالف الجادة وحَفِظ ذلك، فهذا دليل علىٰ ضبطه، وهذا حينما يكون كلاهما ثقة.

ومن أمثلة الجواد المعهودة: عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده.

فلو اختلف ثقتان عن عمرو بن شعيب، أحدهما رواه بهذه السلسلة، والآخر بطريق آخر، وتساويا في القوة، فإنّ من خالف الجادة يقوىٰ قوله بهذه القرينة، لا سيما إن كان سلك طريقًا أضعف، فلو كان الحديث ثابتًا علىٰ الوجه المشهور لرواه الناس.

ومن هذا قول أبي حاتم مُعِلًّا وجهًا مرفوعًا عن قيس بن أبي حازم: «لو كان عند قيس: عن المغيرة، عن النبي ﷺ، لم يحتاج أن يفتقر إلىٰ أن يحدث عن عمر موقوف»[(١)].

ومن أمثلة إعلال النقاد بهذه القرينة ما يلي:

قال ابن أبي حاتم: «سألتُ أبي عن حديثٍ رواه المبارك بن فضالة، عن

---

(١) العلل لابن أبي حاتم (٣٧٦).

ثابت، عن أنس، عن النبي ﷺ أنه قال: «**إذا أحبَّ الرجلُ أخاه فليعلمه**».

قال أبي: ورواه حماد بن سلمة، عن ثابت، عن حبيب بن سبيعة الضبعي، عن رجل حدثه عن النبي ﷺ، مرسل.

قال أبي: هذا أشبه، وهو الصحيح، وذاك لزم الطريق»(١).

مثال آخر: حديث محمد بن سليمان الأصبهاني عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ «**أنه كان يصلي في اليوم والليلة اثني عشرة ركعة**».

قال أبو حاتم: «كنتُ معجبًا بهذا الحديث، وكنت أرىٰ أنه غريب، حتىٰ رأيت: سهيل، عن أبي إسحاق، عن المسيب، عن عمرو بن أوس، عن عنبسة، عن أم حبيبة، عن النبي ﷺ، فعلمت أن ذاك لزم الطريق»(٢).

وقال ابن عدي: «أخطأ فيه ابن الأصبهاني حيث قال: عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة، وكان هذا الطريق أسهل عليه»(٣)؛ يعني أسهل عليه في الحفظ والرواية.

مثال آخر: قال الحميدي: حدثنا سفيان هو ابن عيينة، حدثنا صفوان بن سليم، عن امرأة يقال لها أنيسة، عن أم سعيد بنت مرة الفهرية، عن أبيها، أن رسول الله ﷺ قال: «**أنا وكافل اليتيم له ولغيره في الجنة كهاتين**»- وأشار بإصبعيه-(٤).

---

(١) العلل لابن أبي حاتم (٢٢٣٧).

(٢) العلل لابن أبي حاتم (٢٨٨).

(٣) الكامل (٩/ ٢٩٨).

(٤) أخرجه الحميدي (٨٦١).

قال الحميدي: «قيل لسفيان، يعني ابن عيينة: فإنّ عبد الرحمن بن مهدي يقول: إن سفيان، يعني الثوري أصوب في هذا الحديث من مالك، قال سفيان: وما يدريه، أدركَ صفوان؟ فقالوا: لا، ولكنه قال: إن مالكا قاله عن صفوان عن عطاء بن يسار، وقال سفيان: عن أنيسة، عن أم سعيد بنت مُرَّةَ، عن أبيها، فمن أين جاء بهذا الإسناد؟

فقال سفيان: ما أحسن ما قال، لو قال لنا صفوان: عن عطاء بن يسار، كان أهون علينا من أن نجيء بهذا الإسناد الشديد»[(١)].

فائدة: قال شيخنا اللاحم: «يَعُدُّ بعضُ العلماءِ مجرّد رفع الحديث سلوكًا للجادة ووقفه تركًا لها، فالقاعدة العامة تقديم من وقف علىٰ من رفع هي من هذا الباب، وهكذا يقال في الوصل والإرسال»[(٢)].

◈ خامسًا: الإعلال برواية من لم يُختلف عليه:

لأن من اختُلِف عليه يدلُّ علىٰ أنه لم يضبط الحديث علىٰ وجهه، وقد **قال ابن مهدي:** «إنما يستدل علىٰ حفظ المحدث إذا لم يختلف عليه الحفاظ»[(٣)].

وقال ابن حجر: «حديثٌ لم يُختَلَف فيه علىٰ راويه - أصلًا - أصحُّ من حديث اختُلِفَ فيه في الجملة، وإن كان ذلك الاختلافُ في نفسِه يرجع إلىٰ أمرٍ لا يستلزم القدح»[(٤)].

---

(١) المعرفة والتاريخ للفسوي (٢/ ٧٠٦- ٧٠٧)، السنن الكبير للبيهقي (١٣/ ٧٣).

(٢) مقارنة المرويات (٢/٨)، وأشار إلىٰ معنىٰ هذا ابن حجر في النكت علىٰ كتاب ابن الصلاح (٢/ ٦١٠).

(٣) الكفاية في علم الرواية للخطيب (ص ٤٣٥).

(٤) النكت علىٰ كتاب ابن الصلاح (٢/ ٨١٠).

ومن أمثلة ذلك: قصة دخول النبي ﷺ الكعبة، والاختلاف في كونه صلىٰ فيها أولا؟

روىٰ بلال رضي الله عنه أنه صلىٰ، وروايته عند البخاري ومسلم[(١)].

وروىٰ ابن عباس عن أسامة رضي الله عنهم أنه لم يصل، وروايته عند مسلم[(٢)].

ورجح الأكثر - ممن ذهب إلىٰ الترجيح- رواية بلال رضي الله عنه، ومما ذُكر من أوجه الترجيح أن بلالًا رضي الله عنه لم يُختلف عنه في النقل، في حين أن أسامة رضي الله عنه روي عنه أيضًا أن النبي ﷺ صلىٰ، ولذا **قال الطحاوي:** «فكان ينبغي لَمَّا تَضَادَّتِ الروايات عن أسامة رضي الله عنه وتكافأت أن ترتفع، ويثبت ما روي عن بلال رضي الله عنه، **إذ كان لم يختلف عنه في ذلك**»[(٣)].

◈ **سادسًا: ترجيح رواية من روىٰ في عدة مجالس علىٰ من روىٰ الحديث مرة واحدة، وكذا من روىٰ عن أهل بيته علىٰ غيره.**

مثال ذلك: حديث أبي إسحاق، عن أبي بردة بن أبي موسىٰ الأشعري عن أبيه، قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا نكاح إلا بولي**»[(٤)] اختُلِف فيه، فرواه شعبة وسفيان وأوقفاه علىٰ أبي بردة، ورواه إسرائيل عن أبيه أبي إسحاق مرفوعًا، وهو الصواب.

ومن أوجه الترجيح: أنه أحفظُ لحديثِ أبيه من غيره، **قال ابن مهدي:** «إسرائيل في أبي إسحاق أثبت من شعبة والثوري في أبي إسحاق»[(٥)].

---

(١) صحيح البخاري (٥٠٤)، وصحيح مسلم (١٣٢٩).

(٢) صحيح مسلم (١٣٣٠).

(٣) شرح معاني الآثار للطحاوي (١/ ٣٩١).

(٤) أخرجه أبو داود (٢٠٨٥)، والترمذي (١١٠١).

(٥) معرفة السنن والآثار للبيهقي (١٠/ ٣٥).

وقال ابن مهدي أيضًا: «إسرائيل كان عُكّاز جَدِّه»[١].

وقال عيسىٰ بن يونس: «قال لي إسرائيل كنت أحفظ حديث أبي إسحاق كما أحفظ السورة من القرآن»[٢].

فإذا روىٰ راوٍ حديثًا عن رجل من أهل بيته، وخالفه آخر فيه، فإن الأول أرجح من حيث إنه أعلم بأهل بيته.

ومن أوجه الترجيح أيضًا: تعدد مجالس سماع الراوي للحديث، **قال الترمذي:** «ورواية هؤلاء الذين رووا عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبي موسىٰ عن النبي ﷺ لا نكاح إلا بولي عندي أصح؛ لأن سماعهم من أبي إسحاق في أوقات مختلفة، وإن كان شعبة والثوري أحفظ وأثبت من جميع هؤلاء الذين رووا عن أبي إسحاق هذا الحديث، فإن رواية هؤلاء عندي أشبه؛ لأن شعبة والثوري سمعا هذا الحديث من أبي إسحاق في مجلس واحد»[٣].

وهكذا في مرجحات وقرائن ترجيحية عديدة، لكن هذه أبرزها.



(١) سير أعلام النبلاء للذهبي (٧/ ٣٥٩).

(٢) مسند ابن الجعد (ص٢٩٢)، معرفة السنن والآثار للبيهقي (١٠/ ٣٥).

(٣) سنن الترمذي (٢/ ٣٩٩).



المبحث السادس
قرائنُ إعلال الحديث الواحد

قد يُعِّلُ النقاد حديثًا ليس بين طُرقه اختلاف، أو ليس له إلا طريق واحد، وذلك منهم تضعيفٌ له بسببٍ غير ظاهر، ولهم في هذا قرائن.

وأبرز هذه القرائن وأشهرها: الإعلالُ بالتفرد، **والمراد بها:** أن يكون الحديث ليس له إلا إسناد واحد، وهو ما يسمىٰ عندهم بالتفرد.

وهذا الباب من مهمات علم العلل، وفيه تفاريع كثيرة أشير إلىٰ بعضها بإيجاز عبر عدة نقاط فأقول:

١/ التفرد يُعِلُّ به النقّاد، ويقصدون بهذا أنهم إذا وجدوا الحديث لا يرويه إلا راوٍ واحد، وهو ممن لا يحتمل تفرده فإنهم يعلون الحديث بذلك.

واعلم أن العلماء عُنوا بجمع وكتابة الغرائب، وينصون علىٰ التفرد في الحديث وهذا يدل علىٰ عنايتهم بهذه القضية.

أما موقف النقاد من التفرد، فإنهم يُعِلُّون به إذا كان ممن لا يُحتَملُ تفرُّده، ولهم في هذا عبارات كثيرة منها:

قال صالح بن محمد: «الحديثُ الشاذ: الحديث المنكر الذي لا يعرف»[١].

---

(١) الكفاية في علم الرواية للخطيب (ص١٤١).

وقد قيل لشعبة من الذي يُترَكُ حديثه؟ فقال: «الذي إذا روىٰ عن المعروفين ما لا يعرفه المعروفون فأكثر، طرح حديثه»[١].

وقال مالك: «شرُّ العلمِ الغريبُ، وخيرُ العلمِ الظاهرُ الذي قد رواه الناس»[٢].

وقال أحمد: «إذا سمعت أصحاب الحديث يقولون: هذا حديث غريب، أو فائدة، فاعلم أنه خطأ، أو دخل حديث في حديث، أو خطأ من المحدث، أو حديث ليس له إسناد، وإن كان قد روىٰ شعبة وسفيان، فإذا سمعتهم يقولون هذا لا شيء فاعلم أنه حديث صحيح»[٣].

وقال أبو داود: «الأحاديث التي وضعتها في كتاب السنن أكثرها مشاهير وهي عند كل من كتب شيئا من الحديث إلا أن تمييزها لا يقدر عليه كل الناس، **والفخر بها أنها مشاهير، فإنه لا يُحتَجُّ بحديثٍ غريبٍ**، ولو كان من رواية مالك ويحيىٰ بن سعيد والثقات من أئمة العلم»[٤].

فإن قيل: لماذا يعلون بالتفرد؟

فالجواب: لأن احتمال الخطأ في حقه أكثر، فأين الرواة عنه؟!، خصوصًا إذا كان في زمن الرواية، ولهذا قال شعبة حين سُئِل: متىٰ يُترَكُ حديث الرجل؟ **قال:** «إذا روىٰ عن المعروفين ما لا يعرفه المعروفون»[٥].

وقال مسلم: «أما من تراه يعمد لمثل الزهري في جلالته، وكثرة أصحابه

---

(١) الكفاية في علم الرواية للخطيب (ص١٤٢).

(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب (٢/ ١٠٠).

(٣) الكفاية في علم الرواية للخطيب (ص١٤٢).

(٤) رسالة أبي داود إلىٰ أهل مكة (ص ٢٩).

(٥) الكفاية في علم الرواية للخطيب (ص١٤٢).

الحفاظ المتقنين لحديثه وحديث غيره، أو لمثل هشام بن عروة، وحديثهما عند أهل العلم مبسوط مشترك، قد نقل أصحابهما عنهما حديثهما علىٰ الاتفاق منهم في أكثره، فيروي عنهما، أو عن أحدهما العدد من الحديث مما لا يعرفه أحد من أصحابهما، وليس ممن قد شاركهم في الصحيح مما عندهم، فغير جائز قبول حديث هذا الضرب من الناس والله أعلم»[١].

٢/ الرواة تجاه الإعلال بالتفرد يختلفون:

أ/ الصدوق: يُعَلُّ بتفرده، **قال الذهبي:** «من وُثِّقَ ومِثلُ أحمدَ الإمام يتوقف فيه، ومثل أبي حاتم يقول: صالح الحديث، فلا نرقيه إلىٰ رتبة الثقة، فتفرد هذا يُعَدُّ منكرًا»[٢].

وقال الذهبي أيضًا عن رافع بن سلمة بن زياد بن أبي الجعد: «رافع متوسط صالح الأمر، ممن إذا تفرد بشيء عُدَّ منكرا»[٣].

وقال الذهبي أيضًا: «إن تفرد الثقة المتقن يعد صحيحا غريبا، وإن تفرد الصدوق ومن دونه يعد مُنكرًا»[٤].

ب/الحافظ الثبت: هذا يحتمل تفرده، كالزهري مثلًا، **قال مسلم:** «وللزهري نحو تسعين حرفًا يرويه عن النبي ﷺ لا يشاركه فيها أحد بأسانيد جياد»[٥].

(١) مقدمة صحيح مسلم (١/ ٧).
(٢) ميزان الاعتدال (١/ ٣٣٩).
(٣) ميزان الاعتدال (٢/ ٣٦٢).
(٤) ميزان الاعتدال (٣/ ١٥١).
(٥) صحيح مسلم (٣/ ١٢٦٨).

ج/ الثقة ممن لم يصل لدرجة الحفاظ المتقنين: فهؤلاء يقبل تفرد التابعين منهم عن الصحابة، وأما إذا نزلت عن عصر التابعين، ولم يكن الراوي من الحفاظ، فالنقاد يعلون بمثل هذا، والغالب أن يكون هذا التفرد خطأ من المتفرد[1].

ومن هنا تعلم أنه كلما تأخرت طبقة المتفرّد كان إلىٰ الضعف أقرب.

ومن المستحيل أن يفوت الحديثُ عمومَ الرواة في طبقاتٍ متأخرة، ثم يظهر فجأة في زمن متأخر، خاصة إن كان من أصول الشرع والحاجة إليه ماسة في الاستدلال والتشريع.

وهناك قرائن يُعرَف بها ضعفُ الغريب، وهي: طول الحديث وغرابة لفظه، وكونه أصلًا في بابه، أو أحدُ رواته من أهل بلد يرويه عن راو آخر من غير بلده، ولا يُعرف ذلك في بلد الشيخ، وهذه قرائن فقط[2].

قال ابن رجب: «أكثر الحفاظ المتقدمين يقولون في الحديث إذا انفرد به واحد، وإن لم يرو الثقات خلافه: أنه لا يتابع عليه، ويجعلون ذلك عِلَّةً فيه، اللهم إلا أن يكون ممن كثر حفظه، واشتهرت عدالته وحديثه، كالزهري ونحوه، وربما يستنكرون بعض تفردات الثقات الكبار أيضا، ولهم في كل حديث نقد خاص، وليس عندهم لذلك ضابط يضبطه»[3].

٣/ بعض الرواة قد لا يحرص علىٰ رواية ما تفرد به، ومما يذكر في هذا خبر مالك حين حدث بحديث: «**السفر قطعة من العذاب..**»[4] كثر سؤال أهل

(١) ينظر: مقارنة المرويات (١/ ٢٩٦).

(٢) ينظر: مقارنة المرويات (١/ ٣٠٢- ٣٠٣).

(٣) شرح علل الترمذي (٢/ ٥٨٢).

(٤) أخرجه البخاري (١٨٠٤) ومسلم (١٩٢٧) من طريق مالك، عن سمي، عن =

العراق له عنه، فسأل عن ذلك، قيل: لم يروه عن سُمي مولىٰ أبي بكر أحد غيرك، فقال لو عرفت ما حدثت به[١].

ولما قيل لشعبة: تُحَدِّثُ عن محمَّد بن عبيد الله العَرْزَمِيِّ وتَدَعُ عبد الملك ابن أبي سليمان، وقد كان حسن الحديث؟! قال: مِنْ حُسْنِها فررت[٢].

وأحيانًا حين يتوارد الرواة علىٰ رواية الحديث من وجه مرسل، ثم تجده بسندٍ موصولٍ فإنك تتوجس، فلماذا لم يروه الرواة؟!.

ومن هذا ما قيل لأبي داود: سفيان -هو الثوري- عن عبد الملك بن عمير، عن عبد الله بن شداد، عن عائشة، عن النبي ﷺ: «**لا نكاح إلا بولي**».

فقال: «هذا باطلٌ، ما كان حديثٌ قطُّ بهذا الإسناد ولا يكون، فقيل له: حدّث بهذا عبد الرزاق، قال: ولو حدّث بهذا عبد الرزاق أهل صنعاء لعلمنا أنه باطل، ولو كان هذا عند سفيان لما احتاجوا إلىٰ هذه المراسيل»[٣].

وقريبٌ منه لو كان الحديث معروفًا من طريق معين، ثم يأتي راو فيورده بطريق آخر أصحّ من الأول، مع احتجاج الأئمة بالطريق المعروف، كما **قال أبو أحمد الحاكم:** «قال لي أبو عروبة بِحرَّان: يا أبا أحمد، بلغني أن ببغداد شيخًا يروي عن محمد بن يحيىٰ القطعي، عن عاصم بن هلال البارقي، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، أن النبي ﷺ قال: «**لا طلاق ولا عتق فيما لا يملك**»؟ فقلت: نعم، حدثنا يحيىٰ بن محمد بن صاعد الحافظ، حدثنا محمد

= أبي صالح، عن أبي هريرة.

(١) فتح الباري لابن حجر (٣/ ٦٢٣).

(٢) الضعفاء الكبير للعقيلي (٣/ ٤٩٧)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١/ ١٤٦).

(٣) إتحاف المهرة لابن حجر (١٧/ ٢١).

ابن يحيىٰ به.

فقال لي: يا أبا أحمد، لم يعمل شيئًا، لو كان هذا الحديث عند أيوب، عن نافع، لما احتج به الناس منذ مئتي سنة، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده»[١].

وعلق شيخنا اللاحم علىٰ هذا فقال: «كلمة أبي عروبة الحراني هذه في حديث ابن عمر في غاية الأهمية، فهذا المتن إنما يَعرِفُه الأولون من حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، ولو كان عند أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، لاحتفوا به، فإنه من أصح الأسانيد، ولم يحتاجوا لإسناد عمرو بن شعيب، مع ما فيه من كلام»[٢].

٤/ قضية التفرد، والإعلال به، هو صنيع نقاد الحديث، أما عند جمهور المتأخرين فإنهم قد لا يَحفلون بهذا كثيرًا؛ لأنهم يرون الراوي ثقة، وأما المتقدم فإنه يُعِلّه برغم أنه وثّقه، والمحكُّ في هذا هو أن الناقدَ قد يَحكُم علىٰ الراوي من حيث النظر لمروياته، وأما المتأخرُ فيحكم علىٰ المروياتِ مُستصحبًا درجة الراوي.

مثاله: حديث ضمرة بن ربيعة، عن الثوري، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر مرفوعًا: «**من ملك ذا رحم محرم فقد عتق**»[٣].

فهذا الحديثُ أعلّه النقاد، ومنهم أحمد، والترمذي، والنسائي، والبيهقي وغيرهم.

(١) الإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليلي (١/ ٤٥٩).

(٢) مقارنة المرويات (١/ ٣٠٠).

(٣) أخرجه النسائي في الكبرىٰ (٤٨٧٧)، وابن ماجه (٢٥٢٥).

ووجهُ إعلالهم له: تفرُّد ضمرةَ به عن الثوري، وهو ثقةٌ لكنه ليس من المكثرين عنه.

قال الإمام أحمد: «ليس من ذا شيء، وهم ضمرة»[١].

وقد سئل الإمام أحمد عن ضمرة، فقال: «ثقة، إلا أنه روىٰ حديثين ليس لهما أصل؛ أحدهما هذا الحديث»[٢].

وقال أبو زرعة الدمشقي: «قلت لأحمد: فإن ضمرة يحدث عن الثوري عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر: من ملك ذا رحم فهو حر، فأنكره وردّه ردا شديدًا»[٣].

وقال الترمذي: «لم يتابَع ضمرة علىٰ هذا الحديث، وهو حديثٌ خطأٌ عند أهل الحديث»[٤].

وقال النسائي: «لا نعلم أن أحدًا روىٰ هذا الحديث عن سفيان غير ضمرة، وهو حديث منكر»[٥].

وقال البيهقي: «أما الذي رواه أبو عمير النحاس عن ضمرة بن ربيعة، عن الثوري، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ قال: «**من ملك ذا رحم فهو عتيق**» فهذا وهم فاحش، والمحفوظ بهذا الإسناد حديث النهي

(١) مسائل أحمد رواية أبي داود (ص: ٤٣٣).

(٢) المغني لابن قدامة (١٤/ ٣٧٤).

(٣) تاريخ أبي زرعة الدمشقي (١: ٤٥٩)، وتهذيب التهذيب (٤/ ٤٦١) وزاد: «لو قال رجل: هذا كذب لم يكن مخطئا».

(٤) سنن الترمذي (٣/ ٤٠).

(٥) السنن الكبرىٰ (٥/ ١٣).

عن بيع الولاء وعن هبته، وضمرة بن ربيعة لم يحتج به صاحبا الصحيح»[١].

بينما حين تنظر لتعامل عددٍ من العلماء المتأخرين تجد أنهم لم يُعِلّوه بالتفرد.

قال ابن حزم: «فهذا خبرٌ صحيح كل رواته ثقات تقوم به الحجة، وقد تُعلِّلُ فيه الطوائف المذكورة بأن ضمرة انفرد به وأخطأ فيه، فقلنا: فكان ماذا إذا انفرد به؟»[٢].

وقال عبد الحق الإشبيلي: «عللوا هذا الحديث بأن ضمرة تفرد به، ولم يتابع عليه. وقال بعض المتأخرين: ليس انفراد ضمرة بهذا الحديث عِلَّةٌ فيه؛ لأن ضمرة ثقة، والحديث صحيحٌ إذا أسنده ثقة، ولا يضرّه انفراده، ولا إرسالُ من أرسله، ولا توقيف من أوقفه»[٣].

علق ابن القطان علىٰ هذا الكلام بقوله: «هذا هو الصواب»[٤].

وقال الألباني معلقًا علىٰ كلام البيهقي عن الحديث، وقد ذكر الوجهين عن ضمرة: «هذا يدل علىٰ أن ضمرة قد حفظ الحديثين جميعًا، وهو ثقة، فلا غرابة أن يرويٰ متنين بل وأكثر بإسناد واحد، فالصواب أن الحديث بهذا الإسناد صحيح، وقد صححه جماعة[٥].

ولا شك أن الصواب صنيعُ العلماء المتقدمين من نقاد الحديث[٦].

---

(١) معرفة السنن والآثار (١٤/ ٤٠٧).

(٢) المحلىٰ (٩/ ٢٠٢).

(٣) الأحكام الوسطىٰ (٤/ ١٥).

(٤) بيان الوهم والإيهام (٥/ ٤٣٧).

(٥) إرواء الغليل (٦/ ١٧٠).

(٦) ينظر: مقارنة المرويات (١/ ٣١٧- ٣٢١).

٢- مِن القرائن: **أن تجد حديثًا هو أصلٌ في بابه، ولم يُخرجه أصحاب المصنفات الحديثية المعتبرة**، وهي الكتب الستة، فهذا قرينة علىٰ إعلاله.

قال ابن عبد الهادي مُضَعِّفًا لحديث: هذا الحديثُ حديثٌ منكر لا يصلح الاحتجاج به؛ لأنه شاذ الإسناد والمتن، ولم يخرجه أحدٌ من أئمة الكتب الستة، ولا رواه الإمام أحمد ابن حنبل في مسنده ولا الشافعي ولا أحدٌ من أصحاب المسانيد المعروفة، ولا يعرف في الدنيا أحدٌ رواه إلا الدارقطني عن البغوي... وكيف يكون هذا الحديث صحيحًا سالمًا من الشذوذ والعِلة ولم يُخرجه أحدٌ من أئمة الكتب الستة، ولا المسانيد المشهورة، وهم محتاجون إليه أشدّ حاجة؟![1]

وقال ابن الأخرم وذكر كلاما معناه هذا: «قلّ ما يفوت البخاري ومسلما من الأحاديث مما يثبت من الحديث»[2].

بل ذهب ابن رجب إلىٰ أن كل حديث لم يذكره البخاري ومسلم، ففيه عِلّة تنزله عن درجة الصحيحين، **فقال** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فقلّ حديثٌ تركاه إلا وله عِلَّةٌ خفيّةٌ؛ لكن لِعزَّةِ من يعرف العلل كمعرفتهما وينقده، وكونه لا يتهيأ الواحد منهم إلا في الأعصار المتباعدة، صار الأمر في ذلك إلىٰ الاعتماد علىٰ كتابيهما، والوثوق بهما، والرجوع إليهما، ثم بعدهما إلىٰ بقية الكتب المشار إليها»[3].

(١) تنقيح التحقيق (٣/ ٢٧٦).

(٢) شروط الأئمة لابن منده (ص٧٣)، وتاريخ دمشق لابن عساكر» (٥٨/ ٩١).

(٣) الرد علىٰ من اتبع غير المذاهب الأربعة [مطبوع ضمن مجموع رسائل الحافظ ابن رجب الحنبلي] (٢/ ٦٢٢).

وليس مراده هنا عِلَّةٌ تردُّه، وإنما فيه عِلَّةٌ تُنزِلُه عن كونه صحيحًا علىٰ شرطهما.

ومن القرائن أيضًا: بعضُ مسائل المصطلح، التي يتبين للناقد في الحديث أن الحديث لا يصح، أو أنه فيه ضعف، مثل: الإرسال الخفي، والتدليس، وغير ذلك.





المبحث السابع
حكم زيادة الثقة

زيادة الثقة: عرّفها الحاكم بقوله: هي معرفة زيادات ألفاظ فقهية في أحاديث ينفرد بالزيادة راوٍ واحد[١].

وعرفها ابن رجب بقوله: أن يروي جماعةٌ حديثًا واحدًا بإسناد واحد، ومتن واحد فيزيد بعض الرواة فيه زيادة، لم يذكرها بقية الرواة[٢].

وتلحظ من تعريف زيادة الثقة أمور:

١- أن الحديث يروىٰ علىٰ أكثر من وجه، واختلف رواته في روايته.

٢- أن الذي حصل منه الاختلاف ثقة، فخرج ما لو حصل الاختلاف بين ثقة وضعيف، ونحو ذلك.

٣- أن هذا الاختلاف قد يكون في المتن، وقد يكون في الإسناد.

وهذه القضية -زيادة الثقة- وقع بين علماء الحديث اختلاف في قبولها.

فيذهب المتأخرون من علماء الحديث إلىٰ قبولها مطلقًا؛ بحجة أن من زادها ثقة، وزيادته لم تخالف بقية الثقات.

---

(١) معرفة علوم الحديث (ص١٣٠).

(٢) شرح علل الترمذي (٢/ ٦٣٥).

وقد ذهب إلىٰ ذلك عدد منهم، ومن أبرزهم: الحاكم، والخليلي، والخطيب البغدادي، وابن الصلاح، والنووي[(١)].

وأما نقاد الحديث فإنهم لا يقبلون زيادة الثقة بإطلاق، ولا يردونها بإطلاق، بل القبول عندهم والردّ إنما هو حسب القرائن، وكل حديثٍ ينظرون إليه بمفرده، فقد يقبلونها إذا اقتضت القرائن ذلك-وسبق ذكر جملة من القرائن- وقد يردّونها، فلهم في كل حديثٍ نظرٌ خاص.

قال العلائي: «أئمةُ الحديث المتقدمون منهم: كيحيىٰ بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدي، ومن بعدهما كعلي بن المديني، وأحمد بن حنبل، ويحيىٰ بن معين وهذه الطبقة، وكذلك من بعدهم: كالبخاري، وأبي حاتم وأبي زرعة الرازيين، ومسلم، والنسائي، والترمذي وأمثالهم، ثم الدارقطني، والخليلي، كل هؤلاء يقتضي تصرُّفُهم مِن الزيادة قبولًا وردًا الترجيح بالنسبة إلىٰ ما يقوىٰ عند الواحد منهم في كل حديث، ولا يحكمون في المسألة بحكم كلي يعمُّ جميع الأحاديث وهذا هو الحق والصواب»[(٢)].

وقال ابن حجر: في سؤالات السهمي للدارقطني: سئل عن الحديث إذا اختلف فيه الثقات؟ قال: ينظر ما اجتمع عليه ثقتان فيحكم بصحته، أو ما جاء بلفظ زائد فتقبل تلك الزيادة من متقن، ويحكم لأكثرهم حفظًا وثبتًا علىٰ من دونه»[(٣)].

(١) الإرشاد للخليلي (١/ ١٦٠)، الكفاية للخطيب (ص٤٢٤)، علوم الحديث لابن الصلاح ص(٨٨)، شرح مسلم للنووي (١/ ٣٢).
(٢) نظم الفرائد (ص ٣٧٦ - ٣٧٧).
(٣) النكت علىٰ ابن الصلاح (٢/ ٦٨٩).

وقال ابن حجر: «فحاصِلُ كلامِ هؤلاء الأئمة أن الزيادةَ إنما تُقبَل ممن يكون حافظًا متقنًا حيث يستوي مع من زاد عليهم في ذلك، فإن كانوا أكثر عددا منه، أو كان فيهم من هو أحفظ منه، أو كان غير حافظ، ولو كان في الأصل صدوقا فإن زيادته لا تقبل، وهذا مغايرٌ لقول من قال: زيادة الثقة مقبولة وأطلق، والله أعلم»[١].



(١) النكت على كتاب ابن الصلاح (٢/ ٦٩٠- ٦٩١).



المبحث الثامن
لمحة موجزة عن كتب العلل

١/ أقسام كتب العلل:

عُنِي النقادُ بكتابة عِلم عِلل الحديث، **قال ابن رجب:** «الكلامُ في العلل والتواريخ قد دوّنه أئمة الحفاظ، وقد هُجِر في هذا الزمان ودُرِسَ حِفظُه وفَهمه، فلولا التصانيف المتقدمة فيه لما عُرِف هذا العلمُ اليومَ بالكلية، ففي التصنيف فيه ونقلِ كلام الأئمة المتقدمين مصلحةٌ عظيمة جدًّا»(١).

ولعل أقدم ما أُلف في العلل كتاب ابن عيينة (ت١٩٨هـ) ذكر هذا الكتاب السخاوي(٢)، وبعد ذلك تتابع التصنيف وكثُر.

وقد قسّم بعضُ العلماء كتب العلل إلىٰ قسمين:

١/ كتبٌ مبينةٌ للعللِ غير مُفرَدةٍ لبيانها، وإنما فيها بيان العلل وغيرها؛ ومن هذا القسم كثيرٌ من كتب السؤالات ومعرفة الرجال، والجرح والتعديل، وكتب التواريخ والبلدان، وكتب التخريج، والسنن وغيرها.

ومن الكتب التي تُعدُّ مِن مظان ذكر علل الأحاديث: التاريخ الكبير والأوسط للبخاري، وسنن الترمذي، والسنن الكبرىٰ والصغرىٰ للنسائي، وتهذيب الآثار

---

(١) شرح علل الترمذي (١/ ٣٤٦).

(٢) فتح المغيث (٣/ ٣١٠).

للطبري، والضعفاء الكبير للعقيلي، والكامل لابن عدي، وسنن الدارقطني، وحلية الأولياء لأبي نعيم الأصبهاني، والسنن الكبرىٰ للبيهقي، وتاريخ دمشق لابن عساكر، وغيرها من الكتب التي تَذكر أحيانًا بعض العلل أثناء التراجم والأبواب.

٢/ كتبٌ مفردة لبيان عِلَل الحديثِ، وهذه علىٰ قسمين أيضًا:

١- كتبٌ مفردة لبيان عِلَل الحديثِ ولكنها غير مرتبة: كالعلل المنقولة عن يحيىٰ القطان، وعلل علي بن المديني وغيرهم

٢- كتب مفردةٌ ومرتبة لبيان عِلَل الحديثِ؛ وهذه:

منها **ما رُتِّبَ علىٰ الأبواب؛** كعلل ابن أبي حاتم.

ومنها ما رتب علىٰ المسانيد: كعلل الدارقطني.

ومنها ما كان لبيان عِلل كتاب معين؛ كعلل صحيح مسلم لابن الشهيد، وكتاب التتبع للدارقطني، فهو تتبعٌ لما أُخرِج في الصحيحين وله عِلة[١].

قال ابن رجب: «وقد صُنِّفت فيه كتبٌ كثيرة مفردة، بعضها غير مرتبة، كـ«العلل» المنقولة عن يحيىٰ القطان وعلي بن المديني، وأحمد ويحيىٰ وغيرهم.

وبعضها مرتبة، ثم منها ما رتب علىٰ المسانيد كـ«علل الدارقطني»، وكذلك «مسند علي بن المديني» و«مسند يعقوب بن شيبة». هما في الحقيقة موضوعان

(١) ينظر بحث بعنوان جهود المحدثين في بيان علل الحديث للدكتور علي الصياح (ص٤٢- ٤٦) وكتاب علم علل الحديث من خلال كتاب بيان الوهم والإيهام لإبراهيم الصديق (١/ ٦٩- ٧٠)، وقسمها بعض الأفاضل تقسيمات أخرىٰ. انظر العلة وأجناسها لمصطفىٰ باحو (٢٥٨).

لعلل الحديث.

ومنها ما هو مرتبٌ علىٰ الأبواب: «كعلل ابن أبي حاتم» و«العلل» لأبي بكر الخلال، وكتاب «العلل» للترمذي، أوله مرتب وآخره غير مرتب»[(١)].

٢/ أبرز الكتب المؤلفة في العلل:

اعلم أن كتب العلل -لا سيما المطبوع منها- قليل جدًّا، وكثير منها فُقِد منذ القدم، حتىٰ إن الخطيب البغدادي حين تكلّم عن جملة منها قال: «وجميع هذه الكتب قد انقرضت، ولم نقف علىٰ شيء منها إلا علىٰ أربعة أو خمسة حسب، ولعمري إن في انقراضها ذهاب علومٍ جَمَّةٍ وانقطاعِ فوائدَ ضخمة»[(٢)].

وأذكر هنا الكُتُبَ التي أُلِّفت في عللِ أحاديث معينة، بغضِّ النظر عن التي أُلِّفت في التقعيد ونحو ذلك.

فمن أشهر الكتب في الباب ما يلي:

- **«العلل»: لعلي بن المديني (ت٢٣٤)** - رواية أبي الحسن محمد بن أحمد ابن البراء- وقد طُبِع منه قطعة، هي ما وُجِد من الكتاب، وقد طُبِع بتحقيق محمد مصطفىٰ الأعظمي، ثم توالت الطبعات بعده، وهو عبارة عن أسئلة متفرقة وأجوبة، وقد تكلم في أوله عن طبقات الرواة من الأمصار، والمكثرين من الرواية، وذكر فيه بعد ذلك علل أحاديث متفرقة، وذكر أيضًا عددًا من الرجال من حيث الجرح والتعديل.

- **«العلل ومعرفة الرجال» لأحمد بن حنبل**- رواية ابنه عبد الله بن أحمد

---

(١) شرح علل الترمذي (٢/ ٨٩٢).

(٢) الجامع لأخلاق الراوي (٢/ ٣٠٢).

عنه[١]- وقد طُبع في أربعة مجلدات، بتحقيق الدكتور وصي الله عباس.

- «**التمييز**» لمسلم بن الحجاج (ت٢٦١)، وقد طُبع طبعات عديدة.

- «**علل الترمذي (ت٢٧٩) الكبير**»، وقد رتّبه علىٰ كتبِ الجامعِ أبو طالب القاضي، وقد طبع -ترتيبه- بتحقيق محمود خليل وصبحي السامرائي، وله طبعات أخرىٰ.

- «**المنتخب من العلل للخلال (ت٣١١)**» لابن قدامة (ت٦٢٠) وأصله من كتاب العلل لأبي بكر الخلال، وهو مفقود، قال عنه الكتاني: هو في عدة مجلدات[٢]، وقد طُبع بتحقيق طارق بن عوض الله.

- «**علل الأحاديث في كتاب الصحيح لمسلم بن الحجاج**» لأبي الفضل الهروي، المعروف بابن عمار الشهيد (ت٣١٧)، وقد طبع بتحقيق علي حسن الحلبي، وله طبعات أخرىٰ.

- «**علل الحديث**» لابن أبي حاتم (ت٣٢٧)، وقد طبع بتحقيقٍ بإشراف الدكتور سعد بن عبد الله الحميد، وله طبعات أخرىٰ.

- «**العلل الواردة في الأحاديث النبوية**» للدارقطني (ت ٣٨٥ هـ)، وقد طبع بعضه بتحقيق محفوظ الرحمن زين الله السلفي، وكاملًا بتحقيق محمد صالح الدباسي[٣].

---

(١) وله روايات متعددة منها: رواية أبي بكر المروزي وصالح ابن الإمام أحمد، وعبد الملك الميموني.

(٢) الرسالة المستطرفة للكتاني (ص١٤٨)

(٣) هذه أشهر الكتب المؤلفة في العلل، وقد سرد الدكتور علي الصياح في «جهود المحدثين في علل الحديث» (ص ٤٢- ٥٤)، والدكتور سعد الحميد ومن معه =

تتمة: ثمة كتب معاصرة تفيد في التعرف علىٰ علم العلل، وفي منهج العلماء فيه، وما يتعلق بذلك، **ومن أبرزها:**

١- كتب شيخنا الدكتور: إبراهيم اللاحم، وهي: الجرح والتعديل، والاتصال والانقطاع، ومقارنة المرويات، فهي مفيدة جدًّا، لكنها لا تناسب المبتديء.

٢- الجامع في العلل والفوائد، للدكتور ماهر الفحل، وهو مطبوع في خمسة مجلدات، وفيه أمثلة وتطبيقات علىٰ كثير من أبواب العلل، فيفيد في الجانب التطبيقي.

٣- قواعد العلل وقرائن الترجيح، للدكتور عادل الزرقي، وهو غلاف، وفيه فوائد جمّة في هذا الباب.

٤- الحديث المُعلّ، للدكتور علي الصياح، وهو غلاف كذلك.

وغيرها كثير، لكن هذه من أبرز ما كُتِب.

٣/ نبذة مختصرة عن أهمِّ كتابين في العلل، هما علل ابن أبي حاتم، وعلل الدارقطني.

◈ أولًا: علل ابن أبي حاتم:

مؤلفه: هو الإمام عبد الرحمن ابن الإمام أبي حاتم محمد بن إدريس الحنظلي، ولد سنة (٢٤٠هـ) توفي سنة (٣٢٧هـ) بالرَّي، وله بضعٌ وثمانون سنة[١].

ألف ابن أبي حاتم الكتاب، وأورد فيه (٢٨٤٠) مسألة.

= في مقدمة تحقيق علل ابن أبي حاتم (١/ ٣١- ٣٨) قائمة طويلة، لكن هذه من أشهرها.

(١) انظر: سير السلف الصالحين للأصبهاني (٤/ ١٢٣٧١)، تاريخ دمشق لابن عساكر (٣٥/ ٣٥٧)، سير أعلام النبلاء للذهبي (١٣/ ٢٦٥)، تذكرة الحفاظ للذهبي (٣/ ٣٤).

وقد رتّبه مؤلفه علىٰ الأبواب الفقهية؛ فيقول مثلًا: عِلل أخبار رويت في الصلاة، علل أخبار رويت في كذا، وفي داخل الأبواب يُرَتِّبُ إذا طال الباب.

أما عن منزلة الكتاب: فهو من كتب العلل بالدرجة العليا، فقد أكثروا من النقل عنه، وأفاضوا في الثناء عليه، وهو عمدة الباحثين في العلل.

ومن ميزاته: أن مادته مأخوذة من متقدمي النقاد، وأيضًا حُسن ترتيب الكتاب، وعدمُ طولِ عبارته، وكونُه جاء علىٰ طريقة السؤال والجواب وهي أنشط للذهن، وفيه أسانيد لا توجد في غيره، كما أنه اشتمل - أيضًا - علىٰ جُملةٍ من القواعد العظيمة، سواء في الموازنة بين المختلفين، أو في الكلام في الرواة، أو في نقد الطرق المفردة، أو في بيان جمل تضبط **كقول أبي حاتم:** «ليس في: إسباغ الوضوء يزيد في العمر حديث صحيح»[(١)]، أو غير ذلك.

وكتاب العلل لابن أبي حاتم طُبِع طبعاتٍ عديدة، لعل من أتقنها التي اعتنىٰ بها الدكتور سعد الحميد وآخرون.

وقد شرع ابن عبد الهادي في كتابة شرح علىٰ علل ابن أبي حاتم، لكنه كتب شيئًا يسيرًا واخترمته المنية قبل أن يتمه، وقد طبع ذلك في مجلد[(٢)].

أما منهجيته في الكتاب فتتلخص في أمور:

١/ مادّة الكتاب تتكون من أمرين:

١ . من أحكام أبي حاتم وأبي زرعة يسألهما ابن أبي حاتم فيجيبان، وهذا الأكثر في الكتاب، وعليه بُنِي، ولابن أبي حاتم أيضًا تعليقات نافعة إما في

(١) العلل لابن أبي حاتم (١٢٨).

(٢) طبع باسم «تعليقة علىٰ العلل لابن أبي حاتم»، بتحقيق: سامي بن محمد بن جاد الله، نشر أضواء السلف.

بيان كلام الشيخين، وتوضيح العلة التي ذكراها، أو في إيراد متابعات للحديث المسئول عنه ونحو ذلك، وهذا مما يزيد الكتاب أهمية.

٢. أحكامٌ وعللٌ عن غيرهما، وقد نقل ابن أبي حاتم عن اثنين نقلًا مباشرًا، وهما: علي بن الحسين بن الجنيد، كما في المسائل (٢٥٣) و(٥٥٤) وغيرها، ومحمد بن عوف الحمصي، في موضعين فقط، هما (١٧٥) و(١٠٠٤) ونقل نقلًا غير مباشر، عن أبي الوليد الطيالسي، كما في قوله: قال أبي: سألت أبا الوليد الطيالسي، عن هذا الحديث فقال: ما تصنعون بهذا هذا خطأ»[1].

٢/ أغلب مادة هذا الكتاب علل الأحاديث النبوية المرفوعة، وقد تكلم فيه أحيانًا علىٰ علل أخبار موقوفة علىٰ بعض الصحابة، انظر المسائل رقم (١١١٠، ١١٢٧، ١١٤٢) ويندر أن يتكلم عن علل آثار عن التابعين، انظر المسألة رقم (١١٩٠).

وفيه أيضا الكلام علىٰ العلة بمفهومها الأوسع، ففيه كلام علىٰ علل ظاهرة، وعلل خفية.

مثال العلل الظاهرة: قال ابن أبي حاتم: «سمعت أبا زرعة يقول حديث أبي فزارة ليس بصحيح، وأبو زيد مجهول يعني في الوضوء بالنبيذ»[2].

ومثال العلل الخفية: قال ابن أبي حاتم: «سألت أبي عن حديث؛ رواه حماد بن سلمة، عن الحجاج، عن حبيب بن أبي ثابت، عن محمد بن علي ابن أبي طالب، عن علي بن أبي طالب، عن النبي ﷺ، أنه كان إذا قام من

(١) العلل لابن أبي حاتم (١٢٠٩).
(٢) العلل لابن أبي حاتم (١٤).

الليل. . . فذكر الحديث في صلاة الليل.

قال أبي: هذا خطأ، إنما هو محمد بن علي بن عبد الله بن عباس، عن أبيه، عن جده، والوهم من حماد»[(١)].

٣/ العلل التي في الكتاب علىٰ أحد ضربين:

١. عِللٌ في الإسناد: وهو الغالب، ولها صور منها: تفرّد راوٍ بالحديث، وتعارض وصلٍ وإرسال، ورفعٍ ووقف، واتصالٍ وانقطاع، بأن يكون أحدُ الرواة يأتي بالحديث متصلًا، وبعضهم منقطعًا، فيتكلم في الكتاب علىٰ ترجيح هذا أو هذا.

ومن الصور كذلك أن يقع في الإسناد إبدالُ راوٍ براوي، إما صحابي أو من دونه، فيرجحون أحدَ الرأيين ويصوبون الخطأ في اسم الراوي، أو يزيد في السند فيبينون زيادته أو يصححون ذلك، وهكذا في صورٍ عديدة موجودة في الكتاب.

٢. علل في المتن: ولها صور منها: بيان اختصار متن، أو الكلام علىٰ متنين متعارضين كما في **قول ابن أبي حاتم:** «سمعت أبي وذكر حديث ابن لهيعة، عن أبي الزبير، عن جابر أن النبي ﷺ زجر عن الخرص وقال: أرأيتم إن أهلك الثمر أيأخذ أحدكم مال أخيه.

قال أبي: ما أدري ما هذا؟، أبو الزبير يحدث عن جابر أن النبي ﷺ بعث عبد الله بن رواحة إلىٰ خيبر يخرص»[(٢)].

ومن صور علل المتن أيضًا: دخول لفظ في الحديث ليس منه.

---

(١) العلل لابن أبي حاتم (٢٠).

(٢) العلل لابن أبي حاتم (١١٣٩).

مثاله: قول ابن أبي حاتم: «سألت أبي عن حديث رواه بقية، عن أبي وهب الأسدي، عن أيوب، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة؛ قال: «نهىٰ رسول الله ﷺ عن تلقي الجَلَب، فإن اشتراه مشتر، فإن صاحب السلعة بالخيار إذا دخل المصر ما بينه وبين نصف النهار».

فسمعت أبي يقول: ليس في شيء من الحديث: إذا دخل المصر، فإن صاحبه بالخيار ما بينه وبين نصف النهار، وأبو وهب: هو عبيد الله بن عمرو الرقي»[١].

٤/ في الكتاب أخطاء إملائية، وهل هذا مِن نُسخ الكتاب أو أن الكتاب لم يبيض، أيًا ما كان فإن فيه أخطاءً نبه عليها المحققون، وقد لا يُرتضىٰ مسلكُ المحققين للكتاب بإشراف د/ سعد الحميد في توجيههم كل خطأ علىٰ كلام لغةٍ من لغات العرب، فإن هذا يبعد في الكتاب الواحد أن يكتب مؤلفه بكل هذه الأحرف عند العرب.

٥/ عِلل ابن أبي حاتم نُسِب إليه مع أنه هو السائل، وليس المسؤول، أما علل الدارقطني فقد نُسِب إليه مع أنه عبارةٌ عن أسئلةٍ وجهها إليه تلميذه البرقاني.

ولعل الفرق: أن علل الدارقطني ليس فيها أسئلة وجّهها البرقاني إلىٰ غير الدارقطني، ثم لعل الفكرة كانت للدارقطني، وكان المقصود بها جمع هذا الكتاب، أما علل ابن أبي حاتم فهو الذي تولاها بنفسه، والله أعلم.

---

(١) العلل لابن أبي حاتم (١١٧٧).

◈ ثانيًا: علل الدارقطني:

مؤلفه: هو الإمام علي بن عمر بن أحمد، أبو الحسن الدارقطني الشافعي، ولد في دار قطن ببغداد سنة (٣٠٦هـ) وتوفي سنة (٣٨٥ هـ).

وهو من أئمة العلل، حتىٰ **قال الحاكم عنه:** «أشهد أنه لم يخلف علىٰ أديم الأرض مثله في معرفة الحديث»[(١)]، **وقول عبد الغني الأزدي:** «ما تكلم أحدٌ علىٰ الحديثِ وعللِه أحسن من كلام ثلاثة: علي بن المديني، وموسىٰ بن هارون، وعلي بن عمر الدارقطني»[(٢)].

كتابه في العلل: اسمه علىٰ الصحيح (العلل)[(٣)].

طبع أولًا في ١٥ مجلدًا، ١١ منها بتحقيق: د/ محفوظ الرحمن زين الله، وأربعة بتحقيق الشيخ: محمد بن صالح الدباسي.

ثم أصدرت دار طيبة الكتاب في ١٤ مجلد بتحقيق د/ محفوظ الرحمن وخالد المصري، لكن عليها تعقبات عديدة.

وآخر طبعات الكتاب في ١٠ مجلدات، بتحقيق محمد الدباسي، وفيها نسخة يعثر عليها لأول مرة، لم تُحَقَّق من قبل.

وقد أورد في الدارقطني في كتابه (٤١٢٨) مسألة - بحسب الطبعة الموجودة الآن-، ورتبه تلميذه البرقاني علىٰ المسانيد، أي مسانيد الصحابة، فبدأ بالعشرة المبشرين بالجنة، ثم ذكر بقية مسانيد الرجال من الصحابة، ثم مسانيد النسوة.

وقد رتب مسانيد المكثرين علىٰ الرواة عنهم، فمثلا يقول: حديث عمر،

(١) أطراف الغرائب والأفراد (١/ ٥١).

(٢) فوائد عبد الغني بن سعيد الأزدي (ص٤٥).

(٣) ينظر: مقدمة العلل (ص ١٨).

عن أبي بكر، وهكذا يفعل في أحاديث عثمان وعلي، فيقول: حديث عثمان عن أبي بكر، وحديث علي عن أبي بكر.

وأحيانا يرتب الرواة عن الرواة عن الصحابي الذي يذكر مسنده، فمثلا يقول: ومن حديث سالم، عن ابن عمر، عن عمر عن النبي ﷺ، وغير ذلك[(١)].

وأما عن سبب وطريقة تأليف الكتاب: فهو ما ذكره الخطيب البغدادي أن أبا منصور ابن الكرخي كان قد عزم علىٰ تأليف مسندٍ معلل، فكان يعطي الدارقطني الأحاديث فَيُعَلِّم له علىٰ الأحاديث المعلولة، ثم يدفعها أبو منصور إلىٰ الوراقين فينقلون الأحاديث، ثم تُعْرَض علىٰ الدارقطني فيتكلم عليها من حفظه، ثم إن أبا منصور مات قبل إتمام العمل، فأراد البرقاني تلميذ الدارقطني إتمام العمل وقال لشيخه: إني قد عزمت أن أنقل الرقاع إلىٰ الأجزاء وأرتبها علىٰ المسند، فأذن له في ذلك، ثم نقلها الناس عن البرقاني[(٢)].

وبهذا تعلم أن الدارقطني لم يؤلف هذا الكتاب كما ألف السنن، وإنما ألفه إملاءً من حفظه علىٰ أسئلة وجهت إليه، وهذا يبين سعة حفظه رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وقد قيل للبرقاني: هل كان أبو الحسن الدارقطني يملي عليك العلل من حفظه؟ فقال: نعم[(٣)].

وللعلماء ثناء علىٰ الكتاب عاطر، فمن ذلك قول الذهبي: «وإذا شئت أن تتبين براعة هذا الامام الفرد فطالع العلل له، فإنك تندهش ويطول تعجبك»[(٤)].

وقال البرقاني: «كان الدارقطني يملي علي العلل من حفظه»، **قال الذهبي**

---

(١) انظر: علل الدارقطني بتحقيق الدكتور محفوظ الرحمن السلفي (١/ ٩٦).

(٢) تاريخ بغداد (١٣/ ٤٨٧).

(٣) تاريخ بغداد (١٣/ ٤٨٧).

(٤) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٣٣).

معلقًا علىٰ كلام البرقاني: «وهذا شيء مدهش، كونه كان يملي «العلل» من حفظه، فمن أراد أن يعرف قدر ذلك، فليطالع كتاب العلل للدارقطني، ليعرف كيف كان الحفاظ»[١].

وقال الذهبي كذلك تعليقًا على كلام البرقاني: قلت: إن كان كتاب (العلل) الموجود قد أملاه الدارقطني من حفظه كما دلت عليه هذه الحكاية، فهذا أمر عظيم، يقضى به للدارقطني أنه أحفظ أهل الدنيا، وإن كان قد أملى بعضه من حفظه فهذا ممكن، وقد جمع قبله كتاب (العلل) علي بن المديني حافظ زمانه[٢].

وقال ابن كثير: «... وقد جمع أزمة ما ذكرناه كله الحافظ الكبير أبو الحسن الدارقطني في كتابه في ذلك، وهو من أجلّ كتاب، بل أجلّ ما رأيناه وضع في هذا الفن، لم يسبق إلىٰ مثله، وقد أعجز من يريد أن يأتي بشكله، فرحمه الله وأكرم مثواه»[٣].

أما منهجيته في الكتاب فقد يشار لها بعدة نقاط:

١/ يبدأ الدارقطني غالبًا بذكر الراوي الذي وقع عليه الاختلاف في الإسناد، ويذكر أوجه الخلاف عليه.

مثال ذلك: أنه سئل عن حديث أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: «**إذا قرأ ابن آدم السجدة، فسجد، اعتزل الشيطان يبكي، يقول: يا ويله، أمر ابن آدم بالسجود، فسجد، فله الجنة، وأمرت بالسجود، فعصيت، فلي النار**».

فقال: يرويه الأعمش، واختلف عنه؛ فرواه أبو معاوية ووكيع، ومحمد

(١) تاريخ الإسلام (٨/ ٥٧٦).

(٢) السير (١٦/ ٤٥٥).

(٣) الباعث الحثيث (ص ١٦٩).

ويعلىٰ ابنا عبيد، وجرير، وشريك، والفضل بن موسىٰ، ويحيىٰ بن زكريا الأنصاري يقال له ابن أبي الحواجب، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، أو أبي سعيد بالشك، ووقفه.

وقال محاضر: عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، أو أبي سعيد مرفوعا. والصحيح عن أبي هريرة مرفوعا[(١)]. وهكذا في مواضع كثيرة.

وأحيانًا يبدأ بذكر التصحيح، ثم يذكر ما عرض للحديث.

مثال ذلك: أنه سئل عن حديث ابن سيرين، عن أبي هريرة، قيل: يا رسول الله يصلي الرجل في ثوب واحد؟ قال: «**أو لكلكم ثوبان؟**».

فقال: هو حديث صحيح من حديث ابن سيرين، عن أبي هريرة.

واختلف فيه علىٰ هشيم وعلىٰ ابن أبي عروبة. فأما هشيم، فرواه عمرو ابن عون، عن هشيم، عن منصور بن زاذان، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة. وقال الخضر بن شجاع: عن هشيم، عن منصور ويونس وهشام، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة. وقال يعقوب الدورقي: عن هشيم عن منصور، ويونس عن الحسن مرسلا»[(٢)]. ثم ذكر الطرق ورجح بعد ذلك.

وأحيانًا يسرد عددًا من الرواة اختلف عليهم في هذا الحديث، ثم يعود ويفصِّل رواياتهم[(٣)].

وله طرق أخرىٰ في سوق عِلَّةِ الحديث هذه أشهرها.

٢/ الغالب في العلل الواردة في كتابه أنها في الأسانيد، كالتي تتعلق بالاتصال

(١) العلل (٤/ ١٤٢).
(٢) العلل (٥/ ٩).
(٣) العلل (١/ ٣٩٣).

والانقطاع والاضطراب والإبدال ونحو ذلك، ويذكر عللًا في المتن أحيانًا.

٣/ الأغلب عنده أنه حين يريد بيان عِلّة إسناد فإنه لا يسوق الإسناد بتمامه، وإنما يذكر موضع الشاهد منه، وهو ما فيه علة.

مثال ذلك: أنه سئل عن حديث عمر، عن أبي بكر: أنه قَبَّل الحجر، وقال: لولا أني رأيت رسول الله ﷺ يقبلك ما قبلتك.

فقال: يرويه سليمان بن بلال، عن شريك بن أبي نمر، واختلف عنه...[١]، ثم ساق الاختلاف ورجح.

وفي بعض الأحيان يسرد السند بتمامه من طريقه، فيقول مثلًا بعد ذكر العلة: حدثنا بذلك فلان..[٢] وحينها فهو مورد لجمع الطرق أحيانًا، بل إنك تجد فيه طرقًا لا تجدها عند غيره.

٤/ يذكر بعض الأحكام علىٰ الرواة في بعض الأحيان، ولذا فهو مرجع مهم جدا لبعض أحكام الدارقطني علىٰ الرواة[٣]، ويذكر أحيانًا ما يتعلق بثبوت السماع من عدمه كقوله: فلان لم يسمع من فلان، أو فلان لقي فلان[٤]، ويذكر في بعض الأحيان الخلاف في اسم الراوي وكنيته ويرجح[٥].

٥/ في غالب الأحيان يرجح بين الأوجه، إما بالجزم؛ كقوله: الصحيح ما قال فلان- أو قوله: هو الصواب[٦]، وله هنا عبارات كثيرة، أو بما دون

(١) العلل (١/ ١٠).
(٢) العلل (١/ ٤٩).
(٣) العلل (١/ ٥٥).
(٤) العلل (١/ ٣٨).
(٥) العلل (١/ ٣).
(٦) العلل (١/ ٤٧).

الجزم، كقوله: هو الأشبه بالصواب[١].

وربما كان حكمه في آخر الكلام أو في أوله أو في أثناءه، كأن يقول في مَعرِض الكلام[٢]: . . . وهو صحيحٌ عن فلان، وفي بعض الأحيان لا يَحكُم، بل يسوق العلة ويكتفي.

٦/ مادة الكتاب هي من الدارقطني، وهو رحمه الله ينقل عن غيره في بعض الأحيان ويسمي بعض الكتب؛ كمسند ابن المديني والصحيحين والموطأ، وفي كثير من الأحيان لا يعزو لأحد، ولا عجب فهو واسع العلم، وربما استفاد بعض العلل مشافهة[٣].

٧/ يتميز الكتاب عن غيره من كتب العلل بوفرة الطرق، وبكونه خالصًا للعلل لا كبعض كتب العلل التي يكون كثير منها في أحكام علىٰ الرجال كالعلل لأحمد، وبتحديده المدار الذي عليه الاختلاف، وهذا يوضح الإشكال.

٨/ مما أُخِذَ علىٰ الكتاب عدم ترتيبه؛ قال ابن كثير: «ولكن يُعوِزُه شيءٌ لا بد منه وهو: أن يُرَتَّب علىٰ الأبواب، ليقرب تناوله للطلاب، وأن تكون أسماء الصحابة الذين اشتمل عليهم مرتبين علىٰ حروف المعجم، ليسهل الأخذ منه، فإنه مبدد جدًّا، لا يكاد يهتدي الإنسان إلىٰ مطلوبة منه بسهولة»[٤].

ويمكن تلافي هذا بالفهارس الملحقة بالكتاب في ترتيبه علىٰ الأبواب.

والله أعلم وصلىٰ الله وسلم علىٰ نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين.

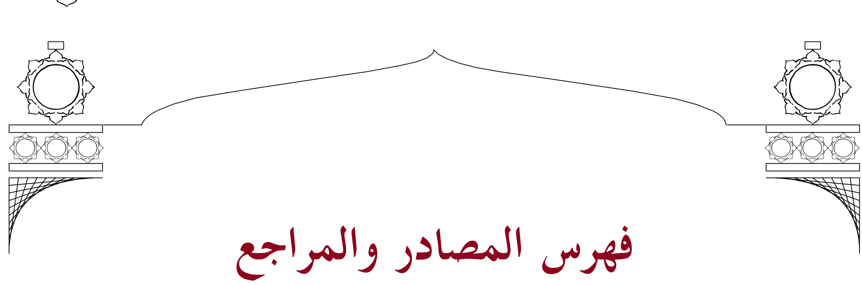
---

(١) العلل (١/ ٩١).

(٢) العلل (١/ ٤٧، ١٢٦).

(٣) العلل (١/ ١٠٨، ٢٠٩).

(٤) الباعث الحثيث (ص ١٦٩- ١٧٠).



فهرس المصادر والمراجع

١- «**الاتصال والانقطاع**»، إبراهيم بن عبد الله اللاحم، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

٢- «**الإرشاد في معرفة علماء الحديث**»، أبو يعلىٰ الخليلي، تحقيق: محمد سعيد عمر إدريس، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٠٩هـ.

٣- «**الأحكام الوسطىٰ**»، عبد الحق بن الأشبيلي، تحقيق: حمدي السلفي وصبحي السامرائي، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

٤- «**الأدب المفرد**»، البخاري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار البشائر الإسلامية - بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

٥- «**الأسماء والصفات**»، البيهقي، تحقيق: عبد الله بن الحاشدي، الناشر: مكتبة السوادي، جدة، الطبعة: الأولىٰ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

٦- «**الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث**»، أحمد محمد شاكر، الناشر: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٣٥هـ.

٧- «**التاريخ الكبير**»، البخاري، الطبعة: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد - الدكن، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان.

٨- «**التاريخ**»، أبو زرعة الدمشقي، تحقيق: شكر الله القوجاني، الناشر: مجمع اللغة العربية - دمشق.

٩- «**التحقيق في أحاديث الخلاف**»، ابن الجوزي، تحقيق: مسعد السعدني، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولىٰ، ١٤١٥هـ.

١٠- «**التعديل والتجريح**»، لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، أبو الوليد الباجي، تحقيق: أبو لبابة حسين، الناشر: دار اللواء للنشر والتوزيع - الرياض، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

١١- «**التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح**»، زين الدين العراقي، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، الناشر: محمد عبد المحسن الكتبي صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة: الأولىٰ، ١٣٨٩هـ -١٩٦٩م.

١٢- «**التلخيص الحبير**»، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد الثاني بن عمر بن موسىٰ، الناشر: دار أضواء السلف، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

١٣- «**الجامع الكبير**»، الترمذي، تحقيق: بشار عواد، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، ١٩٩٨م.

١٤- «**الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**»، الخطيب البغدادي، تحقيق: محمود الطحان، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض.

١٥- «**الجرح والتعديل**»، ابن أبي حاتم الرازي، الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن - الهند، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولىٰ، ١٢٧١هـ - ١٩٥٢م.

١٦- «**الجمع بين الصحيحين**»، عبد الحق الإشبيلي، تحقيق: حمد بن محمد الغماس، الناشر: دار المحقق للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولىٰ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

١٧- «**الدعوات الكبير**»، البيهقي، تحقيق: بدر بن عبد الله البدر، الناشر: غراس للنشر والتوزيع - الكويت، الطبعة: الأولى ٢٠٠٩م.

١٨- «**الرد علىٰ من اتبع غير المذاهب الأربعة**»، ابن رجب الحنبلي، دراسة وتحقيق: أبي مصعب طلعت بن فؤاد الحلواني [مطبوع ضمن مجموع رسائل الحافظ ابن رجب الحنبلي]، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

١٩- «**الرسالة المستطرفة**»، محمد بن أبي الفيض الكتاني، تحقيق: محمد المنتصر الزمزمي، الناشر: دار البشائر الإسلامية، الطبعة: السادسة ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

٢٠- «**السنن**»، ابن ماجة، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسىٰ البابي الحلبي.

٢١- «**السنن**»، الدارقطني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.

٢٢- «**السنن الصغرىٰ**»، النسائي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٢٣- «**السنن الصغير**»، البيهقي، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، الناشر: جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي - باكستان، الطبعة: الأولىٰ، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.

٢٤- «**السنن الكبرىٰ**»، النسائي، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

٢٥- «**السنن الكبير**»، البيهقي، تحقيق: مركز هجر للبحوث والدراسات، الناشر: دار هجر - القاهرة، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.

٢٦- «**السنن**»، أبو داود السّجستاني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا - بيروت.

٢٧- «**الشاذ والمنكر وزيادة الثقة**»، عبد القادر المحمدي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

٢٨- «**الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**»، الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٢٩- «**الصحيح للبخاري**»، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٢٢هـ.

٣٠- «**الصحيح**»، لمسلم بن الحجاج، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

٣١- «**الصحيح**»، ابن حبان، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

٣٢- «**الصحيح**»، ابن خزيمة، تحقيق: محمد مصطفىٰ الأعظمي، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت.

٣٣- «**الضعفاء**»، العُقَيلي، تحقيق: مازن السرساوي، الناشر: دار ابن عباس - مصر، الطبعة: الثانية، ٢٠٠٨م.

٣٤- «**العلة وأجناسها عند المحدثين**»، مصطفىٰ باحو، الناشر: مكتبة الضياء، طنطا، الطبعة: الأولىٰ ١٤٢٩هـ -٢٠٠٥م.

٣٥- «**العلل**»، الدارقطني، تحقيق: محمد صالح الدباسي، الناشر: مؤسسة الريان - بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.

٣٦- «**العلل**»، ابن أبي حاتم الرازي، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف سعد بن عبد الله الحميد وخالد بن عبد الرحمن الجريسي، الناشر: مطابع الحميضي، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

٣٧- «**العلل ومعرفة الرجال رواية المروذي وغيره**»، أحمد بن حنبل، تحقيق: صبحي البدري السامرائي، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٠٩هـ.

٣٨- «**العلل ومعرفة الرجال رواية ابنه عبد الله**»، أحمد بن حنبل، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، الناشر: دار الخاني، الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

٣٩- «**الفوائد**»، عبد الغني بن سعيد الأزدي، تحقيق: رياض حسين الطائي، الناشر: دار المغني - الرياض، الطبعة: الأولىٰ ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

٤٠- «**القراءة خلف الإمام**»، البيهقي، تحقيق: محمد السعيد زغلول، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٠٥هـ.

٤١- «**الكامل في ضعفاء الرجال**»، ابن عدي، تحقيق: مازن السرساوي، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣هـ.

٤٢- «**الكفاية في علم الرواية**»، الخطيب البغدادي، تحقيق: أبو عبد الله السورقي وإبراهيم حمدي المدني، الناشر: المكتبة العلمية - المدينة المنورة.

٤٣- «**المجروحين من المحدثين**»، ابن حبان، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، الناشر: دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية

السعودية، الطبعة: الأولي، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

٤٤- «**المحلىٰ**»، ابن حزم، تحقيق: الشيخ أحمد محمد شاكر، الناشر: إدارة الطباعة المنيرية، الطبعة: ١٣٤٨هـ.

٤٥- «**المسند**»، أبو يعلىٰ الموصلي، تحقيق: حسين سليم أسد، الناشر: دار المأمون للتراث - دمشق، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٤٦- «**المسند**»، علي بن الجعد، تحقيق: عامر أحمد حيدر، الناشر: مؤسسة نادر - بيروت، الطبعة: الأولىٰ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

٤٧- «**المسند**»، أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

٤٨- «**المسند الجامع**»، محمود خليل، الناشر: دار الجيل للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الشركة المتحدة لتوزيع الصحف والمطبوعات، الكويت، بيروت، الطبعة: الأولىٰ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

٤٩- «**المسند**»، الحميدي، تحقيق: حسن سليم أسد، الناشر: دار السقا، دمشق - سوريا، الطبعة: الأولىٰ، ١٩٩٦م.

٥٠- «**المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**»، أحمد بن محمد بن علي الفيومي، الناشر: المكتبة العلمية - بيروت.

٥١- «**المصنف**»، ابن أبي شيبة، تحقيق: سعد بن ناصر الشثري، الناشر: دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض - السعودية، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م.

٥٢- «**المعجم الكبير**»، الطبراني، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، الناشر: مكتبة ابن تيمية - القاهرة، الطبعة: الثانية.

٥٣- «**المعرفة والتاريخ**»، الفسوي، تحقيق: أكرم ضياء العمري، الناشر: مطبعة الإرشاد - بغداد، الطبعة: [الأولىٰ للمحقق] ١٣٩٣هـ - ١٩٧٤م.

٥٤- «**المغني**»، ابن قدامة المقدسي، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، وعبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: عالم الكتب، الرياض - السعودية، الطبعة: الثالثة، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

٥٥- «**المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**»، النووي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢هـ.

٥٦- «**الموطأ**»، مالك بن أنس، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م.

٥٧- «**الموقظة في علم مصطلح الحديث**»، الذهبي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غُدّة، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة: الثانية، ١٤١٢هـ.

٥٨- «**النفح الشذي شرح جامع الترمذي**»، ابن سيد الناس، تحقيق: أبو جابر الأنصاري، وآخرون، الناشر: دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

٥٩- «**النكت الوفية بما في شرح الألفية**»، البقاعي، تحقيق: ماهر الفحل، الناشر: مكتبة الرشد ناشرون، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

٦٠- «**النكت علىٰ كتاب ابن الصلاح**»، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: ربيع ابن هادي المدخلي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٦١- «**إتحاف المهرة**»، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: مركز خدمة السنة والسيرة، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف (بالمدينة) -

ومركز خدمة السنة والسيرة النبوية (بالمدينة)، الطبعة: الأولىٰ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

٦٢- «**إكمال المعلم بفوائد مسلم**»، عياض بن موسىٰ اليحصبي، تحقيق: يحْيَىٰ إِسْمَاعِيل، الناشر: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، الطبعة: الأولىٰ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٦٣- «**إكمال تهذيب الكمال**»، علاء الدين مغلطاي، تحقيق: عادل بن محمد، وأسامة بن إبراهيم، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر - القاهرة، الطبعة: الأولىٰ ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

٦٤- «**أحكام القرآن**»، أبو بكر ابن العربي المالكي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

٦٥- «**أحوال الرجال**»، الجوزجاني، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البَستوي، الناشر: حديث أكادمي - فيصل آباد، باكستان.

٦٦- «**أصول السرخسي**»، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

٦٧- «**أطراف الغرائب والأفراد**»، ابن القيسراني، تحقيق: محمود محمد محمود حسن نصار والسيد يوسف، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولىٰ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٦٨- «**بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع**»، الكاساني، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٦٩- «**بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام**»، ابن القطان الفاسي، تحقيق: الحسين آيت سعيد، الناشر: دار طيبة - الرياض، الطبعة: الأولىٰ، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

٧٠- «**تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز**»، تحقيق: الجزء الأول: محمد كامل القصار، الناشر: مجمع اللغة العربية - دمشق، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٧١- «**تاريخ الإسلام**»، الذهبي، تحقيق: بشار عواد، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولىٰ، ٢٠٠٣م.

٧٢- «**تاريخ الثقات**»، العجلي، الناشر: دار الباز، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.

٧٣- «**تاريخ بغداد**»، الخطيب البغدادي، تحقيق: بشار عواد، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

٧٤- «**تاريخ دمشق**»، ابن عساكر، وتحقيق: محب الدين أبو سعيد عمر ابن غرامة العمروي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع: ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

٧٥- «**تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف**»، أبو الحجاج المزي، تحقيق: عبد الصمد شرف الدين، الناشر: المكتب الإسلامي، والدار القيّمة، الطبعة: الثانية: ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

٧٦- «**تحفة الفقهاء**»، علاء الدين السمرقندي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الثانية، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

٧٧- «**تدريب الراوي**»، السيوطي، تحقيق: نظر محمد الفاريابي، الناشر: دار طيبة.

٧٨- «**تذكرة الحفاظ**»، الذهبي، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة: الأولىٰ، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

٧٩- «**تنقيح التحقيق**»، ابن عبد الهادي، تحقيق: سامي بن محمد بن جاد الله وعبد العزيز بن ناصر، الناشر: أضواء السلف - الرياض، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

٨٠- «**تهذيب التهذيب**»، ابن حجر العسقلاني، الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة: الطبعة الأولىٰ، ١٣٢٦هـ.

٨١- «**تهذيب الكمال في أسماء الرجال**»، أبو الحجاج المزي، تحقيق: بشار عواد، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٨٢- «**توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار**»، محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة السلفية - المدينة المنورة.

٨٣- «**جهود المحدثين في بيان علل الحديث**»، علي بن عبد الله الصياح، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة.

٨٤- «**رسالة أبي داود إلىٰ أهل مكة وغيرهم في وصف سننه**»، أبو داود السِّجِسْتاني، تحقيق: محمد الصباغ، الناشر: دار العربية - بيروت.

٨٥- «**زاد المعاد في هدي خير العباد**»، ابن قيم الجوزية، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت - مكتبة المنار الإسلامية، الكويت، الطبعة: السابعة والعشرون، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

٨٦- «**سؤالات أبي داود لأحمد بن حنبل**»، تحقيق: أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، الناشر: مكتبة ابن تيمية، الطبعة: الأولىٰ ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٨٧- «**سير السلف الصالحين**»، قوام السنة، تحقيق: كرم بن حلمي بن فرحات، الناشر: دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض.

٨٨- «**سير أعلام النبلاء**»، الذهبي، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٨٩- «**شرح الإلمام بأحاديث الأحكام**»، ابن دقيق العيد، تحقيق: محمد خلوف العبد الله، الناشر: دار النوادر، سوريا، الطبعة: الثانية، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

٩٠- «**شرح التبصرة والتذكرة**»، زين الدين العراقي، تحقيق: عبد اللطيف الهميم وماهر الفحل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

٩١- «**شرح العقيدة الطحاوية**»، ابن أبي العز الحنفي، تحقيق: أحمد شاكر، الناشر: وزارة الشؤون الإسلامية، والأوقاف والدعوة والإرشاد، الطبعة: الأولى - ١٤١٨هـ.

٩٢- «**شرح علل الترمذي**»، بن رجب الحنبلي، تحقيق: همام عبد الرحيم سعيد، الناشر: مكتبة المنار - الزرقاء - الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٩٣- «**شرح معاني الآثار**»، أبو جعفر الطحاوي، تحقيق: محمد زهري النجار ومحمد سيد جاد الحق، الناشر: عالم الكتب، الطبعة: الأولى - ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م.

٩٤- «**شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر**»، علي القاري، تحقيق: محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم، الناشر: دار الأرقم - لبنان - بيروت.

٩٥- «**شروط الأئمة**»، محمد بن إسحاق ابن منده، تحقيق: عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، الناشر: دار المسلم - الرياض، الطبعة: الأولىٰ، ١٤١٤هـ.

٩٦- «**شعب الإيمان**»، البيهقي، تحقيق: عبد العلي عبد الحميد حامد، الناشر: مكتبة الرشد الرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.

٩٧- «**عجالة المبتدي وفضالة المنتهي في النسب**»، الحازمي، تحقيق: عبد الله كنون، الناشر: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.

٩٨- «**علل الترمذي الكبير ترتب أبو طالب القاضي**»، للترمذي، تحقيق: صبحي السامرائي، أبو المعاطي النوري، محمود خليل، الناشر: عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية - بيروت، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٠٩هـ.

٩٩- «**علم علل الحديث من خلال كتاب الوهم والإيهام**»، إبراهيم الصديق، الناشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

١٠٠- «**فتح الباري شرح صحيح البخاري**»، ابن رجب الحنبلي، تحقيق مجموعة، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة النبوية، الطبعة: الأولىٰ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

١٠١- «**فتح الباري شرح صحيح البخاري**»، ابن حجر العسقلاني، رقمه: محمد فؤاد عبد الباقي، وخرجه وصححه: محب الدين الخطيب، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩هـ.

١٠٢- «فتح الباقي بشرح ألفية العراقي»، زكريا الأنصاري، تحقيق: عبد اللطيف هميم وماهر الفحل، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠٢م.

١٠٣- «فتح المغيث بشرح ألفية الحديث»، السخاوي، تحقيق: علي حسين علي، الناشر: مكتبة السنة - مصر، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

١٠٤- «قواعد العلل وقرائن الترجيح»، عادل بن عبد الشكور الزرقي، الناشر: دار المحدث للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٢٥هـ.

١٠٥- «كتاب العين»، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال.

١٠٦- «لسان الميزان»، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: دار البشائر الإسلامية، الطبعة: الأولىٰ، ٢٠٠٢م.

١٠٧- «معرفة السنن والآثار»، البيهقي، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، الناشرون: جامعة الدراسات الإسلامية (كراتشي - باكستان)، دار قتيبة (دمشق -بيروت)، دار الوعي (حلب - دمشق)، دار الوفاء (المنصورة - القاهرة)، الطبعة: الأولىٰ، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.

١٠٨- «معرفة أنواع علوم الحديث»، ابن الصلاح، تحقيق: نور الدين عتر، الناشر: دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر - بيروت، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

١٠٩- «معرفة علوم الحديث»، الحاكم، تحقيق: السيد معظم حسين، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.

١١٠- «مقارنة المرويات»، إبراهيم بن عبد الله اللاحم، الناشر: مؤسسة الريان، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.

١١١- **«ميزان الاعتدال في نقد الرجال»**، الذهبي، تحقيق: محمد رضوان عرقسوسي وآخرون، الناشر: مؤسسة الرسالة العالمية - دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

١١٢- **«نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر»**، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: نور الدين عتر، الناشر: مطبعة الصباح، دمشق، الطبعة: الثالثة، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

١١٣- **«نظم الفرائد لما تضمنه حديث ذي اليدين من الفوائد»**، العلائي، تحقيق: كامل شطيب الراوي، الناشر: مطبعة الأمة، بغداد، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.





فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة